BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

البحرين.. التقرير الاستيراتيجي 2013

15 يناير 2013

عباس المرشد
(باحث بحريني)

نادر المتروك
(باحث بحريني)

د. جاسم حسين
(نائب برلماني سابق)

د. حمزة الحسن
(باحث سعودي)

عباس بوصفوان
(صحافي وكاتب بحريني)

الفهرس

المقدمة 4

الفصل الأول: البعد السياسي والميداني.. أزمة الولاء والتوافق الوطني 8

عباس المرشد

1- القوى السياسية.. موالاة تائهة.. ومعارضة "حقوقية" 9

2- الحراك الميداني.. تحديات ليست قانونية 16

الفصل الثاني: الإعلام والإسكان.. تعبير عن أزمة أعمق 26

نادر المتروك

3- الإعلام.. الخصام على الحقيقة 27

أولاً: الإعلام الرّسمي.. تأمين الموالاة ومَصادر التّشويش 27

ثانياً: الإعلام المُعارِض.. الإزعاج وإبطال الاتهامات 35

4- أزمة الإسكان.. بل أزمتا الأرض والسّكان 45

الفصل الثالث: الاقتصاد.. التداعيات والربح 53

د. جاسم حسين

5- المارشال الخليجي: بديل الإصلاح السياسي والاقتصادي 54

6- ارتفاع حدة وخطورة المديونية العامة 61

الفصل الرابع: الموقف الخليجي والعربي من أزمة البحرين 67

د. حمزة الحسن

7- الموقف الخليجي.. انتصار للذات 68

8- الموقف العربي.. تبعية عمياء 78

الفصل الخامس: البحرين 2014 84

عباس بوصفوان

9- السيناريوهات المحتملة للتسوية 85

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

البحرين.. التقرير الاستيراتيجي 2013

15 يناير 2013

المقدمة

يقدم مركز البحرين للدراسات في لندن في هذا الإصدار: البحرين.. التقرير الاستيراتيجي 2013، قراءة تحليلية معمقة لصورة جانبية من الحالة البحرينية في العام 2012، وآفاقها في العامين 2013 و 2014.

وينشر المركز التقرير بنسخة عربية، وأخرى إنجليزية تضم أغلب عناصر التقرير. التقرير ليس إرشيفا، ولا يحيط بكامل المشهد، وإلا كان حجمه مضاعفا لمرات، وإنما ينتقي معطيات ومفاصل، ويقاربها حدثا وتحليلا وأفقا.

وإجمالا، يحاول التقرير الإجابة على جملة من الأسئلة تتعلق بواقع الحال واستشراف الآتي، ومن بينها: من هم الفاعلون في المشهد؟ ما هي مواقعهم ؟ ما أبرز خطواتهم أو افعالهم خلال العام المنصرم؟ ما نوع السياسيات التي يسلكها الفاعلون؟ هل هي سياسات واضحة أو غير متوقعة أم أنها سياسات ثابتة ضئلية التغيير؟ إلى اي حد يمكن لهذه السياسات أن تواجه منافسين أو مخاطر عملية؟ ما هي المبادرات التي قدمها الفاعلون في سياق عملهم؟ هل أثمرت السياسات المتبعة عن نتائج ما؟ ما هي؟ ما أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه الفاعلين؟ وما هو أفق المستقبل القريب والمستقبل البعيد لهذه السياسات والنتائج؟

يحتوي التقرير على تسعة أوراق موزعة على خمسة فصول، ساهم فيها خمسة من الباحثين المعروفين بكتابتهم الموضوعية والمعمقة.

في الفصل الأول، يكتب الباحث البحريني عباس المرشد عن القوى السياسية، معتبرا أن "سيطرة صيغة الانقسام بين أطراف المعارضة، أثر سلبا على إنجاز التحول الديمقراطي، إذ تولدت حالة من الشرعية المنقوصة لدى أطراف المعارضة والموالاة، بما أفقدها صفة الشمول والاستيعاب لكافة مكونات المجتمع. ونتيجة لهذا الوضع المنقسم، توفرت مساحة فراغ بمقدور النظام الهروب إليه كلما ضاق عليه أفق الحلول والتسويات، بل إن بقاء الانقسام السياسي أيا كانت مسبباته أعطى النظام فرصة لأن يسوق نفسه على أنه متعالٍ على الخلافات والانقسامات السياسية".

وفي مقاربته للحراك الميداني، يلاحظ المرشد أن "التظاهر في العاصمة كان ولا يزال بمثابة خط التماس بين المعارضة والنظام، وأن الأكثر نفوذا وهيمنة هو من يحكم سيطرته على العاصمة، ما يجعل من سياسات النظام تتشدد بطريقة متطرفة في حصارها للفعاليات الاحتجاجية التي تقام في المنامة، وفي الوقت نفسه فإن هذا الوضع الاستراتيجي يجعل من فعاليات المعارضة خارج محيط العاصمة بمثابة الوضع المسموح به ضمن حدود اللعبة السياسية، ومع ذلك فإن بعض تلك الفعاليات تصيب النظام بأكثر من حالة هسيترية يفقد معها قواعد الاشتباك السياسي."

في الفصل الثاني: مشكلات مزمنة، يكتب الباحث البحريني نادر المتروك عن أزمة الإعلام الذي يعيش خصاما على الحقيقة، ويقرر أن "المواد الإعلاميّة أصبحت مرجعاً لمقاربة الأوضاع العامة التي عاشتها البلاد تباعاً منذ تفجّر الانتفاضة. وقد عمل الإعلام الرّسمي على ترسيخ الصّورة النّمطيّة المعهودة، فقدّم دوراً "رسميّاً" خالصاً، ونأى عن إعطاء المساحات المرضيّة للآراء الأخرى. وتحوّل الجهاز الإعلامي الحكومي إلى أداة "مؤثرة" في تشجيع قمع الاحتجاجات السّياسيّة القائمة".

ويعتقد المتروك أن "توزُّع العمل الإعلامي بين الأهالي والإعلاميين المجهولين؛ نقطة قوّة أمّنت استمراريّة الإعلام المُعارض وحماه من الاستهداف القاتل. إلاّ أنّ تشتّت الجهود، وغياب التّنسيق الإستراتيجي، ضيّع على الإعلام المعارض الفرص المناسبة لتحقيق الأهداف الإعلاميّة في الأوقات المناسبة".

وفي مسألة الإسكان، يرى المتروك أن "الصّراع الحاد بشأن أزمة الإسكان يتداخل على أهم محورين في المناجزة السيّاسيّة القائمة في البحرين اليوم. الأوّل، محور الأرض، والثّاني محور السّكان. وقد عمِد نظام الحكم إلى السّيطرة على منافذ القوّة على الأرض، فتحكّم في حدود الانتشار، وطريق التملّك. من جانب آخر، اشتغل الحكم على الطبيعية السّكانيّة، وأنشأ فئات مختلطة من السّكان، وهو ما يوفّر حجماً مؤثراً في التأثير على إدارة أزمة الإسكان من جهة، والحيلولة دون الانتقال إلى الاستحقاقات المعيشيّة الأكبر من جهةٍ أخرى".

وفي البعد الاقتصادي (الفصل الثالث)، يتساءل النائب البحريني السابق والمحلل الاقتصادي الدكتور جاسم حسين عما إذا كان المارشال الخليجي "سيكون بديلا عن الإصلاح السياسي

والاقتصادي، بسبب وجود رغبة للاستفادة من الأموال الخليجية لمعالجة بعض الملفات الساخنة غير السياسية، خصوصا تلك المتعلقة بتوفير مستوى من الرفاهية للمواطنين. بمعنى آخر يخشى أن يكون المارشال الخليجي بديلا عن تنفيذ إصلاحات ديمقراطية جوهرية. ومرد ذلك استغلال حاجة البعض للحصول على مسكن لائق، ووظيفة توفر العيش الكريم له ولأفراد أسرته، لكن على حساب المطالبات الديمقراطية".

وفي موضوع المديونية العامة، يلاحظ جاسم حسين "تكرار ظاهرة رفع سقف الدين العام المسموح به بصورة مستمرة في غضون عدة سنوات فقط من مليار دينار إلى مليارين ومن ثم إلى 3.5 مليار دينار في العام 2011، فيما حجم السقف الجديد للدين في العام 2012 فيبلغ 5 مليار دينار".

ويعتقد حسين أنه "في ظل غياب مؤسسات دستورية قادرة على لجم شهية القطاع العام للصرف يخشى بخروج المديونية العامة عن نطاق السيطرة مع كل سلبيات ذلك على الحالة الاقتصادية للبلاد ومعيشة ومستقبل الناس".

ويعالج الباحث السعودي الدكتور حمزة الحسن، في الفصل الرابع، الموقف الخليجي والعربي من أزمة البحرين، ويسجل أن "مواقف الدول العربية عامة والإقليمية كتركيا وإيران اتسمت بطابع الجمود طيلة العام 2012، ولربما كان هذا سبباً أساسياً في الجمود السياسي الذي تشهده القضية البحرينية. فبالرغم من انقسام الموقف تجاه الثورة البحرينية، فإن تحولاً في السياسات والمواقف لم يحدث. ولم يسجل للدول العربية والخليجية والإقليمية أية مبادرة جادّة للتوصل إلى حلّ سياسي بين النظام البحريني والمعارضة، ما ينبئ عن حقيقة أن الموضوع البحريني بالنسبة لأغلبية هذه الدول إما مؤجلا وتسبقه في الأهمية ملفات أخرى اكثر أهمية وحساسية (كالملف السوري)؛ أو أنه موضوع يتعمّد لاعبون أساسيون تجاهله أملاً في موت الثورة البحرينية ببطء أو بسبب الإهمال، أو على أمل أن يؤدي الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط الى بروز ظرف مناسب يساهم في تقليص حجم التنازل من قبل نظام الحكم في البحرين للمعارضة".

ويستشرف الصحافي البحريني عباس بوصفوان السيناريوهات المحتملة للتسوية في 2014 في الفصل الخامس من التقرير، على النحو التالي: 1. سيناريو إزاحة الملك يصطدم بتشتت

المعارضة وضعف ولي العهد، 2. اعتبار المعارضة وزير الديوان ملكا يواري خيار إزاحته ويزيد من فرص الإطاحة برئيس الوزراء، 3. فرص التوافق الدستوري منعدمة مادام الملك يرى المس بالدستور مسا بشخصه، 4. سيناريو الإصلاح الحكومي من طرف واحد المكلف من دون مردود، 5. سيناريو إنجاز "أسلو" بحريني جديد الذي قد يقصم ظهر الحراك الشعبي ويؤثر سلبا على جمعية "الوفاق".

ويرى بوصفوان أن الوصول إلى تسوية ما أمراً وارداً، بالنظر إلى حدوث ذلك في 1923، 1973، و2001، والمشاركة في انتخابات 2006 و2010، مرجحا أن تكون التسوية هشة أو مؤقتة (أوسلو بحريني جديد)، عوضا عن توافق مجمع عليه وطنيا. بمعنى أنه يصعب أن تكون التسوية المرتقبة دائمة/ تاريخية، وفرص أن لا يتم الوصول إلى تسوية أقرب من الوصول إلى تسوية تاريخية. ولا يساعد ذلك إلا على القول بأن الأرض البحرينية ستظل مسرحا للتوتر لن يحل إلا بتسوية "رصينة" وتاريخية وتقوم على التوافق الوطني.

هيئة التحرير
15 يناير 2013

الفصل الأول: البعد السياسي والميداني.. أزمة الولاء والتوافق الوطني

1- القوى السياسية.. موالاة تائهة.. ومعارضة "حقوقية"
2- الحراك الميداني.. تحديات ليست قانونية

عباس المرشد
(باحث بحريني)

1- القوى السياسية.. موالاة تائهة.. ومعارضة "حقوقية"

أولا: الموالاة وإشكالية الولاء للدولة
ثانيا: الجمعيات المعارضة: طغيان البعد الحقوق
ثالثا: إئتلاف شباب 14 فبراير : المطرقة الثقيلة
رابعا: لتوافق الوطني مفتاح الحل

القوى السياسية.. موالاة تائهة.. ومعارضة "حقوقية"

عباس المرشد

أولا: الموالاة وإشكالية الولاء للدولة

لم يكن من الواضح خلال العام المنصرم قدرة القوى السياسية الموالية للنظام على خلق ولاء سياسي للدولة مقابل الولاء الشخصي للعائلة المالكة، بما خلق لدى القاعدة الشعبية المصنفة مذهبيا (اهل السنة) إشكاليات عميقة حول الانتماء والولاء لم تحسم، فهناك الانتماء الخليجي -وبالأخص السعودي- مقابل الانتماء للدولة بحدودها المعروفة، وهناك الانتماء الوطني مقابل الانتماء الديني/المذهبي، وهناك الولاء للنظام السياسي مقابل الولاء للوطن.

لقد حاولت هذه القوى استعادة موقعها السياسي والبحث لها عن مكانة داخل المسار السياسي البحريني وطرحت وثيقة الفاتح كنوع من المسايرة لوثيقة المنامة، التي قدمت فيها المعارضة رؤيتها للبحرين الديمقراطية. إلا أن وثيقة الفاتح لم تجد صدى لا داخل هذه القوى ولا عند النظام أو الأطراف المعنية بالأزمة السياسية في البحرين، ما يعد فشلا في تحقيق وظيفتها السياسية وتحولها لعناصر مذخرة يبقيها النظام وقت ما يحتاجها في صراعه مع القوى المعارضة أو في مباحثاته مع الأطراف الدولية والإقليمية.

من ناحية التعبئة الشعبية فقد كشفت الفترة المتأخرة من العام الماضي انحسار قدرة القوى الموالية على الحشد والتعبئة سواء في المواضيع والقضايا التي شكلت عصبية جماهيرتيها أو في البناء الهيكلي لبعض تلك القوى.

وقد صرح الدكتور عبد اللطيف المحمود لإحدى الصحف المحلية عن عجز تجمع الوحدة الوطنية في إقامة تجمعات جماهيرية لنقص الكوادر البشرية وضعف الميزانية الاقتصادية لإقامة مثل هذه التجمعات.

كما أبرزت المؤتمرات السنوية لهذه القوى ومنها تجمع الوحدة الوطنية تضاؤل الحضور وصعوبة تحقيق النصاب القانوني لعقد تلك المؤتمرات، وهو وضع تكرس بعد حالات

الخروج والانشقاق على الوحدات الناظمة لهذه القوى كما في حالة جمعية المنبر الإسلامي (إخوان مسلمين)، وجمعية الأصالة (سلفيين)، حيث استقال العديد من أعضائها للدخول في تجمع الوحدة الوطنية وثم انشقوا عن التجمع مؤسسين شباب تجمع الفاتح الذي تلاشت قوته بعد ذلك أيضا.

لقد استفادت هذه القوى الموالية من دعم النظام لها سياسيا واقتصاديا كما استفادت من غياب النظام الديمقراطي الحقيقي وهو ما ترك المجال مفتوحا لأعضاء هذه القوى لأن تنطبق عليهم خصائص قانون الحظوة والاقتراب من مركز السلطة والحصول على المنافع الاجتماعية والمهنية، خصوصا في الوظائف العليا داخل المؤسسات الحكومية وخلق وظائف عليا جديدة لهم. مقابل هذا الصعود (الشخصي) تعرضت القوى الموالية لهبوط في أدائها السياسي تمثل في عدة مظاهر:

أولا: فقدانها عصبية التجميع الشعبي عبر حشرها بداية في تجمع الوحدة الوطنية ومن ثم تعرض التجمع لخطر التفتت.

ثانيا: انعدام رؤيتها السياسية المستقلة عن رؤية النظام وأجندته وقد عكس تقرير المؤتمر الأول لتجمع الوحدة الوطنية هذا الواقع عبر تفسيره للمسار السياسي الذي اتخذته القوى الموالية منذ 14 فبراير 2011 وأفضى لأن تستخدم هذه القوى من قبل النظام بشكل صريح وعلني.

ثالثا: انسداد فرص تفاعلها الجماهيري دون الحماية والدعم الحكومي لها.

رابعا: انشغالها بمناكفة ومعارضة القوى السياسية المعارضة والمزايدة على النظام في إنزال أشد العقوبات بالقيادات السياسية المعتقلة والطليقة.

ثانيا: الجمعيات المعارضة: طغيان البعد الحقوق

تضم المعارضة الرسمية ثمان جمعيات سياسية تشكل جمعية الوفاق وجمعية العمل الديمقراطي من الناحية السياسية عمودها الفقري. بطبيعة الحال لم تخلق الجمعيات

السياسية حراك 14 فبراير وكانت حذرة في تعاطيها مع دعوة يوم الغضب باستثناء جمعية العمل الديمقراطي التي كان لها موقف مؤيد بشكل علني وواضح لتلك الدعوة، إلا هذه الجمعيات انخرطت في الحراك بعد اشتداده وسخرت كافة كوادرها للانخراط في فعاليات الثورة ولكن على طيقتها الخاصة.

يقوم مشروع الجمعيات السياسية على مبدأ الإصلاح الديمقراطي الجذري وهي تعني بذلك المطالبة بالانتقال من الملكية الدستورية المطلقة إلى الملكية الدستورية المقيدة حيث يمكن تداول السلطة وانتخاب الحكومة بدل تعينها من قبل الملك.

اعتمدت الجمعيات السياسية استراتيجية سلمية الحراك الميداني، وإدانة العنف مهما كان مصدره كأفضل الخيارات المتاحة في ظل تعقيد الوضع الداخلي وشراسة الأجهزة الأمنية وقوتها المتعاظمة.

مع الإعلان عن تشكيل لجنة تقصى الحقائق المستقلة وتحت ضغوط بعض السفارات الكبرى وافقت الجمعيات السياسية على الدخول في جلسات حوار التوافق الوطني، إلا أن جمعية الوفاق انسحبت في الأيام الأولى رافضة مخرجات الحوار، وكذا رفضته الجمعيات السياسية المعارضة، بما في ذلك المنبر التقدمي.

رغم وجود خلافات عديدة بين الجمعيات السياسية المعارضة في المنحى الايديولوجي، وخلافات أعمق في صيغ المعالجة السياسية كالاختلاف في شكل الحكومة المنتخبة والاحتماء بالمرجعيات الدينية؛ إلا انها استطاعت أن تؤصل خلافاتها السياسية في وثيقة سياسية سميت "بوثيقة المنامة" كإطار سياسي يجمع القوى السياسية المعارضة. وقد دعت الجمعيات السياسية الموقعة على وثيقة المنامة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية للتوقيع على الوثيقة إلا ان الاستجابة لم تكن بالمستوى المتوقع.

مع ذلك فقد تجاهل النظام والقوى الموالية وثيقة المنامة معتبرين أنها رؤية سياسية خاصة لقوى المعارضة، وليست أرضية حوار وطني الذي يجب أن يبدأ دون شروط ودون متطلبات سياسية. تطور الموقف السياسي للحوار لدى الجمعيات السياسية المعارضة بتطور المعطيات السياسية المتغيرة، وتناغم خطابها مع خطابات الحوار بلا شروط، بعد أن كانت

تسوق للمبادئ السبعة لولي العهد ووثيقة المنامة وتقرير اللجنة المستقلة لتقصى الحقائق، ولم تلق هذه التحولات قبولا لدى أطراف الحكم بل إن النظام مارس هجمات أمنية وتسعفا في التضييق على عمل الجمعيات السياسية المعارضة لدفعها للجلوس على طاولة حوار شكلي ودون جدول أعمال زمني أو أرضية واضحة.

وقد استغل النظام حاجة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا إلى إنهاء ملف القضية البحرينية، والتفرغ لملف إيران النووي والقضية السورية، من أجل ممارسة ضغوط أكبر على قوى المعارضة لقبول تسويات سياسية لا تصل لحد انتخاب الحكومة وتأجيل ذلك لمرحلة قادمة. وكان من الطبيعي أن تسقط مثل هذه التسويات نظرا لعدم توافر مكافئ لها لدى شارع المعارضة ونظرا لدرجتها المتدنية مقارنة مع السقف الادني من المطالب الديمقراطية.

ما يجدر ذكره أن المعارضة الرسمية ظلت تؤكد تمسكها بالحوار غير المشروط، ورفضها للعنف كوسيلة من وسائل الضغط السياسي، وقد أدى تأكيدها على ما يسميه البعض السلمية إلى تعرضها لبعض النقد الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بإدانتها لأعمال احتجاجية مضادة لعنف السلطة والأجهزة الأمنية واحتوائها فتوى اسحقوه الصادر من المرجع الشيخ آية الله عيسى قاسم.

لقد ظلت قوى المعارضة الرسمية ثابتة في مواقعها السياسية ولم تلجأ للتصعيد السياسي. وقد أدى إلى تحويل قضية المطالبة بالديمقراطية إلى قضية حقوقية تؤكد على أحقيتها تقارير اللجنة المستقلة لتقصى الحقائق وتقرير مجلس حقوق الإنسان في جنيف وغيرها من التقارير الحقوقية، وبالتالي فإن الجمعيات السياسية المعارضة لم تفلح تماما في جعل القضية السياسية على قائمة الموضوعات والأولويات الخاصة بقضية البحرين.

ثالثا: إئتلاف شباب 14 فبراير : المطرقة الثقيلة

خارج إطر النظام السياسي السلطوي وخارج القوى السياسية الرسمية تقف القوى السياسية المعارضة والمطالبة بإسقاط النظام وحق تقرير المصير بدلا من الإصلاح السياسي والمملكة الدستورية.

ويعتبر إئتلاف شباب 14 فبراير كأبرز هذه القوى حيث يقود عمليات مواجهات ميدانية بشكل يومي، وبات يتملك قوة بشرية موزعة جغرافياً على العديد من مناطق البحرين بما فيها جزيرة المحرق، يؤمن لإئتلاف تعدد في القيادات الميدانية، كما يعتمد على تنسيق بين المنضوين في الحركة والمتعاطفين معه في القرى والمدن، سواء من حيث الشعارات التي يتم رفعها، أو من حيث نوع تكتيكات المواجهة مع قوات الأمن.

من الناحية السياسية يرى الإئتلاف أن النظام القائم فقد شرعيته منذ 17 مارس 2011، ولم يعد هناك فسحة لأن تكون هناك جولة تصالح أو حوار مع النظام ورموزه، وبالتالي فإن الاستمرار في المواجهة والتصعيد الميداني والسياسي هي الوسائل والآليات التي يهتم بها الإئتلاف في حركيته ونضاله اليومي. منذ يوليو 2011 طرح الإئتلاف شعار تقرير المصير كشعار سياسي قد يعتبر جسرا بين أطياف المعارضة المنقسمة حول المطالب الكلية بين مملكة دستورية وما بين جمهورية شعبية، رغم أن للإئتلاف رؤية سياسية ضمنها في وثيقة ثورة اللؤلؤة تقوم على فكرة إسقاط النظام كأساس لأي حل سياسي منصف. ونظرا لطبيعة عمله الميداني فقد نفذ الإئتلاف العديد من الفعاليات عنونها بعنوان مساندة ومؤيدة للقيادات السياسية المسجونة أو لقضايا سياسية محل إجماع كافة القوى السياسية المعارضة. وهو بذلك يؤطر عمله بما يشبه المطرقة التي يجب عليها تكسير أروقة النظام وتفكيك سلطويته. من جانبه ظل النظام يتجاهل وجود الإئتلاف ويحمل تبعاته على عاتق جمعية الوفاق ومرجعيتها الدينية، وهذا يتأكد من خلو لوائح الإتهام التي قدمت للنيابة العامة والتي يتجاوز عددها الخمسة آلاف صحيفة اتهام من تهمة الانضمام لإئتلاف 14 فبراير واستبدالها بتهم خلايا صغيرة منفصلة ووجهت إليهم تهم التفجيرات أو استهداف دوريات الأجهزة الأمنية أو قطع الطرق.

رابعا: التوافق الوطني مفتاح الحل

سيطرة صيغة الانقسام بين القوى السياسية على أغلب مفاصل المشهد السياسي بما أثر سلبا على إنجاز التحول الديمقراطي المطلوب رغم وجود أرضية صالحة لتحقيق الانتقال، بيد أن الرهان على كسب الجولة بحصيلة صفرية كان سيد مواقف القوى السياسية المعارضة والموالية، وبسبب الانقسام السياسي على أسس طائفية تولدت حالة من الشرعية المنقوصة لدى كل الأطراف بما أفقدها صفة الشمول والاستيعاب لكافة مكونات المجتمع. ونتيجة

لهذا الوضع المنقسم والمتصارع بين القوى السياسية، توفرت مساحة فراغ بمقدور النظام الهروب إليه كلما ضاقت عليه أفق الحلول والتسويات، بل إن بقاء الانقسام السياسي أيا كانت مسبباته أعطى النظام فرصة لأن يسوق نفسه على أنه متعالي على الخلافات والانقسامات السياسية، وأنه بصدد الانتظار لحين وصول القوى السياسية لتفاهمات متفق عليها وبتعبير اللغة الرسمية، فإن تحقيق الاجماع أو التوافق الوطني على جملة المطالب السياسية وصيغة الانتقال الديمقراطي هي ورقة ومفتاح الحل للأزمة المتفاقمة منذ 14 فبراير.

2- الحراك الميداني.. تحديات ليست قانونية

أولا: التمايزات بين المعارضة
ثانيا: إشكالية الاعتصامات المرخصة
ثالثا: العاصمة المحاصرة
رابعا: إشكالية المواجهة مع الأجهزة الأمنية
خامسا: فعاليات تقرير المصير
سادسا: الحراك المضاد
سابعا: اتحديات الحراك الميداني

الحراك الميداني.. تحديات ليست قانونية

عباس المرشد

رغم سيطرة النظام في البحرين على منطقة دوار اللؤلؤة، وهدم نصبه التذكاري وتحويل منطقة محيط الدوار لمنطقة عسكرية مغلقة، وقيام قوات مشتركة من الحرس الوطني ووزارة الداخلية بمنع اقتراب أي مواطن منها، إلا أن الحراك السياسي والحراك الميداني (الثورة الشبابية) التي انطلقت في 14 فبراير 2011 لا يزالان يهمينان على كافة مفاصل المشهد السياسي.

هذا الاستمرار المثير للدهشة ساهم في تكوين حركة مراجعات حول مسألة الديمقراطية والتنمية في منطقة الخليج العربي، بعد أن انكشفت حقيقة التنمية النفطية، وأنها لم تكن سوى تكريس للأوضاع التقليدية والمركزية السياسية والاستئثار بالسلطة. كما شكلت احتجاجات البحرين محورا مهما في صيغة العالم العربي بعد الربيع العربي، فقد كشفت طبيعة الاحتجاجات ومطالبها وردّة الفعل التي قوبلت بها من قبل أنظمة الخليج العربي عن بداية تشكل غطاء حماية للأنظمة السياسية، من قبل الأطراف الدولية الفاعلة في الخليج من جهة وبداية للإنحلال السياسي في الأنظمة الملكية من جهة أخرى.

أولا: التمايزات بين المعارضة

اتسم الحراك الميداني منذ إعلان رفع حالة السلامة الوطنية (الطوارئ)- مطلع يونيو -2011 بالفاعلية والحيوية آخذا بعدا متنوعا في الأشكال الاحتجاجية. فقد باشرت الجمعيات السياسية أنشطتها السياسية بعد تجميدها خلال فترة الطوارئ، في حين كثفت التنظيمات الشبابية ممثلة في إئتلاف 14 فبراير من وتيرة حراكها، مستفيدة من دعم ومساندة الحقوقيين والفاعلين السياسيين في الخارج والداخل.

تنوُع الحراك الميداني أرفد القضية المركزية حيوية متواصلة، وحضوراً واسعاً على الصعيد المحلي، كما اسهم هذا الحراك في إسباغ التعددية على قوى المعارضة وخلق تمايزات فيما بينها، خصوصا في الجزء المتعلق بالتصعيد الميداني والموقف من المواجهات الأمنية المعبر عنه بالعنف والعنف المضاد.

وبصورة عامة فقد اتسم الحراك الميداني خلال هذا العام بصفتين هما الجماهيرية والمواجهة أو ما يعرف بين الاوساط الشعبية بالصمود. فقد حافظت الجماهير على التواجد بكثافة في جميع فعاليات قوى المعارضة التي حملت عناوين مختلفة، مؤكدة على الاستمرار في الحراك الميداني وعلى المطالب الديمقراطية، ومواجهة السلطة سياسيا وحقوقيا وإعلاميا. ورغم حالات القمع والتصدي العنيف للحراك الميداني السلمي من قبل ألجهاز الأمني المهمين على شكل وجوهر النظام فقد ظلت المسيرات اليومية مستمرة وبفعالية عالية وهو ما أكسبها سمة مدهشة في القدرة على التكييف مع أنماط جديدة من القمع والملاحقات الأمنية

ثانيا: إشكالية الاعتصامات المرخصة

المظهر الذي شكل تطورا لافتاً هو سماح الحكومة باعتصامات مؤقتة للجمعيات السياسية المعارضة (الوفاق وشريكاتها)، في ساحة الحرية بقرية المقشع بداية فبراير 2012 ، حيث نظمت الجمعيات عدة اعتصامات مستمرة لأكثر من ثلاثة أيام ماعدا المبيت في الساحة نفسها، و شارك فيها العديد من النشطاء من بينهم الحقوقي الدولي نبيل رجب عبر مسيرة سلمية قادها إلى مقر الاعتصام.

وتكرر اختيار الجمعيات السياسية لساحة المقشع مرات عديدة، من بينهم الاعتصام الذي أقيم في في يونيو 2012 تحت عنوان التعذيب جريمة ضد الانسانية.

واجه هذا النوع من الحراك إشكالتين: أحدهما الرهان على قدرة مثل هذه الاعتصامات في خلق أجواء تحشيدية كالتي كانت تعقد في دوار اللؤلؤة بين فبراير ومارس 2011.

والاشكالية الاخرى: افتقاد هذه الاعتصامات تجاوز سلطة المنع والتحكم من قبل وزارة الداخلية؛ التي منعت أكثر من مرة إقامة اعتصامات خاصة للجمعيات السياسية. وإشكاليات قانون التجمعات وهو ما يجعل من الجمعيات السياسية ترتهن في حراكها لقانون ترفضه اساسا، وتحاول الخروج عليه، إلا أنها في النهاية كانت تجبر على الانصياع إليه وتكييف الاعتصام بحسب أوامر وزارة الداخلية. كما حدث في الاعتصام المقرر في يوليو 2012 والتوجه بالاعتصام إلى قرية جبلة حبشي القريبة من قرية المشقع، وآخر كان مقرراً في

سبتمر 2012، حيث قامت وزارة الداخلية بمنع الاعتصام واعتقال الكوادر المنظمة لعقده ومن ثم الافراج عنهم لاحقاً.

الجمعيات السياسية بحسب قناعتها ترى بأن الجماهير تريد أن تعتصم وتمارس حقها في التظاهر، ولكنها في الوقت نفسه تبحث عن سياجات أمان في حراكها، وهذا ما يوفره قانون التجمعيات في مواده الإيجابية التي تحاول الجمعيات السياسية استثمارها، لكنها تواجه تحديا حقيقيا في المواد القامعة لحرية التظاهر والتجمع والرغبة الذاتية التي تتيح للأجهزة الأمنية التلاعب في منع وترخيص هذه المسيرات والتجمعات.

فتحت عنوان الأماكن الحساسة رفضت وزارة الداخلية إقامة اعتصام الجمعيات السياسية في خليج توبلي المقرر عقده الأربعاء 9 مايو 2012، تحت شعار "لا عودة إلا بالديمقراطية"، وقد أصدرت الجمعيات بياناً قالت فيه ان قوات الأمن منعت بالقوة تجمعا جماهيريا دعت له قوى المعارضة البحرينية في منطقة خليج توبلي بالعاصمة المنامة، مشيرة إلى أن «قوات الأمن طوقت كل المداخل والمنافذ المؤدية لمنطقة الاعتصام منذ وقت مبكر وكثفت تواجدها الأمني في محيط المنطقة وفي طرقاتها الرئيسية والفرعية لمنع وصول المواطنين»، وتابعت «رغم تقديم الاخطار وتوفر المتطلبات لاقامة الاعتصام في المنطقة فإن الجهات الأمنية قالت ان الاعتصام ممنوع دون أن تبدي أسباباً موضوعية للمنع، ونشرت قواتها في محيط المنطقة.

مع وذلك، فقد شكلت التظاهرات المرخصة فرصة كبيرة، ليس فقط لإبراز استمرار الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية، وإنما أيضا أن حجم هذا الحراك ضخم بمقاييس البحرين حين تسير مظاهرات تفوق حجمها مئة وخمسين ألف متظاهر، إضافة إلى استمرار ادعاء الجمعيات بأن هذه الحشود تؤيد المسار السياسي للجمعيات المعارضة.

وقد جاءت مسيرة 9 مارس 2012 كأبرز حراك ميداني من حيث عدد المشاركين الذين قدر عددهم بأكثر من 200 ألف، ومن حيث مشاركة كافة الأطياف السياسية والاجتماعية المعارضة في رسالة مباشرة على توصيف ملك البحرين بأن المعارضة الحالية هي شرذمة يمكن التعامل معها بكل سهولة وأن مطالبهم لا تلقى تعاطفا وقبولا من الشعب، فجاءت مسيرة 9 مارس لتؤكد على وجود خط متفق عليه يخالف توصيف الملك وأن ما اشار إليه

بالشرذمة يمثلون نصف الشعب، وهذا ما جعل من الديوان الملكي يصدر بيانا بعد انتهاء المسيرة يصفها بالعمل الحضاري في محاولة لتمليع صورة النظام الذي فشل في تنظيم مسيرة تأييد من قبل تجمع الوحدة الوطنية في المحرق، حيث لم يتجاوز حضور تلك المسيرة سوى بضع مئات.

ثالثا: العاصمة المحاصرة

ظلت العاصمة عصية على الجمعيات السياسية، ولم تستطيع عبر تفاهماتها مع وزارة الداخلية وممثلي نظام الحكم في الحصول على ترخيص لتنظيم مسيرات جماهيرية فيها، وقد حدثت عدة مواجهات أمنية في أكثر من مرة (13 يونيو/ 29 يونيو/19 يوليو 2012) أطلقتها الجمعيات السياسية لتحدي المنع في العاصمة، حيث لم تستطيع الجمعيات من تنظيم مسيراتها في العاصمة بفعل قيام قوات الأجهزة الأمنية بفرض حصار أمني على منطقة المنامة ومنع التوافد عليها ومن ثم ملاحقة التجمعات الصغيرة التي تحاول الانطلاق.

وقد اتسمت الدعوات الثلاث بقلة المشاركين فيها، إلا أن دعوة التظاهر في العاصمة في 7 سبتمبر 2012 وتصدي الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في التحشيد لها، ونزوله ميدانيا أكسب تلك المسيرة قوة وحيوية.

صنفت المسيرة على أنها من أقوى المسيرات وأكثرها إيلاما للنظام، وذلك من خلال ردة الفعل الحكومية وإيعازها للتجار والجهات الموالية لإصدار بيانات استنكار ورفض للتظاهر في المنامة.

وكان الواضح في حراك الجمعيات السياسية ناحية المنامة أنه خيار تلجأ إليه عند محاصرتها ومنعها من تنظيم مسيراتها المتعادة، وكأنها رسالة للنظام أن المنع والتعسف في قانون التجمعات يقابله تحدي في كسر الهدنة غير المعلنة بخصوص التظاهر في منطقة المنامة وفي الحي التجاري في العاصمة.

إزاء الدعوات القليلة من قبل الجمعيات السياسية للتظاهر في المنامة العاصمة، كان الناشط الحقوقي نبيل رجب يدعو بإستمرار عبر ما أطلق عليه بمسيرات "صمود" إلى التظاهر في

المنامة، وكان يقودها بنفسه وقد نظم رجب أكثر من ست مسيرات في شهري فبراير ومارس 2012 في مساء كل خميس، بعنوان مسيرة "صمود" في المنامة، تنتهي بصدامات أمنية ومواجهات بين المتظاهرين وقوات الأجهزة الأمنية.

كما دعا إئتلاف شباب 14 فبراير إلى التظاهر في العاصمة المنامة، مؤكدا على أنها قلب الثورة وخاصرة النظام وكان يشارك في هذه المسيرات المئات من مؤيدي الإئتلاف.

وفي الواقع، فإن التظاهر في العاصمة كان ولا يزال بمثابة خط التماس بين المعارضة والنظام، وأن الأكثر نفوذا وهيمنة هو من يحكم سيطرته على العاصمة، ما يجعل من سياسات النظام تتشدد بطريقة متطرفة في حصارها للفعاليات الاحتجاجية التي تقام في المنامة، وفي الوقت نفسه فإن هذا الوضع الاستراتيجي يجعل من فعاليات المعارضة خارج محيط العاصمة بمثابة الوضع المسموح به ضمن حدود اللعبة السياسية، ومع ذلك فإن بعض تلك الفعاليات تصيب النظام بأكثر من حالة هسيترية يفقد معها قواعد الاشتباك السياسي.

رابعا: إشكالية المواجهة مع الأجهزة الأمنية

شهد الحراك الميداني جدلا سياسيا حول الأدوات المستخدمة والطريقة التي يجب أن يتحرك من خلالها، ففي الوقت الذي تصر فيه الجمعيات السياسية على تجنب المواجهات مع الأجهزة الأمنية وتحبذ المسيرات المخطر عنها والموافق عليها من قبل وزارة الداخلية، تضطر الفئات الشبابية في مواجهتها اليومية مع القوات الأمنية للتصادم، ما يقتضي أن تفعّل أدوات ما بات يعرف "الدفاع المقدس"، وهو مصطلح محلي يشير لاستخدام المالتوف وإغلاق الطرق بالإطارات، كنوع من أنواع الحماية للمتظاهرين والمحتجين، والذي قد يشمل الهجوم على قوات الأمن المشكلة من عناصر أجنبية (مرتزقة).

لقد خلق هذا التباين في أدوات الحراك إصطفافا سياسيا وإصطفافا ميدانيا بين القوى السياسية المعارضة، وبين هذه القوى وقوى الموالاة والحكم من جهة ثانية. فقد اعتبرت الجمعيات السياسية نفسها مسئولة عن ترشيد الحراك الميداني وتشجيعه على نبذ استخدام المالتوف، وبرزت هذه الحملة في تصريحات قادة الجمعيات السياسية، وفي حراكها

فترة منعها من القيام بالمسيرات والتظاهر، حيث قام أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان ومساعده خليل المرزوق بعقد لقاءات مفتوحة في المناطق والقرى، واحتوت أغلب تلك اللقاءات على تشجيع نبذ ما تمسيه عنفا مضادا لعنف السلطة وقد أصدرت الجمعيات عدة بينات سياسية قالت فيها أنها ضد كل أشكال العنف ومن أي جهة.

وفي الواقع أتت هذه الدعوات متسقة سياسيا مع منطق الجمعيات السياسية، لكن ذلك لم يكن بعيدا عن مجريات لقاءات التفاهم التي أجريت بين السلطة والجمعيات السياسية، أو التعاطي مع دعوات الحوار حيث برزت شروط جديدة منها إدانة العنف بكل أشكاله، والتي قد يكون في ضوئها صنفت المواجهات اليومية على أنها عنف أيضا مع أن الجمعيات المعارضة تدين العنف دائما، كما لا يجب فصل ذلك عن ضغوط ممثلي بعض الدول الكبرى حيث تصر على ان تعلن الجمعيات السياسية موقفها من مواجهة قوات الشرطة والتصدي لهم.

من ناحية أخرى، عكس الحراك الميداني لتيارات الممانعة وبالأخص إئتلاف شباب 14 فبراير عن قدرة الإئتلاف على تحريك الساحة ميدانيا كما يريد، وهي قدرة يمكن ملاحظتها مباشرة في فعاليات تقرير المصير التي تقام في مناطق مختلفة وتشهد مواجهات أمنية فريدة من نوعها وترتيبات أمنية ولوجستية خاصة بالمناطق حيث تقوم التنظيمات الشبابية بتجهيز مشافي ميدانية ودعم وحماية المشاركين من قمع وملاحقة قوات الأجهزة الأمنية.

خامسا: فعاليات تقرير المصير

في 23 اكتوبر 2011 ، أصدر إئتلاف 14 فبراير بيانا أعلن فيه استئناف فعاليات تقرير المصير، عبر شعلة تقرير المصير كفعالية ميدانية تجوب المناطق والقرى، وبحضور عوائل الشهداء والمعتقلين، حيث قدم الائتلاف فعاليات حق تقرير المصير كمطلب سياسي وكشعار مرحلي يجمع الفئات الثورية وقد خصص الإئتلاف لجان شعبية (سترة، المنامة، الدير، كرزكان، بلاد القديم، العكر والنويدرات، الدراز وبني جمرة. عالي وبوري..) تتوزع في الكثير من أنحاء قرى ومدن البحرين، وتعمل على خلق أزمات للسلطة ولها طرقها في الأحتجاج ومواصلة الحراك الميداني.

وشهدت هذه الفعاليات حضورا وترتيبات تدل على قوة التنظيم والتواصل بين المجاميع

الثورية في أوضاع شديدة السرية وعالية الخطورة، ويخصص لكل فعالية مستشفى ميداني وتجهيزات خاصة لمعالجة الإصابات التي تحدثها قوات الأجهزة الامنية عند تصديها لفعاليات تقرير المصير.

سادسا: الحراك المضاد

قاد تجمع الوحدة الوطنية الموالي للنظام مظاهرات تحت مسمي مظاهرات الولاء للقيادة مضادة للمظاهرات الأصلية، وأنشأت صفحات إلكترونية مضادة لصفحات ثورية على "الفيس بوك". ولعبت الآلة الإعلامية المرئية والمقروءة هي الأخري دورا رئيسيا في إنشاء حراك مضاد للحراك السياسي، بالتركيز على فكرة طائفية الحراك وعنفه وارتباطه بإيران من جهة ومحاولة تضخيم الأحداث السياسية في البلدان الأخرى من جهة أخرى.

هكذا، تبدو الثورات المضادة في الخليج أكثر ضراوة من الثورات المضادة التي تشهدها دول الثورات العربية (مصر وتونس)، وفي الوقت الذي لا تزال فيه قوي الثورات الحقيقية هزيلة ومنزوية في هامش المشهد الإعلامي، تبدو الثورات المضادة طاغية ومسيطرة، ولديها وسائل القوة والتعبير اللازمة لإجهاض الثورات الأصلية. إن قوي الثورة المضادة متمترسة في قلب النظام، وتتمثل في المؤسسات الدينية التي أقامت تحالفا حديديا مع السلطة، وتستقطب الأنصار، وتغدق الحوافز، وتتمثل أيضا في أجهزة إعلام قوية لديها القدرة علي التستر علي المشهد الداخلي الحقيقي، وتصدير مشهد مغاير، ولديها أيضا القدرة علي استيراد مشاهد قلق إقليمية، والصمت علي مشاهد القلق الداخلي.

سابعا: تحديات الحراك الميداني

رغم كثافة الحراك الميداني اليومي والاسبوعي فقد واجه هذا التحرك مجموعة من التحديات أبرزها:

أولا: تدخل الأجهزة الأمنية وفق قانون التجمعات لمنع بعض الفاعليات أو تحديد أماكنها، فقد ظل حظر التظاهر في العاصمة المنامة ساريا منذ فرضه في 16 مارس 2011، ولم تستطع القوى السياسية الرسمية من خرق هذا المنع سوى في حالات ممانعة نادرة كما في

دعوة جمعية الوفاق للتظاهر في العاصمة المنامة بقيادة الأمين العام الشيخ علي سلمان في بداية سبتمبر 2012.

كما منعت السلطات الأمنية الجمعيات السياسية من إقامة أي تجمع أو مسيرة بعد تحدي الشيخ علي سلمان لقائد الجيش المشير خليفة بن احمد، في كلمة افتتاح المؤتمر السادس لجمعية الوفاق في مارس 2012 حيث قال سلمان: "قال المشير إن عدتم عدنا وعندنا 200 بالمئة قوة، لتعلم يا أيها المشير إن في هذا الشعب قوة ومصادر قوة لم نستخدم حتى خمسين بالمائة منها، تعلم أنت ويعلم غيرك أننا أبناء رسول الله وأهل البيت، وهذه الذرية وأبناء خيار الصحابة و التابعين، وتعلم أن تربيتنا مركزها الآخرة، وتعلم أن مجرد كلمتين بفتوى شرعية، يقدم أبناء هذا الشعب عشرات الآلاف على كفوفهم لا تبقي ولا تذر...مهما استخدمتم من وسائل بطش ستؤول إلى الفشل، ولو جاء كل قوات المنطقة من أجل منعنا عجزت وستعجز. الدنيا تغيرت لا يمكن إرجاع عقارب التاريخ للخلف، ولم يعد بالإمكان أن ينهي القمع هذه المطالب ، لن تكونوا بقوة صدام ولا ببطش صدام حسين، ولكن كل هذه التجارب التي قدمها الله لكم قادت إلى أنه لم يعد بالامكان أن تكسر شعبا واعيا، مصرا على نيل حقوقه بالقوة، ولن تستيطع أيها النظام أن تقوم بمناورات سياسية تقسم فيها المعارضة او تشققها، فعقل المعارضة وتجربتها أكبر من قدرتك والآعيبك فأترك ذلك".

بعد كلمة زعيم الوفاق تلك، ظل المنع قائما لأكثر من شهرين ثم تم السماح للجمعيات السياسية باستئناف حراكها الميداني.

ثانيا: تحول المسيرات والتظاهرات اليومية في المناطق إلى مواجهات أمنية فور انطلاقها بما أدى إلى تقليل عدد المشاركين فيها وحصر ذلك بالفئات الشبابية والنسوية المتوسطة في العمر.

ثالثا: انحسار التفاعل الإعلامي من قبل القنوات الإعلامية مع الحراك الميداني لحساب قضايا أخرى، مثل القضية السورية والقضية المصرية.

رابعا: التضارب والتعارض في فعاليات الحراك الميداني بين إئتلاف شباب 14 فبراير وفعاليات الجمعيات السياسية، وهو تعارض يؤدي بطبيعة الحال لفرز الجماهير وتصنيفها في بعض

اللحظات المفصلية، وقد شهدت أيام الجمع الكثير من هذا النوع من التضارب على الأقل في البعد الزمني فضلا عن البعد الوظيفي للحراك نفسه.

خامسا: استنزاف الحراك الميداني اليومي للعديد من الكوادر عبر الحملات الأمنية المقننة من جهة وإحداث إصابات خطيرة في صفوف الشباب المتظاهرين في المناطق من جهة اخرى.

الفصل الثاني : الإعلام والإسكان.. تعبير عن أزمة أعمق

3- الإعلام.. الخصام على الحقيقة
أولاً: الإعلام الرّسمي.. تأمين الموالاة ومَصادر التّشويش
ثانياً: الإعلام المُعارِض.. الإزعاج وإبطال الاتهامات
4- أزمة الإسكان..بل أزمَتا الأرض والسّكان

نادر المتروك
(باحث بحريني)

3- الإعلام.. الخصام على الحقيقة

أولاً: الإعلام الرّسمي.. تأمين الموالاة ومَصادر التّشويش
1- هيئة شؤون الإعلام
2- وزيرة الدولة لشؤون الإعلام: سميرة رجب
3- تلفزيون البحرين
4- الصّحف والمطبوعات المحلّية
5- قناة العربيّة (محمد العرب)
6- الإعلام الإلكتروني
ثانيا: السياسات المتّبعة
ثالثا: النتائج
رابعا: التّحدّيات والسّيناريوهات

أولاً: الإعلام الرّسمي.. تأمين الموالاة ومَصادر التّشويش

نادر المتروك

1- هيئة شؤون الإعلام

لا تختلف السّياسة الإعلامية الرسمية في الفترة بين أكتوبر 2011- سبتمبر 2012 عن الفترات السّابقة. تعتبر هيئة شؤون الإعلام الجهة الحكوميّة المختصّة بالإعلام الرّسمي، وهي تتولّى الإشراف على جميع وسائل الإعلام، بمختلف أنواعها، وقد تشكّلت بمرسوم ملكي اعتباراً من 8 يوليو 2010م، بعد فصلها عن وزارة الثقافة، وإنشاء الهيئة برئاسة الشّيخ فوّاز بن محمد بن خليفة آل خليفة. بحسب أدبيّات الهيئة المنشورة في موقعها الإلكتروني؛ فإنّها تضع في أولوياتها جملةً من الأهداف العامة، من بينها تحقيق «المصلحة العليا للوطن، والمحافظة على وحدة المجتمع»، انطلاقاً من محدِّدات معياريّة تتبنّاها الهيئة، وهي «خدمة مسيرة الإصلاح، والتطوّر السّياسي والدّيمقراطي، والتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وحماية حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة»[1].

تتصدّر الهيئة قائمة الفاعلين في إعلام الحكومة، وقد اكتسبت قوّةً مضافةً بمجيء شخصيّة محسوبة على المتشدّدين في العائلة الحاكمة. تتكشف صلابة الشّيخ فوّاز من إدارته السّابقة للوسط الرّياضي – حيث كان رئيس المؤسّسة العامة للشّباب والرّياضة - فقد كان معروفاً بسلوكه الحاد والنّهاني في التّعاطي مع إدارات الأندية والإعلام الرّياضي. من خلال متابعة الإطلالات والبيانات الصّادرة عن الهيئة، يظهر الشّيخ فوّاز بوصفه مؤثّراً أساسيّاً في إمساك الرّواية الرّسميّة، ومنحها ما تحتاجه من إسنادٍ وحِجج.

بانوراما هيئة الإعلام

أشاد الشّيخ فوّاز (2 سبتمبر 2012) بكلمة ملك البحرين التي دعت للارتقاء بالرّسالة الإعلاميّة. تطرّق الملك في كلمته إلى رغبة الحكومة في «تحسين أوضاع الصّحفيين معيشيّاً وإسكانيّاً ومهنيّاً واحترافيّاً»، واعتبر رئيس الهيئة الخطاب الملكي ضامناً لتوفير «أفضل السّبل للتّعبير عن الرأي بحرّية وأمان واستقلاليّة»[2].

في 14 أغسطس 2012م، وعد رئيس الهيئة بإصدار «قانون عصري ومستنير» للصّحافة، مع إشراك جمعية الصّحافة البحرينيّة في ذلك. وقد حرص على مدى الفترة التي يرصدها هذا التقرير؛ على الإشادة بالكتّاب والإعلاميين الذين ارتبطت أسماؤهم بالإثارة الإعلاميّة، ومناوأة المعارضين، والكتابات المؤيّدة لسياسة العنف الرّسمي ضدّ المحتجّين.

أجرت مجلّة «المجلّة» السّعوديّة (3 يوليو 2012) حواراً مع الشّيخ فوّاز تتجلّى فيه أهم ملامح السّياسة الإعلاميّة «المتحايلة» التي تطبع هيئة الإعلام ومؤسّساتها. كرّر رئيس هيئة الإعلام ذات المضامين المثيرة التي اشتغل عليها الإعلامُ التّحريضي والكتاباتُ الصّحافيّة التي أفرزتها مرحلة السّلامة الوطنيّة، حيث وصّف أحداث فبراير ومارس 2011 بأنّها «مؤامرة إرهابيّة لقلب نظام الحكم»، وأعاد تثبيت اتهامات لم يجزم بها القضاء التّابع للدّولة، مستخدماً لغة إطلاقيّة معتادة بحديثه عن «احتلال مستشفى حكومي»، و«تشكيل تحالف لإقامة جمهوريّة طائفيّة على النّمط الإيراني».

في نهاية شهر سبتمبر من عام 2011م، نشرت الهيئة بياناً «هاماً» أشارت فيه إلى قيامها بتوثيق «انتهاكات» الكادر الطّبي البحريني، وقامت بـ«تسجيل اعترافاتهم التي تكشف حجم المؤامرة التي قاموا بها». صدر هذا البيان في إطار إبراز الهيئة لدورها في «إظهار الحقائق»، و«صدّ المؤامرة الانقلابيّة» التي تعرّضت لها البلاد، بحسب اللّغة التي ستكون لازمة غير منقطعة في بيانات الهيئة وتصريحات رئيسها الشّيخ فوّاز. يمثّل هذا البيان تأكيداً على شهادات قدّمها ضحايا في السّجون، ذكروا أن موظفين في الهيئة قاموا بتصويرهم وهم يدلون باعترافاتٍ أُنتزعت منهم تحت التّعذيب، وبينهم المخرج البحريني أحمد يعقوب المقلة.

على هذا المنوال، سيرحّب رئيس هيئة الإعلام بتقرير تقصّي الحقائق (23 نوفمبر 2011م)، ولكنّه يُسجّل بمعيّة هذا التّرحيب أنّ «الهيئة كانت مهمّتها في الفترة الماضية نقْل الحقائق على أرض الواقع، وتوصيلها للرأي العام الخليجي». يأتي ذلك في سياق سياسة أخرى اعتمدها الإعلام الرّسمي، وتقوم على اجتزاء المواقف الصّادرة. بعد نشْر تقرير بسيوني، أذاعت وكالة الأنباء الرسمية (بنا) بياناً اكتفى بما ذكره التقرير من عدم وجود أدلة على «خطاب مفعم بالكراهية» في الإعلام الحكومي، وتحاشى الإشارة إلى ما ذكره التقرير نفسه من نقودٍ حول برامج التلفزيون، وتبعيّة الإعلام المطلقة للسّلطة.

2- وزيرة الدولة لشؤون الإعلام: سميرة رجب

شكّلت الوزيرة سميرة رجب عنصراً فاعلاً في تمرير السّياسة الإعلاميّة للسّلطة. كانت وُجهة مفضّلة للإدلاءات المثيرة، ووجهاً مطلوباً من جانب السّلطة، وهي خيارها الأكثر دفْعاً في الإطلالات الإعلاميّة الخارجيّة. تنطوي رجب على قيمة إيجابيّة للسّلطة، كونها تنحدر من عائلة شيعيّة عريقة، كما أنّها تملك سجلاً قديماً في تكريس الإطار التبريري الذي سوّقه الإعلام الرّسمي في قمع الاحتجاجات الشّعبيّة، وخصوصاً الحديث عن المدّ الإيراني في المنطقة وارتهان المعارضة بالأجندة الخارجيّة.

في مؤتمر صحافي بتاريخ 18 أغسطس 2012م[3] وافقت رجب الحكومة على الإجراءات المتخذة ضدّ النّاشط الحقوقي نبيل رجب، وأكّدت على سلامة الموقف القانوني للسّلطة، وأن الناشط رجب مُنح كافة حقوقه بوصفه متّهماً بالتّحريض والتجمهر «غير القانوني». ومن اللافت أنّ الوزيرة كرّرت في المؤتمر المذكور أهم العناوين التي تتبنّاها السّلطة ضد نشطاء حقوق الإنسان، الذين تراهم يمارسون «عملاً سياسيّاً». وامتعضت من موقف المنظمات الدّولية تجاه الحقوقي رجب، وشدّدت على أن هذه المنظّمات «لديها ترسّبات من اعتمادها على الإعلام المُضلِّل» التّابع لمن أسمتهم بالمخرّبين الذين يواصلون «الكذب وإيصال الافتراءات إلى الإعلام في الخارج».

كان تعيين رجب في منصبها الوزاري (أبريل 2012م) تتويجاً لظهوراتها الإعلاميّة المتكرّرة، والتي نافحت فيها بصرامةٍ متواصلة عن الموقف الرّسمي تجاه الأحداث الجارية، ومن غير اكتراث بما حولها من اعتراضات أو نقودٍ معاكسة. وقد اكتسبت، تبعاً لذلك، احتراماً كبيراً في أوساط الموالين للسّلطة، ونظروا إليها باعتبارها نموذجاً «للشّيعي» الحر الذي يستحقّ الاحتفاء والتّكريم.

3- تلفزيون البحرين

واكب تلفزيون البحرين السّياسة الرّسميّة التي اتبعتها السّلطات في التّعاطي مع الأحداث والاحتجاجات، وقدّم مواد إعلاميّة اعتادت على «تلويث سمعة المحتجين»، و«الحديث بطريقة مُهينة»، كما سجّل تقرير بسيوني[4]، والذي خلُص إلى أمرٍ وصفه بالـ«جليّ» مفاده

أن «وسائل الإعلام البحرينيّة كانت مُنحازة إلى حكومة البحرين»[5].
من أبرز البرامج التلفزيونيّة التي ارتبطت بهذه الأوصاف، برنامج «الرّاصد»[6]، و«حوار مفتوح» (سعيد الحمد)، و«كلمة أخيرة» (سوسن الشّاعر)[7]. تخصّص الأوّل في بثّ حلقات ذات طابع أمني، وباستخدام التّشهير المبرمج، وقام بعرض حلقات متسلسلة تناولت قطّاعات مهنيّة متعدّدة بغرض التّحريض عليها، واتهام منسوبيها بالمشاركة في التظاهرات السّياسيّة، وقد اعتقل العديد جرّاء هذه الحلقات مباشرةً. انطلق البرنامج فوْر دخول قوّات درع الجزيرة في 17 مارس 2011م، واستمر حتّى نهاية شهر أبريل من العام الماضي.

مثّل سعيد الحمد أكثر النماذج الممتلئة بعمليات التّشهير ضد المعارضين. ولا يعرف إن كان سبّب حرجاً للمسؤولين في التلفزيون الذين اضطّروا إلى إيقاف برنامجه مع مجيء لجنة بسيوني. استمرّ الحمد في تقديم برنامجه من خلال قنوات أخرى معروفة بالتّحريض الطّائفي. أسّس الحمد للغة التّحقير الإعلامي، واعتمد على معلومات أمنيّة واستخباراتية لمزاولة المهمّة.

لا يختلف الأمر مع سوسن الشّاعر التي ترفض أيّ تقارب مع المعارضين، وخصّصت برنامجها التلفزيوني وكتابتها الصّحافيّة لاتهام المعارضة والطّعن فيها، ولم تتردّد في لصق تهمة الخيانة بها والتّحريض المباشر ضدّها. وكان لافتاً أنّها استضافت في حلقة أخيرة من برنامجها سعيد الحمد، في خطوةٍ بدت احتفاءاً بطريقته في التشويه الإعلامي.

4- الصّحف والمطبوعات المحلّية

تصدر في البحرين سبع صحف يوميّة، كلّها تمثّل الموقف الرّسمي، عدا صحيفة الوسط. تحرص الصّحف على التطابق شبه التّام مع السّياسة الإعلاميّة الرّسميّة. قدّمت صحيفة «الوطن»، على وجه الخصوص، نهجاً صحافياً منبوذاً في العمل المهني، وذلك بإمعانها في مناهضة المعارضين، ونشرها أخبارا وتقاريرا تحطّ من سمعة المناوئين للحكومة وتشويه مطالبهم المرفوعة، وباللّجوء عادةً إلى النّبش الطائفي. فقدت الصحف الرسمية المعايير المعتادة في التحرير الخبري، وطغى عليها الخطاب التّحريضي. يختصر هذا الاندفاع غير المسبوق للصّحافة المحلّية؛ الهجوم المنظّم ضدّ شيخ عيسى قاسم ومخاطبته بنعوت تحقيريّة.

5- قناة العربيّة (محمد العرب)

ارتبط مراسل قناة العربية (السّعوديّة) محمّد العرب – العراقي، الفلسطيني الأصل، المتجنّس بالجنسية البحرينيّة حديثاً– بالجهاز الأمني مباشرةً وبشكل علني. أعدّ تقاريره بما يتوافق مع سياسة القناة السّعوديّة، ومن خلال تنسيق دائم ومفتوح مع جهاز المخابرات البحريني. لم يكتفِ العرب بنقل الأحداث من خلال الرّواية الرّسميّة، فقد سعى لإضافة «اجتهادات إعلاميّة» انطوت على فبركات مفضوحة والتّشهير وإهانة المعارضين، وقد سجّل تقرير بسيوني ذلك[8]. من خلال رصد السّلوك الإعلامي للعرب، وما ينشره في القناة وموقعها الإلكتروني؛ يتضح أن الهدف الأبرز لديه هو تبرئة السّلطات من الاستخدام المفرط للقوّة وإضفاء صفات ملائكيّة على رجال الأمن من ناحية، وإلصاق تهم الإرهاب والعنف والعمالة بالمتظاهرين من ناحيةٍ أخرى[9].

6- الإعلام الإلكتروني

استغرق الموالون للنّظام في بثّ الكراهية والتحريض على العنف من خلال قنوات التواصل الاجتماعي. لم يُسجّل الإعلام الإلكتروني الرسمي حضوراً مؤثراً على مشهد الأحداث، باستثناء اهتمام الموالين. اعتمدت السّلطة الدّعم غير المعلن للمواقع والحسابات الإلكترونيّة المتخصّصة في تجريح المعارضين واستهدافهم، وقد نشطت هذه المواقع في فترة السّلامة الوطنيّة. في ذلك الوقت، شهد موقع «منتديات مملكة البحرين» تصعيداً طائفيّاً حامياً، وتجاوب مع عمليات التّشهير والتّطهير التي بلغت أوجها آنذاك. من بين الأدوار المؤثرة على هذا الصّعيد، برز حساب «حارقهم» في تويتر، الذي انطبع بالكراهية والتّحريض على العنف، كما قال تقرير بسيوني[10]. تشير المعطيات إلى أنّ الحساب المذكور مرتبط بجهات نافذة في هيئة الإعلام ووزارة الدّاخليّة، ومن اللافت أنّ مسؤولين في الهيئة يتابعون «حارقهم» ويقوم بعضهم بإعادة نشْر تغريداته [11].

ثانيا: السياسات المتّبعة

من خلال رصْد البيانات والمواقف الإعلاميّة للهيئة ولوسائل الإعلام الخاضعة لها؛ يتضح أنّ الجهاز الإعلامي الحكومي؛ أبدى حرصاً مفهوماً على إدخال أدبيّاتٍ خطابيّة جديدة،

تتركّز على حرّية الإعلام والصّحافة، والمواكبة «الدّعائيّة» للتّوصيات التي خرجت بها لجنة تقصّي الحقائق (لجنة بسيوني) ومؤتمر التوافق الوطني.

ولكن لم تشهد الممارسة الإعلاميّة الرّسميّة تغييرات إيجابيّة ملموسة، وعوّلت الهيئة على إستراتيجيّة مزدوجة، فهي تؤكّد على عناوين برّاقة في مجال الشّفافيّة والموضوعيّة والانفتاح، ولكنها تتولّى تنفيذ سياسات إعلاميّة تتناقض مع جوهر هذه العناوين.

عوّل الإعلام الحكومي على إغراق المشهد بالإدّعاءات والاتهامات، وتوظيف مختلف وسائل الإعلام لتوسيع نطاق هذه الاتهامات، وإبرازها بوصفها حقائق نهائيّة، وغير قابلة للدّحض والدّفي. واعتبر الإعلام الآخر ضالاً ومضلاً. بدورها، استمرّت الصّحف في تبليغ الموقف الحكومي، وظلّت مقفلة في وجه المعارضة أو الكتابات الناقدة للسّلطة. خلافاً للبيانات الرّسميّة، فإنّ الصحف الرّسميّة لم تشهد حراكاً متنوّعاً للآراء والمواقف، وكان الجامع المشترك بينها هو الالتحاق بالرّواية الرّسمية والتّطبيل عليها.

ثالثا: النتائج

كان الفاعلون في الإعلام الحكومي والمؤيّد للسّلطة مؤثّرين على مستوى تحقيق الهدف الإعلامي الدّاخلي (الأنصار المفترضين)، فقد استطاع النّمط الإعلامي الموسّع ضمان إبقاء الموالين في الصّف الحكومي، وأمّن المبرّرات المؤيّدة لاتهام المعارضين بالتّخوين والعمالة للأجنبي، وقد أثمر ذلك –تدريجيّاً- (وبسرعةٍ) في تصليب الجدار الطّائفي. رغم أن الاستثناءات محدودة، فإنّ موالين مفترضين للسّلطة لم يبدوا تسليماً مفتوحاً للإعلام الحكومي، وارتفع صوتٌ يسخر من بعض المواد الإعلاميّة التي تنشرها الحكومة بغرض التّحريض وتعليب الاتهامات.

رابعا: التّحدّيات والسّيناريوهات

خسر الإعلام الرّسمي مصداقيته المهنيّة بدرجاتٍ كبيرة. قدّم دوراً كبيراً في التّعتيم، وصناعة الشّائعات، والتّوجيه المضاد للرّأي العام. لم تُحقّق هيئة الإعلام شيئاً من أهدافها المنصوصة، وكان أداؤها على النّقيض. بناءاً على الأداء الذي استمرّ حتّى إعداد التّقرير، فإنّ

التّلفزيون الحكومي ارتبط مباشرةً بالخطط الأمنيّة التي تتبعها السّلطة، وتولّى المعدّون والمقدّمون مهمّة محدّدة، تتلخّص في مباركة السّلطات، وإلحاق الأذى بالمعارضين. من غير المتوقّع أنّ يتخلّى الجهاز الإعلامي الحكومي عن هذا المنهاج، إلا في حال إجراء تغيّر في السّياسة الرّسميّة وإصلاح الوضع السّياسي برمّته، وهو قرارٌ لا يبدو في الأفق القريب.

3- الإعلام.. الخصام على الحقيقة

ثانياً: الإعلام المُعارِض.. الإزعاج وإبطال الاتهامات
1- قناة اللؤلؤة
2- قنوات عربيّة وأجنبيّة
3- صحيفة الوسط
4- مرآة البحرين
5- المواقع الإلكترونيّة
6- رابطة الصّحافة البحرينيّة
7- الظهور الإعلامي والصّحافي
ثانيا: السياسات المتّبعة
ثالثا: النتائج
رابعا: التّحدّيات والسّيناريوهات
خامسا: الخاتمة

ثانياً: الإعلام المُعارِض.. الإزعاج وإبطال الاتهامات

نادر المتروك

عانى الإعلام «المستقل» والصّحافيين غير التّابعين للسّلطة؛ محنة كبيرة بعد إعلان السّلامة الوطنيّة[12]. استمرّ ذلك في المرحلة التي سبقت وتلقت مجيء المحقّق بسيوني وإصدار التّقرير. رغم ذلك، فرضَ الاحتجاج المعارض مستوياتٍ جديدة من الإعلام المُناهض للسّلطة، وكان لافتاً أنّ فئة «المعارضين الإعلاميين» جرّبت المهمّة الإعلاميّة بمقادير واضحة من الاحتراف والمهنيّة بالمقارنة من الأداء الإعلامي للحكومة وموالاتها. حضور صحافيين محترفين في أوساط المعارضة البحرينيّة؛ وفّر أجواء محفّزة على تحقيق الجودة والإبداع. التقى ذلك باشتراطات الصّدقيّة والنّقل الميداني المباشر، وهي مواصفات تميّز بها إعلام المعارضة، وهو ما هيّأ سُبلاً وافرة لمناجزة الإعلام الحكومي، رغم فارق الإمكانات الماديّة.

1- قناة اللؤلؤة

تُعرّف القناة نفسها بأنها قناة بحرينيّة مستقلة، تبثّ من العاصمة البريطانيّة لندن. بدأ بثّها الفضائي في يوليو 2011م. تختص القناة بنقل الشأن البحريني، وتحرص على تقديم تغطية قريبة من الوقائع الجارية على الأرض وهو ما جعلها تتعرّض للتشويش من قِبل السّلطات البحرينيّة. خطابها الإعلامي يتجاوب مع المطالب الدّيمقراطيّة التي ينادي بها المواطنون، مع محافظة ملحوظة على المواصفات المهنيّة.

2- قنوات عربيّة وأجنبيّة

مع انطلاق احتجاجات 14 فبراير 2011م، حظيت الأحداث في البحرين بتغطيات موسّعة من جانب المحطّات الأجنبيّة والعربيّة، وقد أُعدّت تقارير خاصة من الدّاخل، نال بعضها جوائز دوليّة مرموقة[13]. تتميّز الوثائقيّات المُعدّة حول البحرين بطرحها المتوازن، وعدم تبنّيها المطلق للموقف الرّسمي، وسلّطت الضّوء على طبيعة الأحداث الجارية، ومنحت مساحة لشرح وجهة نظر المعارضين.

بعض القنوات العربيّة تبنّت مطالب المحتجّين، وخصّصت تغطيات يوميّة حول البحرين،

ومنها قناة «العالم» التي انحازت بوضوح إلى الموقف الشّعبي، وأحدثت ثغرة في احتكار الصّورة، وقد شنّت عليها السّلطات حملات دعائيّة، وطالبت بإيقاف بثّها الفضائي وطردها من اتحاد العرب التلفزيوني. في السّياق نفسه، تُقدِّم قناة «المسار» إطلالة يوميّة لمتابعة التطوّرات السّياسيّة والميدانيّة في البحرين، وبلغةٍ إعلاميّة قريبة من الحراك الثّوري هناك. تعرض القناة للوقائع اليوميّة الجارية من داخل البحرين، مع الحرص على نقل الوتيرة المتصاعدة من الغضب الشّعبي جرّاء تزايد قمع السّلطة، إضافة إلى إجراء حواراتٍ مع المعارضين البحرينيين من السّياسيين والإعلاميين.

3- صحيفة الوسط

تُصنّف «الوسط» باعتبارها الصّحيفة الوحيدة غير الرّسمية من بين الصّحف اليوميّة التي تصدر من داخل البحرين. منذ بدء الاحتجاجات، اتخذت الصّحيفة موقفاً واضحاً في دعم المطالب الديمقراطيّة التي رفعها المحتجّون، ولكنها نأت عن المطابقة مع الحراك الثّوري الذي تفجّر مع تطوّر الأحداث. نتيجة ذلك، كانت الصحيفة والعاملون فيها محلّ استهداف من السّلطة والموالين.

تعرّضت مكاتبها ومطبعتها للهجوم في منتصف مارس 2011، وأوقفت هيئة الإعلام صدورها في 2 أبريل من العام نفسه بعد أن بثّ التلفزيون الحكومي حلقة خاصة ضدّ الصّحيفة ورئيس تحريرها، منصور الجمري، اُتهمت فيه بنشر أخبار كاذبة. أجبر الجمري على التنحّي شرطاً لمعاودة ظهور الصّحيفة، وفُرض عبيدلي العبيدلي بديلاً عنه. رغم أنّ ذلك لم يستمر طويلاً، إلا أنّ هذه التجربة أعطت الوسط والجمري، فيما بعد، قدرةً مضاعفة في التأثير على الرأي العام.

4- مرآة البحرين

ظهرت صحيفة «مرآة البحرين» http://www.bahrainmirror.org في مايو 2011م، وهي واحدة من أهم تطوّرات الإعلام الإلكتروني المعارض. استطاعت في فترة وجيزة أن تأخذ موقعها المؤثر والمتميّز ضمن شبكات الإعلام غير الرّسمي التي ظهرت بعد ثورة 14 فبراير. انزعاج النّظام من الصّحيفة كان مؤشّراً على نجاحها غير المتوقّع بالنسبة للكثيرين.

اللّقطة الهامة في الاستهداف الذي وُجّه للصّحيفة، كان في الاعتراف بتفوّقها على الجهاز الإعلامي الحكومي، كما عبّر الصحافي عقيل سوار في لقاء بتلفزيون البحرين.

تتميّز «مرآة البحرين» بأنها جمعت بين الصّحافة المحترفة، ووظائف الإعلام الجديد. يمكن القول بأنها الخلاصة الأكثر نضجاً للإعلام المعارض حتّى الآن. لم تخلُ من الأخطاء أو تحيّزات النشأة الأولى. ويُسجّل أنها قدّمت أكثر من اعتذار حين تورّطت في الأخطاء غير المقصودة. من الواضح أنها استفادت من أخطائها بسرعة، والأهم من ذلك أنها تعلّمت الدّرس الإلكتروني بذكاء عندما تخلّت عن الإدّعاءات المفرطة، وأخذت بعين الاعتبار الوقائع المستجدة وغير الثابتة. حدّثت (آب ديت) قرون استشعارها بشكل متواصل.

مع مرور الوقت، تخلّت عن الرقابة المسبقة، وتعاملت بمرونة مع اختلاف أسقف المعارضة، وكان منهجها الإعلامي يقوم على المتابعة الصّحافيّة للأحداث والفاعلين، بمعزل عن سياستها الإعلاميّة.

5- المواقع الإلكترونيّة

- يوتيوب: تمثّل مواقع التواصل الاجتماعي ساحة مفتوحة للمعارضين في البحرين. مبكّراً، استفاد المحتجّون من هذه المواقع في تبليغ أهدافهم ومطالبهم. الإلمام بطبيعة الإعلام الرّسمي، وطريقة إنتاج المعلومة، يسّر للأهالي توظيف الأدوات الإلكترونيّة في صناعة إعلامهم المعارض والبديل. لا تهتم المواد الإعلامية المنشورة في الفضاء الإلكتروني بإثبات «الكذبة الرّسميّة» فحسب، ولكن أيضاً القيام بأدوار أخرى.

في «يوتيوب» اهتم المعارضون بتقديم الأحداث مباشرةً. كان نقل الصّورة الحيّة والكاملة جزءاً من المهام الحرجة التي مارسها الإعلاميّون الإلكترونيون، وتسبّب في إبطال السّياسات الدّعائيّة للإعلام الحكومي.

تتمّ المقارعة بأسلوب السّخرية تارة[14]، وبجديّة مهنيّة تارة أخرى. يستهدف هذا الإعلام إفشال الإعلام الحكومي، وإظهار الغايات المبرمجة، وتحصين الرّأي العام من آثارها النفسيّة والتوظيفات السّياسية المضادة. اشتغل المعارضون على توفير مواد إعلاميّة تعمل في كلّ

هذه الاتجاهات، ونجحوا في تحقيق أهدافهم، برغم غياب التخطيط الممنهج وعدم الالتزام الكامل بأصول اللّعبة الإعلاميّة.

استهدفت قوات الأمن المصوّرين الميدانيين، وتكشف الأفلام المنشورة أن فرقاً أمنيّة خاصة تتولّى رصْد حاملي الكاميرات أثناء التظاهرات، وتتعمّد إصابتهم مباشرةً[15]. لم يفوّت الإعلاميون المتظاهرون هذا الاستهداف، فتمّ توثيق عشرات الأفلام التي تُظهَر القوات الأمنيّة وهي تُطلق النّار على الكاميرا والإعلاميين الميدانيين، ولم يسلم مراسلون محترفون من الأذى، وكان ذلك شكلاً من المواجهة الحامية بين كاميرا الأجهزة الأمنيّة وكاميرا المتظاهرين.

- **تويتر:** وجد تويتر ولادته الحقيقيّة مع بدء الاحتجاجات في فبراير 2011. أحرز تقدّماً على موقع فيسبوك في الإعلام المعارض. تحوّل الأوّل إلى فضاء حيوي، وهو متقدِّم في كلّ السّاحات ويتواجد في أكثر الميادين سخونةً. في تويتر يخوض المتظاهرون ومؤيّدو الثورة أوسعَ عمليات التغطية الإعلاميّة. يتبادلون الأخبار العاجلة، ويعلّقون على مستجدات الأحداث. منه تنطلق حملات التّضامن وتنسيق فعّاليات الاحتجاج الدّيمقراطي.

وهو المكان المفضّل لإبداء الآراء المختلفة ومناجزة رموز النّظام والمسؤولين والموالين. مثّل ذلك أبرز وجوه الإعلام الجديد وأسرعها فاعليّةً في البحرين، وقد علّق ناشط حقوقي مصري (جمال عيد) بأن «تويتر يتكلّم بحريني»[16]، وهو ما تؤكّده بعض الأرقام التي تتحدّث عن حضور البحرينيين المتقدِّم في «تويتر».

يجمع تويتر ميزات الإعلام الجديد، ما يمنح دوره الإعلامي مثاليّةً أكثر وشموليّة أكبر. عمِدت السّلطة إلى التّشويش على الإعلام التويتري المعارض من خلال تجنيد ما يُعرف بـ»الترولز». أشاع هؤلاء أجواء مناوئة للمعارضين في تويتر، وحاولوا تنظيم حملات لغلق الحسابات، وإغراقها بالشتائم والقاموس التخويني المعروف. لكنها لم تفلح في مهمّتها، واستطاع المعارضون الاستمرار في التربّع على عرش تويتر. مؤخراً، لجأت السّلطة إلى استهداف هذا الإعلام من خلال محاكمة ناشطين في تويتر بتهمة الإساءة إلى الملك. وكان الحقوقي نبيل رجب قد حوكم بسبب تغريداته أيضاً.

- **المدوّنات والمنتديّات:** تراجع حضور المدوّنات البحرينيّة في المشهد الإعلامي المعارض. إضافة إلى الأسباب الأمنيّة، فإنّ المدوّنين وجدوا في وسائل الاتصال الجديدة فسحةً أوسع للانتشار والتأثير. برغم التراجع المحدود، إلا أن المنتديات الإلكترونيّة حافظت على نشاطها، وخصوصيتها في إتاحة التحاور التفاعلي، وبينها موقع «بحرين أون لاين». بشكل عام، استمرّت هذه المواقع في مهمّتها المفترضة، بوصفها قنوات إعلاميّة غير معنيّة بالالتزامات والمواثيق الجارية بين السياسيين والفاعلين في المشهد الواقعي. رسّخت هذه القنوات الإلكترونيّة سيرتها المعهودة في التّحريض على الخروج على كلّ الاتفاقات والتّوصلات النّهائيّة.

6- رابطة الصّحافة البحرينيّة

تأسّست الرّابطة في لندن، في يوليو 2011م، علي أيدي صحافيين وإعلاميين بحرينيين خرجوا من البلاد بعد اجتياح قوّات درع الجزيرة وإخلاء دوّار اللؤلؤة. تأسيس الرّابطة شكّل ردّاً على احتكار التّمثيل الذي تدّعيه جمعية الصّحافيين المدعومة من الحكومة. وهي بهذا المعنى تعتبر حدثاً إعلاميّاً هاماً. أصدرت الرّابطة بيانات وتقارير غير مرهونة للسياسة الرّسمية، ومنها تقرير بمناسبة اليوم العالمي للصّحافة، وتقريرها السّنوي لعام 2011م الذي رصدَ الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحافيون غير التّابعين للإعلام الحكومي. قدّمت تقارير الرّابطة مادة توثيقيّة موسّعة تكشف الخروقات والمعوقات الكبيرة التي تعترض العمل الصّحافي الحر داخل البلاد، وبادرت لتقديم توصياتها لأجل إنعاش حرية الصحافة وحماية الإعلاميين من الاستهداف والقتل.

7- الظهور الإعلامي والصّحافي

ظهر المعارضون في الصّحف غير البحرينيّة والقنوات الخارجيّة بكتاباتهم ومقالاتهم وتحليلاتهم. قدّم هؤلاء الرأي الآخر، وفنّدوا وجهة النّظر الحكوميّة، كما حرصوا على عرض المطالب الدّيمقراطيّة التي ينادي بها المتظاهرون.

إضافة إلى ظهور السياسيين والنشطاء، فقد كان للكتّاب والإعلاميين حضورهم الخاص، خصوصاً في الكتابات الصّحافيّة التي قدّمت صورةً مختلفة عن الصّورة المنشورة في

الصّحف الرّسميّة. قدّمت صحيفة «الأخبار» اللّبنانيّة تعاوناً مفتوحاً في هذا المجال، وأسهم فيها كتّاب وصحافيون بحرينيون في إعداد تقارير وملفات مؤثرة، مثل ملفها الخاص باختيار البحرين عاصمة للثقافة العربيّة، والتي عرض وجهة نظر ناقدة للسّلطة السياسية والثقافيّة في البلاد[17].

ثالثا: السّياسات المتّبعة

اهتمّ الإعلامُ المعارض بتقديم الصّورة المُغيّبة من الأحداث. كان معنيّاً بأن يكوّن إعلاماً بديلاً متعدّد الوظائف. تطلّب ذلك الدّخول في مختلف مجالات الإعلام واستثمارها. نشط المعارضون في مواقع التّواصل الاجتماعي، وطوّروا الإمكانات الإلكترونيّة لتأسيس إعلام إلكتروني محترف، إضافة إلى التّواجد المؤثر في الوسط الصّحافي العربي والأجنبي. لم يقتصر التنوّع على وسائل الإعلام، فقد تنوّع الأنماط الإعلاميّة، تبعاً للمهام المطلوبة.

نجحت هذه السّياسة في إيصال الصّوت الآخر، والصّورة الأخرى، وهو ما أزعج الحكومة، ولجأت إلى مضاعفة حملاتها الدّعائيّة المضادة في الدّاخل والخارج، وقامت هيئة الإعلام برفع دعاوي ضدّ صحف أجنبيّة (الاندبندت) والرّد على أخرى (الإيكونومست).

رابعا: النّتائج

رغم الطّوق الإعلامي الدّاخلي، وسياسة الحكومة في بناء شبكة علاقات عامة واسعة في الخارج، ولكن المعارضين حقّقوا قوّة إعلاميّة ملموسة. اعترفت وزيرة شؤون الإعلام، سميرة رجب، بما أسمته بالقصور الإعلامي للحكومة، ورأت أنّ المعارضة تتميّز بنشاط إعلامي «قوي» و«غير طبيعي». (برنامج «الصورة الكاملة»، قناة أون تي في، بتاريخ 7 أكتوبر 2012م).

مع الممارسة المتواصلة في تغطية الأحداث، تحوّل المعارضون والمتظاهرون إلى إعلاميين يتقنون فنّ التوثيق. حقّق ذلك غلبة مؤكّدة ضد الإعلام الحكومي الذي عوّل على قوّة الانتشار في تطبيع رواياته للأحداث. النتيجة الحاسمة هي أنّ التوثيق الإعلامي لا يتطلّب إمكانات ماديّة وفنيّة ضخمة، ويكفي الحضور في السّاحات أو رصْد الحدث الجاري للحصول على التفوّق المطلوب.

بسبب عدم الحرفيّة الكافية، وعدم التفرّغ، فإنّ بعض إدّعاءات الإعلام الحكومي لم تجد ردوداً شافية في الإعلام الأهلي. اكتفى المعارضون بإنتاج مواد إعلاميّة ذات طابع ساخر أو ترويجي للردّ على اتهامات تتعلّق بطائفيّة الحركة الاحتجاجيّة أو ارتباطاتها الدّينيّة بالخارج. بسبب الضّخ الإعلامي الحكومي، لم يفلح الإعلام الأهلي المعارض في اكتساب شرائح جديدة أو واسعة من الوسط السّني المحلّي والخليجي والعربي. بدا الإعلام المعارض، في الغالب، غير جادٍ في تقديم المزيد من الإقناع، مكتفياً بإعلام المظلوميّة وتوثيق الانتهاكات.

خامسا: التّحدّيات والسيناريوهات

تحمل الفترة التي يرصدها التقرير، خلاصة الآثار الحاسمة التي عاشتها المملكة بعد الانتفاضة الشّعبية في فبراير 2011م، ومثّل الإعلام صورةً ناظرة وعاكسة لتلك الآثار، وأصبحت المواد الإعلاميّة مرجعاً لمقاربة الأوضاع العامة التي عاشتها البلاد تباعاً منذ تفجّر الانتفاضة. رسّخ الإعلام الرّسمي، خلال هذه الفترة، الصّورة النّمطيّة المعهودة، فقدّم دوراً «رسميّاً» خالصاً، ونأى عن إعطاء المساحات المرضيّة للآراء الأخرى.

تحوّل الجهاز الإعلامي الحكومي إلى أداة «مؤثرة» في تشجيع قمع الاحتجاجات السّياسيّة القائمة، ووفّر الأجواء المناسبة لتوتير الرأي العام، وإثارة الضغائن بين المواطنين. وبنحوٍ دقيق، فقد تولّى الإعلام الحكومي تهيئة المبرّرات المحتملة لسياسة القمع العنيف الذي واجهت به السّلطات حركة الاحتجاج، وتمّ ذلك عبر سلسلة من البرامج والمواد الإعلاميّة المليئة بالتّحريض ضدّ كلّ ما له صلة بالبيئة الاحتجاجيّة.

لم يستطع الإعلام «غير الحكومي» والإعلام المعارض مجاراة إعلام الحكومة، بسبب نقص الدّعم المادي المناسب، ولكنه قدّم قدرة محسوبة في إظهار الرأي الآخر، ونقض روايات السّلطة، وهو ما أسهم بشكل مباشر في إجهاض استثمار الحكومة لنجاحها الأمني.

يُنتظر من الإعلام الأهلي تحديد أهدافه بوضوح، والخروج من ردود الأفعال. الانشغال بالاتهامات يفضي إلى الرّضوخ لأجندة إعلاميّة محدودة. ليس ثمّة حاجة إلى مركزيّة إعلاميّة موحّدة بالنسبة للمعارضة، فقد كان توزُّع العمل الإعلامي بين الأهالي والإعلاميين

المجهولين؛ نقطة قوّة أمّنت استمراريّة الإعلام المُعارض وحماه من الاستهداف القاتل. إلاّ أنّ تشتّت الجهود، وغياب التّنسيق الإستراتيجي، ضيّع على الإعلام المعارض الفرص المناسبة لتحقيق الأهداف الإعلاميّة في الأوقات المناسبة.

سادسا: الخاتمة

لا إعلام حرّاً في ظلّ نظام غير ديمقراطي، والحديث خلاف ذلك هو ضرْبٌ من التّرويج الدّعائي أو محاولة إثبات المستحيل. هذا الحكم لا يمكن المغالبة عليه في بلدٍ خليجي يشهدُ، منذ 14 فبراير 2011م، سلسلة غير متوقّفة من الاحتجاجات السّياسيّة، تخلّلتها أحداث دامية، تذكر التقارير الدّوليّة بأنها مثّلت تجاوزاً لحقوق الإنسان، وأظهرت قدراً هائلاً من «الاضطهاد السّياسي» بحسب مفوضيّة حقوق الإنسان، بيلاي، الأمر الذي انتهى بالبلاد إلى أن تكون «مقبرة» للإنسان وحقوقه، وفق التّوصيف الذي اعتادت على استخدامه جمعيّة «الوفاق»، كبرى جمعيات المعارضة في الدّاخل.

المكارثيّة صفة مستحقّة في الأداء الإعلامي للحكومة. المعارضون بنوا إعلاماً مُوزّعاً يُقدِّم الكثير من المظلوميّة والمناوأة والتوثيق، والقليل غير الكافي من المناظرة الملائمة في إقناع الرأي العام المعاصر.

الهوامش

1- الموقع الإلكتروني لهيئة شؤون الإعلام http://www.iaa.bh/ar/aroverview.aspx.

2- في حوار مع صحيفة الأيام البحرينيّة، نُشر بتاريخ 23 أكتوبر 2012م، ذكر رئيس هيئة شؤون الإعلام بأنّ "الإعلام البحريني يعيش عصره الذّهبي بفضل انحياز (الملك) للحرّيّات الإعلاميّة وحقوق الصّحفيين (...)". وأكّد ترحيب الحكومة بحقّ النّقد، ولكنه اشترط أن يكون ذلك "في ظلّ المشروع الإصلاحي للملك"، وهي شارطة يُراد بها التّسليم بالسياسة الرّسميّة المعمول بها..http://www.iaa.bh/ar/arnews-details.aspx?id=362.

3- وكالة أنباء البحرين "بنا" http://www.bna.bh/portal/en/news/521349.

4- جاء في تقرير لجنة تقصّي الحقائق - النّسخة العربيّة – (قُدّم بتاريخ 23 نوفمبر 2011م) بأنّ تلفزيون البحرين أساء استخدام هذا المنبر الإعلامي وشارك في سلوكٍ، ربّما، يكون انطوى على التّشهير. ص 506، فقرة 1630.

5- تقرير لجنة تقصّي الحقائق، النّسخة العربيّة، ص 508، فقرة رقم 1640.

6- انظر نتائج بحث "برنامج الراصد" في موقع يوتيوب. ومن بين الذين قدّموا البرنامج الإعلامي محمد الشّروقي، الذي خرج من تلفزيون البحرين ليلتحق بقنوات أخرى متخصّصة بالتّأجيج الطائفي. في حسابه عبر تويتر @malshurouki، يتبنّى الشروقي القاموس التخويني ضد المعارضة، ويمارس لغة تحقيريّة ضدّ رموزها السياسيين والدّينيين، ويكاد يتطابق أداؤه "الإعلامي" مع مجموعة "حارقهم".

7- من اللّافت أنّ تلفزيون البحرين، وعلى موقع الهيئة، يُعرِّف برنامج "كلمة أخيرة" على هذا النّحو: "تقدم الإعلامية المخضرمة سوسن الشاعر عمودها الصحفي اليومي في قالبٍ تلفزيوني يضم حوارات على طاولة مستديرة. حيث يستضيف البرنامج الإسبوعي مجموعة من المختصين في الشأن العام ليطرح عليهم القضايا المحلية و الإقليمية و يحاورهم فيها". ومن المعروف أن العمود اليومي للشّاعر يُنشر في صحيفة "الوطن" البحرينيّة، والتي تُصنّف باعتبارها من صحف التّحريض الطّائفي. والصّحيفة إحدى ثمار ما يُسمّى بتقرير "البندر"، وهو تقرير أصدره المستشار الحكومي المنشقّ صلاح البندر، وضمّ تفصيلاً لمخطّط القوى المتشدّدة في السّلطة لإثارة الفوضى في البلاد.

8- تقرير تقصّي الحقائق، ص 507، فقرة رقم 1635.

9- انظر مثلاً تقريره الأخير حول قرية العكر البحرينيّة، أثناء حصارها من قبل الشّرطة، حيث أعدّ تقريره بغرض تكذيب الحصار، وتأكيد رواية السّلطات. قارن: تقرير العرب حول "العكر" http://www.youtube.com/watch?v=90PBeTat_P0&feature=related. وتقرير آخر ينقل شهادات من أهالي العكر أثناء الحصار http://www.youtube.com/watch?v=Z97jmbjv0ol&feature=relate d . وكذلك تقريره "الأمني" بشأن ما يُعرف بنفق قرية عذاري البحرينيّة، والإيهام بوجود مخازن للأسلحة لدى المتظاهرين. وقد أرسلته السّلطات البحرينيّة إلى جنيف لحضور اجتماعات حقوق الإنسان في سبتمبر 2012، وقد تولّى مهمّة محدّدة وهي إثارة الوفد الأهلي ومشاغبته، وتعرّض للطّرد نتيجة ذلك.

10- تقرير تقصّي الحقائق، فقرة رقم 1629.

11- بتاريخ 23 أكتوبر 2012م قام يوسف محمد، مدير إدارة المطبوعات والنّشر في هيئة شؤون الإعلام، بإعادة نشر تغريدة لحساب مجموعة "حارقهم". الحساب لايزال يعمل حتّى تاريخ إعداد هذا التقرير، وينشر تغريدات بنفس المحتوى الطائفي، ويحرّض على العنف والكراهية. وقد كشف تقرير نُشر بتاريخ 26 أكتوبر 2012م على موقع "الفاتح نيوز" هوية الشّخصية التي تدير هذه المجموعة، وهو محمد بن سلمان آل خليفة http://alfatehnews.wordpress.com.

12- انظر: تقرير لجنة التقصي، الفصل العاشر. و: تقارير رابطة الصّحافة البحرينية، ومراسلون بلا حدود مثلا.

13- فاز وثائقي قناة "الجزيرة" الإنكليزيّة (البحرين.. صرخة في الظلام) بجوائز متنوّعة، منها جائزة «جورج بولك» الدولية. كاد يفجّر الفيلم أزمة بين البحرين وقطر، فقد وصفه وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بـ«المكيف»، وأضاف عبر حسابه على تويتر:"من الواضح أنّ في قطر مَن لا يريد خيراً للبحرين. وما الفيلم المكيّف في «الجزيرة» الإنكليزية سوى خير مثال على العداء غير المفهوم". وردّ سفير قطر لدى البحرين الشيخ عبد اللّه آل ثاني في حسابه بتويتر: "يستغل العاطفة ليزيد في نشر سمومه، فلا يتورع في ذلك حين يذكر أن هناك من يضمر السوء في قطر. (...) أحترم البحرين ملكاً وحكومة وولي العهد وشعباً غالياً على قلبي عشت معه لإحدى عشرة سنة (...) تعلمت الكثير فيه وله كل احترامي. أما من يتطاول على قطر ورموزها، فسأردّ بتوضيح الحقائق باحترام، ولن يعنيني السفهاء». وقد اشتعلت في الصحافة القطرية والبحرينية هذه المناوشة، حتّى هدأت فجأة.

14- عرض تلفزيون البحرين في نوفمبر 2011م، من خلال برنامج سوسن الشاعر، شريطاً ادّعى أنه يُظهر متظاهرين يمارسون التخريب. http://www.youtube.com/watch?v=q0kgALZCOno ونظراً لكونه مليئاً بالثغرات، فقد ردّ عليه معارضون بأسلوب ساخر http://www.youtube.com/watch?v=q0kgALZCOno.

15- قُتِل الشّاب أحمد إسماعيل في مارس 2012م أثناء تصويره لإحدى التظاهرات في منطقة سلماباد. والشهيد إسماعيل ناشط إعلامي اختصّ بتغطية المسيرات والتظاهرات بكاميرته الخاصة. http://www.youtube.com/watch?v=v6y1lq7a6qw.

16- مقال قاسم حسين، صحيفة الوسط البحرينيّة، العدد 3508 - الأحد 15 أبريل 2012م الموافق 24 جمادى الأولى 1433هـ http://www.alwasatnews.com/3508/news/read/656011/1.html.

17- صحيفة الأخبار اللّبنانيّة، ع 1632، 11 فبراير 2012م، ص 11-10، ملف بعنوان "المنامة عاصمة المكارثيّة العربية 2012". وقد نشرت مجلّة الآداب اللبنانية ملفاً بعنوان "انتفاضة البحرين" في عدد صيف 2012م ساهم فيه كتّاب بحرينيون.

4- أزمة الإسكان..بل أزمتا الأرض والسّكان

أولا: واقع الحال
ثانيا: السّياسات المتّبعة
ثالثا: النّتائج
رابعا: التّحدّيات والسّيناريوهات

أزمة الإسكان..بل أزمتا الأرض والسّكان

نادر المتروك

يتّفقُ البحرينيون جميعاً على الحديث عن أزمة سكن في بلادهم. تشيع في الإعلام وكتابات الصّحافة أوصافٌ تعتبر السكن "أزمة الأزمات"، و"القنبلة الموقوتة". هذه الأزمة من الملفّات التي تلقى إجماعاً بين فئات المجتمع البحريني، ولا يختلف حولها المعارضون عن الموالاة. ارتبطت هذه الأزمة بالأزمات الأخرى، وهي عادةً ما تكون موضوعاً سياسيّاً بالنسبة للسّلطة السّياسيّة في البحرين، خصوصاً حينما تعجّ البلاد بالأزمات المتراكمة. حين لجأت السّلطة إلى حلّ التجربة البرلمانيّة الأولى، عام 1975م، صرّح رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان، بأنّ أزمة الإسكان ستكون إحدى أهم أولوياته في المرحلة المقبلة، مؤكّداً على إنهاء هذه الأزمة بسرعة. تكرّرت هذه التّصريحات الرّسميّة مع كلّ انعطاف سياسي تمرّ به البلاد، وصولاً إلى الرّابع عشر من فبراير 2011م، وحتّى كتابة هذا التّقرير.

أولا: واقع الحال

بحسب طبيعة المشكلة الإسكانيّة؛ كان من الطّبيعي أن تتراكم طلبات الإسكان على مرّ السّنين. الحصيلة المتوافرة تفوق 52 ألف طلب إسكاني، مرشّح للزّيادة كلّ يوم. مؤخراً، لجأت الجهة الحكوميّة، وزارة الإسكان، إلى إلزام المراجعين بحجز مسبق للمواعيد، وهو ما يُشير إلى ضغوط متزايدة في مراجعات المواطنين (بما فيهم المجنّسين).

ومن الملاحظ أنّ هذه المشكلة لم تُواجَه بالنّكران من جانب الحكومة، فالأخيرةُ اعتادت على تسجيل وعود دائمة بحلّ المشكلة، وبطرقٍ مختلفة. عبّرت الدّولة عن هذه الوعودة بجملةٍ من الشّعارات البرّاقة. اتضح، عبر السّنوات، أنّ المسألة كانت هروباً من الحلّ، أو انشغالاً بأزماتٍ أخرى تعصف بالبلاد، لاسيما الأزمة السّياسيّة التي أخذت مجرى أكثر صداميّة مع احتجاجات 14 فبراير 2011م.

"بيت لكلّ مواطن"، هو اختصار للشّعارات التي ضخّتها الدّولة كلّ مرة. بعد اندلاع انتفاضة فبراير، لم يكن مستغرباً أن الحكومة لجأت بسرعة إلى تحسين مواقفها وصورتها من أزمة الإسكان. ابتدأ ذلك، وبنحوٍ دراماتيكي، مع الإتيان بالوزير السّابق مجيد العلوي على رأس

وزارة الإسكان (فراير 2011). كان من الواضح أنّ الحكومة قدّمت حجماً متقدّماً من الوعود، ففي 27 فبراير 2011م وضع العلوي تشخيصاً مجملاً للمشكلة القائمة، مؤكّداً على أنّ هناك ما "يكفي من الموازنة والخطط ومن الأفكار لحلحلة الملف الإسكاني"، مبشّراً الجميع بتفاؤلٍ مُبكّر، فحواه "بأننا سنتقدّم خطوات كبيرة في طريق معالجة الأزمة الإسكانية بشكل جذري، من خلال تعاون الجميع"[1].

بمواكبة مع الظروف العصيبة التي أحاطت الإتيان به، تقدّم الوزير العلوي سريعاً في إطلاق الحلول، وأعلن عن "خطّة عاجلة" لحلّ ملف الإسكان، تتضمّن "بناء 50 ألف وحدة سكنية خلال ثلاث سنوات".

لم يُقدَّر للعلوي أن يُنجز مهمّته، أو اختباره الأصعب، حيث علق عمله في الحكومة مع دخول قوّات درع الجزيرة في منتصف مارس 2011، واستخدام القوّة لإنهاء اعتصام دوّار اللؤلؤة، وأدى ذلك إلى تعيين وزير جديد.

باستثناء فترة السّلامة الوطنيّة (نهاية مايو 2011) كان موضوع الإسكان حديثاً متّفقاً عليه بين جميع الأطراف، وفي كلّ الأوقات. ليس ثمّة معارضة أو موالاة في هذا المجال، فالجميع يتحدّث عن "أزمة" حقيقيّة قائمة، كما يتّفق الجميع على تحميل الحكومة المسؤولية المباشرة على استمرار المشكلة، كما يقول النّائبان حسن الدّوسري، وعدنان المالكي[2].

ولكن الموقف لا يذهب بعيداً بالنسبة للموالين، حيث يُكرّس الموالون انتقاداتهم للجهات التنفيذيّة في الحكومة، من غير سحبها إلى رئيس الحكومة، والذي يتّفق الموالون على اعتباره صادقاً في وعوده، مع وجود توجّه عام لمناشدة "القيادة العليا" لحلّ المشكلة، والإيحاء الدّائم بأنّ المشكلة تكمن في المعوّقات البيروقراطيّة، والتّزايد الطّبيعي في طلبات الإسكان. لم يتغيّر الموقف الحكومي جرّاء ذلك. استمرّ وزراء الإسكان في ترديد العبارة "الإمكانيّة"، وأنّ الوزارة تضع خططاً إستراتيجيّة لحلّ المشكلة، مع إدخال طرفٍ آخر في المعادلة، متمثّلاً في القطاع الخاص، والذي مارس بدوره قدراً من إلقاء المسؤوليّة على الحكومة، حيث وجّه بعض رجال الأعمال الأنظار إلى مشكلة ارتفاع سعر الأراضي وكلفة البناء، وطبيعة القروض البنكيّة غير الميسّرة[3]. وقد أبرزت بعض الجهات الأهليّة المعنيّة بالإسكان، اهتماماً متزايداً في حلحلة الأزمة الإسكانيّة، وقدّمت جمعية العقاريين

في 8 أكتوبر 2011م رؤيتها لحلّ الأزمة. هذا الاهتمام في إشراك القطاع في حلّ الطلبات الإسكانيّة دفعت به، على نحوٍ خاص، غرفةُ تجارة وصناعة البحرين في 17 سبتمبر 2012 أثناء اجتماع لجنة القطاع العقاري في الغرفة[4].

من جهتها، تؤكّد المعارضة على المضاعفات الخطيرة لأزمة الإسكان، وتذهب إلى أنّ الأزمة ترتبط بإهمال الدّولة لحلّها بطريقة جذريّة منذ البداية. بحسب المعارضة، فإن تراكم الطّلبات الإسكانيّة (قروض، شراء أرض، وحدات سكنيّة مؤقتة ودائمة) يرتبط هيكليّاً بأزمة الدّولة نفسها، والتي تعاني من الفساد وسوء الإدارة[5].

وفي هذا الإطار، يُثير سياسيّون وحقوقيّون مسائل تتعلّق بالأراضي، والاستملاك الخاص، ودفان السّواحل من قِبل أشخاص متنفّذين ومن أبناء العائلة الخليفيّة خاصةً، وكذلك مسألة التّجنيس والفساد المالي الذي تتطرّق إلى بعض جوانبة تقارير الرقابة المالية التي تصدرها الدّولة.

كلّ تلك العوامل أدّت إلى أن يكون أكثر من 500 كم من مجموع أرض البحرين (البالغة 700 كم) في قبضة عدد محدود من الملاّك، في حين يتنافس على البقيّة كلّ من الدّولة والمستثمرين وعامة المواطنين. يزيد من المخاوف، أنّ عملية توزيع الأراضي وتخطيطها تتمّ خلف الأستار، ويخفى على المعنيين بالقطّاع العقاري الجهات التي تتولّى هذه العمليّة.

دخول المستثمر الخليجي ضاعف من حدّة الأزمة السّكانيّة، حيث يُعاني المواطن البحريني من محدوديّة الدّخل، في حين يتمتع الخليجي بقوّة شرائيّة تمنحه القدرة الواسعة على الاستثمار في الأراضي، وهو ما يعني زيادة سعر الأراضي، وبالتّالي مضاعفة أزمة السكن بالنسبة للمواطنين.

ثانيا: السّياسات المتّبعة

مجمل السّياسات التي اتّبعتها الحكومة لمعالجة أزمة الإسكان، تنحصر في حدود التّعاطي معها بوصفها إفرازاً لأزماتٍ أخرى، أو مرتبطة بها، وليست أزمة لها أبعادها الخاصة، بما يعني ضرورة التّخطيط الإستراتيجي لها، وبمعزل عن الظّروف المحيطة.

لهذا السّبب، لم تنجح الحكومة في إنهاء الأزمة، بل إن سياساتها المتعثّرة أو المؤقّتة تسبّبت في خلق تراكمات إضافيّة كما سنلاحظ. سعت الحكومة إلى استملاك الأراضي، لإقامة المزيد من المشاريع الإسكانيّة، إلاّ أنّ ذلك لم يكن كافياً، ولأسباب تتعلّق بمشاكل جوهريّة تتعلّق بصعوبة الوضع المعيشي، ومحدوديّة الدّخل، وعدم كفايةً التمويل البنكي والقروض الممنوحة، فضلاً عن ارتفاع كلفة البناء بشكلٍ عام.

تتحدّث الحكومة، باستمرار، عن إستراتيجيّة لحلّ الأزمة، إلا أنّ بقاء الأزمة وتفاقمها يشير إلى غياب إستراتيجيّة حقيقيّة معمول بها كما تمّت الإشارة. ومن المريب، من بعض الجهات، الحديث عن تجاوز الأزمة لقدرة الدّولة وإمكاناتها، لاسيما في ظلّ إلحاح القطاع الخاص على تمكينه من الإسهام في حلّ المشكلة الإسكانيّة.

ليس فقط الإهمال هو السّبب في تراكم الأزمة، وبالتّالي احتشاد الطّلبات الإسكانيّة وصعوبة تلبيتها جميعاً في الوقت المناسب، فالرؤية الإستراتيجية تغيب تماماً، خصوصاً في ظلّ المشاكل الجوهريّة المتعلّقة بإدارة الدّولة عموماً، وتسيير أمورها العامة وفق سياسات التّمييز والفساد المالي والمحسوبيّات.

انحصرت السياسات الحكوميّة على التحرّك في إطار "الأرض"، ومن غير مواكبة كافية للمحاور الأخرى المرتبطة بخصوصيّة الأوضاع الاجتماعيّة للبلد، والتشكيلات المركّبة للسّكان، والأبعاد المرتبطة بالتمويل والمساعدات البنكيّة.

على هذا النّحو، كانت سياسة البناء العمودي ونظام الشقق محلّ إعراض واعتراض غير قليل من جانب أصحاب الطّلبات الإسكانيّة. وبسبب نقص مساحات الأرض، وضغط الطّلبات (فاقمتها سياسة التّجنيس) لم ينفع التوجّه إلى البيوت الذكيّة في الحدّ من تفاقم الأزمة، ويتّصل ذلك بشكل محوري بتمركز الكثافة السّكانيّة في مناطق معيّنة من البلاد (شمال البحرين ووسطها)، حيث تنتشر أراض شاسعة في المناطق الجنوبيّة غير واردة في التخطيط الإسكاني العام، وانحصار المشاريع الإسكانيّة فيها بفئات معيّنة، وخصوصاً العاملين في السّلك العسكري والمرتبطين بالعائلة الحاكمة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ هناك مجموعة من الجزر المناسبة[6] لإقامة مشاريع الإسكان عليها، ولكنها

مستبعدة نهائيّاً لكونها خاضعة لسيطرة كبار شخصيّات عائلة آل خليفة، ويتم التّعامل معها بوصفها مناطق مسكوت عنها عادةً بفعل نظام الهيمنة والاستبداد السّائد في البلاد.

ثالثا: النّتائج

عدم وجود مخطّط هيكلي واضح ومعلن للأراضي في البحرين؛ تسبّب في تعويم كلّ الحلول الموضوعة لحلّ أزمة الإسكان. على هذا النّحو؛ كان استمرار التبرّم، وعدم تطويق امتداد المشكلة، والطّفرة في الطّلبات، وممانعة الأهالي ورفضهم لأنظمة الإسكان غير الملائمة مع الطبيعة الاجتماعيّة للمواطنين، والذين يجدون صعوبة في التّجانس مع فئة المجنّسين المُراد زرْعهم عنوةً داخل النّسيج الاجتماعي وشبْكهم في علاقاتٍ جديدة تسمح للنّظام باستثمارهم سياسيّاً وطائفيّاً. أخفقت كلّ الحلول التي اعتمدتها الحكومة في حلّ مشكلة الإسكان، وفي المقابل، فإنّها لم تغيّر جذريّاً في سياساتها.

في ظلّ ذلك، كان توجيه الحلول نحو "الأرض"، سبباً في بروز مشاكل أخرى، وكانت بمثابة النتائج المدمّرة لغياب السياسة الحكيمة، أو لسيطرة الفساد على إدارة الأزمة. برز على هذا الصّعيد ما يُعرف بالدّفان، أو ردم البحر، من أجل توفير الأرض المطلوبة للإسكان أو للاستثمارات الأخرى. وخلال السّنوات العشر الماضية، تمّ "ردم أكثر من 60 كم من بحر (البحرين)، أي ما يوازي 10٪ من مساحة يابسة البحرين الأصليّة"[7].

جرّاء ذلك، غاب البحر بوصفه معلماً أساسيّاً في حياة البحرينيين، وكان الدّفان فرصةً ذهبيّة لكبار المتنفّذين الذين لم يهتمّوا بالمسألة الإسكانيّة للمواطنين، وكان اهتمامهم محصوراً في إقامة مدن جديدة تُرضي كبار الملاّك والموظفين الأجانب والشّخصيات القريبة من الحكم.

غير مستبعد ما يذهب إليه باحثون من أن طبيعة السياسة العقاريّة المتّبعة في البحرين سوف تؤدي إلى ما يُشبه "اقتلاع الجذور"، وإحداث أكبر خلل في التركيب السّكاني للمواطنين، وذلك إرضاءاً لجشع التّجار المحلّيين والوافدين والمتنفّذين (وهي عبارة تتضمّن عادةً الفاسدين من العائلة الحاكمة)[8]. وسيكون لذلك مضاعفات على حقوق المواطنين، وإعادة رسم الخارطة السّياسية، وبما يُتيح للنّظام السّياسي توسيع نطاق الهيمنة والإخضاع

السّياسي والتّحكم في الإفرازات السّكانيّة وتوجّهاتها. وهي جوانب سيتم التطرّق إليها في الملف الخاص بالتّجنيس في البحرين.

رابعا: التّحدّيات والسّيناريوهات

يتداخل في مسألة الإسكان الصّراعُ الحاد على أهم محورين في المناجزة السيّاسيّة القائمة في البحرين اليوم. الأوّل، محور الأرض، والثّاني محور السّكان. عمِد نظام الحكم إلى السّيطرة على منافذ القوّة على الأرض، فتحكّم في حدود الانتشار، وطريق التملّك. من جانب آخر، اشتغل الحكم على الطبيعية السّكانيّة، وأنشأ فئات مختلطة من السّكان، وهو ما يوفّر حجماً مؤثراً في التأثير على إدارة أزمة الإسكان من جهة، والحيلولة دون الانتقال إلى الاستحقاقات المعيشيّة الأكبر من جهةٍ أخرى.

التّحدي البالغ سيكون في إفراز دولة متوافق عليها تكون مؤتمنة لوضع خارطة تخطيطيّة تفصيليّة للبلاد، وإنجاز سياسة مناسبة لتخطيط المدن والمشروعات الإسكانيّة، وبالتّوازي مع مراجعة شاملة لمسألة التّجنيس، والتي أفرزت جملة من التّحديات أمام المجتمع البحريني من جهة، وإمكانات الدّولة الخدميّة من جهة أخرى، ومن المؤكّد أنّ التّغاضي عن هذه المسألة لن يُفضي إلى حلولٍ جادة لأزمة الإسكان، ولأزمة الوطن في المحصّلة.

ولاشكّ أنّ النّظام الحالي في البحرين غير مؤهّل حتّى الآن للإقدام على خطوات عمليّة في أمْرَي الأرض والسّكان، ومن المتوقّع أنّ القائمين على الحُكم سيواصلون الأداء السّابق، والقائم على ضخّ الوعود، وتطبيق السّياسات الإسكانيّة غير المتكاملة، بما يعني ذلك فرْض الأمر الواقع على الجميع.

الهوامش

1- وكالة أنباء البحرين (بنا) بنا 0746 جمت 27/02/2011.

2- صحيفة "الوطن"، تاريخ 29 أغسطس 2012م؛ يقول النّائب الدوسري: " إن ما يعانيه البحرينيون في قضايا الإسكان ليست مشكلة بل أزمة، وأنها اليوم وبفعل عدم وجود استراتيجيات حقيقية لدى الوزارة، وصلت الأزمة إلى العمق وتجذرت، وحين تتحول المشكلة إلى أزمة حقيقية". ويقول المالكي "حين أتحدث معكم عن قضية الإسكان، فإني أتحدث معكم عن قضية شعب بأكمله، فكم من وزير تم تبديله بسبب ضعف أدائه أو لأسباب أخرى، وكلهم لم يكونوا يملكون خططاً واضحة وصريحة في تنفيذ المشاريع، ما يؤدي بالتالي إلى تأخيرها".

3- رجل الأعمال عبدالله الكبيسي.

4- صحيفة الوطن - العدد 2473 الأثنين 17 سبتمبر 2012.

5- انظر رؤية جميعة الوفاق الوطني الإسلاميّة للأزمة الإسكانيّة، موقع الوفاق الإلكتروني www.alwefaq.org.

6- تضمّ البحرين حالياً ما يصل إلى 36 جزيرة، وليس مُتاحاً الاستفادة العامة من أكثرها. وتعدّ المنامة (البحرين) وسترة والمحرّق أكبر هذه الجزر من حيث المساحة، وهي مأهولة بالسّكان. ومن مجموع مساحة البحرين، فإنّ المنطقة المعمورة تساوي 330 كم فقط.

7- عمر الشّهابي، المدينة والدفان في الخليج العربي، موقع مركز الخليج لسياسات التّنمية.

8- عمر الشهابي، "اقتلاع الجذور.. المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة"، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط 2012.

الفصل الثالث: الاقتصاد.. التداعيات والربح

5- المارشال الخليجي: بديل الإصلاح السياسي والاقتصادي
6- ارتفاع حدة وخطورة المديونية العامة

د. جاسم حسين
(نائب برلماني سابق)

5- المارشال الخليجي: بديل الإصلاح السياسي والاقتصادي

أولا: مال سياسي
ثانيا: الكويت في المقدمة
ثالثا: تمويل البنية التحتية
رابعا: تعزيز الاقتصاد أم تعزيز الحل الأمني

المارشال الخليجي: بديل الإصلاح السياسي والاقتصادي

د. جاسم حسين

أكثر ما يخشى من مشروع (المارشال الخليجي) المعني بتقديم منح مالية لكل من البحرين وعمان هو أن يكون بديلا عن تنفيذ إصلاحات سياسية شاملة.ففيما يخص البحرين وهو موضوع بحثنا يتداول وراء الكواليس حديث مرده وجود رغبة للاستفادة من الأموال الخليجية بدأ بالعون المالي من الكويت لمعالجة بعض الملفات الساخنة غير السياسية، خصوصا تلك المتعلقة بتوفير مستوى من الرفاهية للمواطنين.

وتشمل هذه الملفات- والتي تركز على المسائل المعيشية- أموراً مثل: الإسكان وتطوير البنية التحتية (كالكهرباء) وتطوير شبكة الطرق وتطوير مرافق صحية ومنشآت تعليمية في مختلف ربوع المملكة.

بمعنى آخر يخشى أن يكون المارشال الخليجي بديلا عن تنفيذ إصلاحات ديمقراطية جوهرية. ومرد ذلك استغلال حاجة البعض للحصول على مسكن لائق فضلا عن وظيفة توفر العيش الكريم له ولأفراد أسرته لكن على حساب المطالبات الديمقراطية.

أولا: مال سياسي

بالعودة للوراء وافق مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 بتقديم مبلغ قدره 10 مليار دولار لكل من مملكة البحرين وسلطنة عمان على حده، بغية مساعدة البلدين العضوين في المنظومة الخليجية بالتكيف مع أسباب وتداعيات اندلاع احتجاجات سياسية في الربع الأول من 2011. وكانت البحرين أول دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي تشهد مظاهرات شعبية في أعقاب الربيع العربي بهدف تحقيق مطالب ديمقراطية، وشراكة في صنع القرارات والخيارات ومعالجة التحديات التي تواجه البلاد فضلا عن القضاء على كافةأشكال التمييز بين المواطنين وضمان تكافؤ الفرص.

وفهم من القرار أو التوجه كونه غير ملزم قيام الدول الأربع الأخرى وهي الغنية نسبيا وتحديدا السعودية والإمارات وقطر والكويت تحمل العبء المالي بالتساوي أي 2.5 مليار

دولار من أصل 10 مليار دولار.عموما ليس متى وهل سوف تقدم الدول الثلاث الأخرى في تقديم العون المادي للبحرين وهل سوف يتم التعبير عن الدعم بشكل نقد أم بآلية أخرى.

ثانيا: الكويت في المقدمة

حقيقة القول لم يكن مفاجئا أخذ الكويت زمام المبادرة الخليجية بتقديم العون المالي للبحرين، بالنظر للروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين على كافة المستويات الرسمية منها والشعبية.بل تشتهر الكويت بتقديم مساعدات دورية للبحرين تنصب كلها في خدمة التنمية مع التركيز على حقل التعليم وعلى الخصوص إنشاء مدارس نموذجية فضلا عن تطوير القطاع الصحي مثل بناء مراكز صحية.

وكانت الحكومة الكويتية قد وافقت في شهر يونيه على تخصيص هذا المبلغ للبحرين انطلاقا من ميزانية السنة المالية 2012-13.تبدأ السنة المالية في الكويت في شهر أبريل وتنتهي في مارس وبالتالي تم تخصيص المبلغ من العام الجاري.كما أنه لم يكن من المتوقع وقوف السلطة التشريعية حجر عثرة أمام الإقرار النهائي للمخصصات المالية للبحرين نظرا للعلاقة الطيبة التي تربط البلدين.

وتماشيا مع التوجه الخليجي المتفق عليه سوف يتم توزيع مبلغ 2.5 مليار دولار على مدى 10 سنوات بقيمة 250 مليون دولار سنويا.ويعد هذا الأمر صحيحا لأن المطلوب صرف الأموال على مشاريع تنموية بعد إخضاعها لدراسات مستفيضة، إضافة للتأكد من قدرة الأسواق المحلية على استيعاب الأموال والأنشطة وبالتالي ضمان وجود طاقة استيعابية.

كما تشتهر هكذا مساعدة بضمان وجود نوع من استدامة دخول أموال جديدة في الاقتصاد البحريني لفترة مطولة نسبيا.وهذا يذكرنا بمقولة (قليل دائم خير من كثير من منقطع).في المقابل من شأن دخول أموال ضخمة وبسرعة التسبب بالتضخم، وهي حالة غير مرغوب فيها في كل حال من الأحوال.بل هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين بأن التضخم عدو جوهري لأي اقتصاد لأنه ينال من القدرة الشرائية للناس.

ثالثا: تمويل البنية التحتية

تتضمن تفاصيل المرحلة الأولى من مبلغ الدعم الكويتي أي 250 مليون دولار الصرف على البنية التحتية مثل تطوير شبكة الطرق التابعة لمشروعين إسكانيين فضلا عن شوارع أخرى وتوسعة محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتمويل جانب من شبكة نقل الكهرباء. أيضا سوف يتم تخصيص جانب من الأموال لمشاريع تطوير البنية التحتية بمدينة سلمان الصناعية شمال العاصمة فضلا عن إنشاء مجمع الإعاقة وإنشاء مجمع للخدمات الاجتماعية وبالتالي أمور مهمة وحساسة.

بالتمعن في مخصصات أول دفعة سوف يتم توظيف جانب من الدعم لإنشاء 6600 وحدة سكنية في شمال وغرب العاصمة المنامة، وبالتالي المساهمة في حل موضوع شائك في البحرين.يشار إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين بحرينيين يعتمدون على مشاريع خدمات إسكانية حكومية لحل مشكلة السكن بسبب الواقع المعيشي للمواطنين والمتمثل بمحدودية الدخل. حيث يعد شراء أو بناء منزل القرار الأكثر كلفة للناس بصورة عامة ولا يمكن مقارنة ذلك مع شراء سيارة على سبيل المثال.

لكن الملفت بأن السواد الأعظم من المنازل المراد تشييدها تقع في محافظة المحرق وليس محافظتي الشمالية والعاصمة.وتحديدا سوف يتم تمويل بناء 4500 وحدة سكنية شرق الحد مقابل 2100 وحدة سكنية في الجزيرة رقم 14 بالمدينة الشمالية.

مصدر الذهول هو أن الأزمة الإسكانية متفاقمة بشكل أساسي في المحافظة الشمالية والتي بدورها تحتضن أكبر نسبة تجمع للمواطنين بين المحافظات الخمس للمملكة.لكنما يبعث على الاطمئنان هو تخصيص 45 في المائة من نفقات المرحلة الأولى للدعم المالي الكويتي للمشاريع الإسكانية.

وبخصوص الشوارع المراد تطويرها في إطار 250 مليون دولار فهناك الطريق المؤدى للمدينة الشمالية، الطريق الغربي، الطريق الساحلي، تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح (أي الأمير السابق لدولة الكويت).

كما تشمل المشاريع جانب من المرحلة الرابعة من توسعة محطة توبلي لمعالجة مياه الصرف الصحي، تمويل جانب من مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 400 كيلو فولت وتمويل جانب من مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 220 كيلو فولت.

وبخصوص قطاع الكهرباء تبين لنا بعد البحث والتمحيص بأن الكلفة الإجمالية عبارة عن 800 مليون دولار حيث قررت الكويت تحمل 250 مليون دولار من المجموع.ويفهم من هذا الأمر توقع قيام الدول الثلاث الأخرى (السعودية والإمارات وقطر) بتحمل باقي الأموال لكن الصورة ليست واضحة بخصوص الدعم المالي الخليجي عير الكويتي.

ويتوقع تخصيص مبلغ أكبر من الدعم المالي الكويتي لمشروع الكهرباء ربما في 2013 و 2014 حيث من المقرر الانتهاء منه في غضون ثلاث سنوات.بمعنى آخر سوف يتم تخصيص أكبر من الدعم المالي الكويتي لقطاع الكهرباء مستقبلا.

ومن شأن تطوير قطاع الكهرباء المساهمة شبه القضاء على أزمة انقطاع الكهرباء من جهة وتعزيز توافر الطاقة لأغراض السكن والصناعة وغيرها من الأمور الحيوية.وربما يفهم من إسناد حقيبة الكهرباء للوزير د.عبدالحسين ميرزا إلى رغبة الحكومة بالاستفادة من خبراته للإشراف على هذا القطاع المهم بالنسبة للمشاريع التنموية بشكل عام.وحتى الأمس القريب كان الوزير ميرزا يتولى حقائب وزارية أخرى مثل النفط.

أيضا تقرر تخصيص مبلغ وقدره 23 مليون دولار من الدعم الكويتي بهدف إنشاء مجمع عصري للإعاقة في منطقة عالي، يشمل على كافة وسائل الترفيه والتعليم. ومن المنتظر الانتهاء من المشروع النوعي في غضون سنتين.

من جهة أخرى من شأن تطوير مدينة سلمان الصناعية المساهمة في حل معضلة أخرى وهي توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين.يعتبر القطاع الصناعي حيويا أنه يتمتع بقدرة توفير عدد ضخم من الوظائف وهي من المسائل المهمة في البلاد.يتميز الشعب البحريني بوجود رغبة لدى قطاع واسع من الشعب للعمل في المجال الصناعي كما هو الحال مع صناعة الألمنيوم فضلا عن القطاع النفطي.

اللافت في هذا الصدد قيام الجانبين بالتوقيع على اتفاقية إطارية لم يتم الإعلان عن تفاصيلها بشكل كامل.لكن اشتهر وهو أمر معقول ضرورة حصول موافقة كويتية بل وإشراف كويتي على كافة تفاصيل المشاريع التنموية المقررة لضمان عودة الأموال بالنفع المباشر على المواطنين مثل الإسكان والبنية التحتية والصحة والتعليم ورعاية الشباب وغيرها من الأمور المتعددة.

رابعا: تعزيز الاقتصاد أم تعزيز الحل الأمني

يعد مبلغ الدعم المالي الخليجي -أي 10 مليار دولار- ضخما نسبيا قياسا بالواقع الاقتصادي للبحرين.الشواهد والأدلة على ذلك كثيرة حيث لا يزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين عن 26 مليار دولار استنادا لمبدأ الأسعار الجارية، وأقل من ذلك عند احتساب الأرقام ضمن مفهوم الأسعار الثابتة، أي بعد إبعاد هامش ارتفاع أسعار النفط.كما تقل قيمة النفقات المخصصة للسنة المالية 2012 عن 9 مليار دولار تذهب غالبيتها للنفقات الجارية مثل الرواتب بدل المشاريع التنموية.

كما من شأن النفقات المرتبطة بالدعم المالي الخليجي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي في البحرين، وهي مسألة ذات أهمية بالنظر للنتائج غير المرضية للعام 2011.فحسب مجلس التنمية الاقتصادية وهي الجهة المخولة برسم السياسيات الاقتصادية فقد تم تسجيل نمو فعلي أي بعد تحييد عامل التضخم قدره 2.2 في المائة فقط في 2011.بالمقارنة وحسب المصدر نفسه تم تحقيق نمو اقتصادي قدره 4 في المائة في 2010.

في المقابل قدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.8 في المائة في 2011 وبالتالي أقل من التقديرات الرسمية.وحسب الصندوق حقق الاقتصاد البحريني نموا قدره 4.1 في المائة في 2010 (الرجاء ملاحظة بحث آخر حول تراجع الأهمية النسبية لمجلس التنمية الاقتصادية في أعقاب الحراك الديمقراطي في البلاد).

كما من شأن المنحة المالية الكويتية وضع حد لتنامي ظاهرة المديونية العامة والتي تقدر بنحو 11.6 مليار دولار أي 44 في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي (الرجاء ملاحظة بحث آخر حول المديونية العامة).

عموما يتوقع أن يساهم المبلغ الدعم المالي الخليجي في تعزيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، عبر ما يعرف بمتغير (مضاعف الدخل) حيث يتحول كل دينار إلى أكثر من دينار في الاقتصاد عن طريق تبادل الأيدي.كما سوف يستفيد القطاع الخاص من الدعم الخليجي بناء على مبدأ (الخير يعم). والمقصود هنا عبارة عن تحول عمليات شراء لمختلف أنواع المنتجات والخدمات عند إنشاء مدارس ومراكز وتطوير طرق.كما من شأنه تعزيز إنتاج الكهرباء ضمان وصول الخدمة لمن يحتاجها وخصوصا بالنسبة لقطاعي الصناعة والتجارة.

مهما يكن من أمر يشكل إقرار الكويت بتقديم مبلغ مالي ضخم نسبيا للبحرين في إطار ما يعرف بمشروع (المارشال الخليجي) نقلة نوعية في عملية التكامل الاقتصادي في المنظومة الخليجية حيث تقوم البلدان الغنية بمساعدة تلك الفقيرة نسبيا.حقيقة القول يعتبر الاقتصاد السعودي الأكبر من نوعه على مستوى العالم العربي.كما يعد دخل الفرد في قطر الأعلى من نوعه على الإطلاق دونما منافس يذكر.

بيد أنه في الوقت الذي لا بد من الترحيب بالدعم المالي الخليجي لا بد من التأكيد على مسألة جوهرية وهي أن لا يكون الدعم بديلا عن حل المعضلات السياسية التي تواجه البحرين حيث ليس بالمقدور الخلط بين الأمرين.

6- ارتفاع حدة وخطورة المديونية العامة

أولا: الميل نحو التمويل التقليدي وليس الإسلامي
ثانيا: قلق فقدان السيطرة
ثالثا: غياب الاستيراتيجية الاقتصادية

ارتفاع حدة وخطورة المديونية العامة

د. جاسم حسين

خلافا لما كان عليه الحال قبل عدة سنوات أصبحت المديونية العامة في البحرين والتي تتبع الحكومة مصدر قلق للمتابعين ولأسباب جوهرية.والإشارة هنا إلى ظاهرة ارتفاع حجم المديونية العامة إلى مستويات تاريخية جديدة بين الحين والآخر في سابقة من نوعها في التاريخ الاقتصادي الحديث للمملكة.

باختصار يظهر الجدول المرفق ارتفاع حجم الدين العام لأكثر من 6 مرات في غضون 10 سنوات لا أكثر، من نحو 600 مليون دينار في العام 2002 إلى قرابة 4 مليار دينار مع النصف الثاني من 2012.وقد بدأت الزيادة الفعلية للدين العام في 2008 في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي انطلقت من الولايات المتحدة فيما عرف بأزمة الرهن العقاري.

جدول يظهر سرعة ارتفاع حجم الدين العام في غضون 10 سنوات

السنة	مليون دينار
2002	597
2003	591
2004	585
2005	617
2006	679
2007	617
2008	705
2009	1350
2010	2440
2011	3170
2012 يوليو	3943

المصدر: وزارة المالية (البحرين) نقلا عن صحيفة الوسط

وقد تمثل رد الفعل العالمي بضرورة تحمل القطاع العام مسئولياته عبر ضخ أموال في الاقتصاد المحلي لضمان استمرارية ديمومة الحياة التجارية على خلفية تردد بعض مستثمري القطاع الخاص للصرف بشكل عام.

المشهور تطلع مستثمري القطاع الخاص للقطاع العام بلعب دور القيادة أثناء الأزمات، ويرون في تعزيز الصرف الحكومي دليلا ماديا على الاهتمام الحكومي بالشأن الاقتصادي. إضافة إلى ذلك ربما فرضت تداعيات الأحداث التي انطلقت في البلاد مطلع العام 2011 نفسها على موضوع المديونية العامة، حيث الحاجة للحصول على أموال بغية صرفها داخل الاقتصاد المحلي.وقد جاء التحرك الشعبي بهدف تحقيق مطالب ديمقراطية وذلك في إطار الربيع العربي.

وربما رأت السلطات الحاجة ماسة لرفع النفقات العامة بما في ذلك رواتب العاملين في القطاع العام بهدف إرضاء القطاع التجاري، فضلا عن قطاع واسع من موظفي الدولة بمن فيهم المتقاعدين.فمن جملة الأمور المثيرة اتخذت السلطات في العام 2011 خطوات اقتصادية ذات أبعاد سياسية من قبيل إجراء زيادة لرواتب العاملين في القطاع العام وكذلك المندرجين ضمن برنامج التقاعد بكلفة مالية قدرها 324 مليون دينار سنويا، يضاف لها زيادة سنوية قدرها 3 في المائة لرواتب العاملين والمتقاعدين ما يعني ارتفاع الكلفة.

في المحصلة دفعت النفقات المتعلقة بالرواتب وأخرى لها علاقة بدعم شركة طيران الخليج فضلا عن استبدال بعض السندات التي حل تاريخ استيفائها، دفعت باتجاه استصدار سندات سيادية بقيمة 567 مليون دينار في الأسواق العالمية.وهذا يفسر بشكل رئيسي حدوث طفرة في حجم الدين العام من 3170 مليون ديناراً في 2011 إلى 3943 مليون ديناراً في وقت من العام 2012.

أولا: الميل نحو التمويل التقليدي وليس الإسلامي

من جهة أخرى يلاحظ حصول تغييرات في أدوات الدين العام من الإسلامية لصالح التقليدية خلافا للتيار في المنطقة.فحسب آخر الإحصاءات التي توفرت عند إعداد هذه الورقة شكلت الأدوات التقليدية مثل التسهيلات المصرفية والسندات وأذونات الخزانة قرابة 60 في المائة

من أدوات الدين العام، أي 2.4 مليار دينار من المجموع والذي يزيد عن 3.9 مليار دينار. ويعود الأمر بشكل ملفت لمسألة استصدار سندات سيادية بقيمة 567 مليون دينار أو 1.5 مليار دولار في الأسواق العالمية في العام 2012.

ويبدو أن السلطات المالية لجأت لخيار السندات السيادية بغية الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل تمتد لعشر سنوات، وبالتالي إفساح المجال لتوظيفها في مشاريع تنموية دون القلق للوفاء بدفع الالتزامات في فترة قصيرة.كما من شأن استصدار سندات تنمية في الأسواق الدولية بدل المحلية الحفاظ على حالة السيولة في الأسواق المحلية في ظل ظروف غير مؤاتية على خلفية التحدي السياسي في البلاد.

تمتد فترات استحقاق سندات التنمية ما بين سنتين وعشر سنوات في حال إصدارها دوليا بينما تتراوح فترات استحقاق أذونات الخزانة لما بين 3 شهور و 6 شهور و 12 شهرا.في المقابل تتميز أدوات الدين الإسلامي بكونها قصيرة الأجل، خصوصا صكوك السلم والتي تستحق بعد 91 يوما لكن تمتد الفترة لعدة سنوات بالنسبة لصكوك التأجير.

بالعودة للوراء ولعدة سنوات فقط، شكلت أدوات الدين الإسلامي نحو 85 في المائة من مجموع المديونية العامة لكن انخفضت إلى 69 في المائة في 2009 ومن ثم 40 في المائة مع بداية 2012.

ثانيا: قلق فقدان السيطرة

كما أسلفنا تتوافر الظروف الموضوعية لرفع مستوى الدين العام في المملكة بالنظر لمحدوديتها في ظل حاجة الاقتصاد الوطني لتعزيز الصرف.وخير دليل على ذلك هو تشكيل الدين العام، وهو في حدود 4 مليار دينار (قرابة 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للبحرين في 2011.وتقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنحو 9.5 مليار دينار.

وما يهم في هذا الصدد، هو عدم تصادم مستوى الدين العام في البحرين مع أحد شروط مشروع الاتحاد النقدي الخليجي، الذي انطلق مطلع العام 2010 بمشاركة السعودية وقطر

والكويت والبحرين، وبغياب كل من الإمارات وعمان.يلزم مشروع الاتحاد النقدي الخليجي عدم ارتفاع الدين العام عن حاجز 60 في المائة للناتج المحلي الإجمالي.

اللافت في هذا الصدد حدوث طفرة فيما يخص الأهمية النسبية للدين العام بسبب الزيادة المستمرة في الآونة الأخيرة.فقد تعزز ثقل الدين العام من 20 في المائة وثم 25 في المائة وأخيرا 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في غضون عدة سنوات لا أكثر.

لا شك ليس من الخطأ رفع مستويات المديونية العامة في حال تم حسن استخدام الأموال المحصلة عبر صرفها على التنمية بكافة أشكالها البشرية والمادية، وتحقيق أفضل نسب النمو الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية نبيلة مثل توفير أفضل فرص العمل للمواطنين وتطوير قطاعات حيوية مثل الاقتصاد.

وخيرا فعلت السلطة في توظيف جانب من الأموال في تطوير البنية التحتية، خصوصا شبكة الطرق الأمر الذي ينصب في خدمة مصالح الناس والتجار.وربما لاحظ الزوار للبلاد حدوث طفرة في شبكة الطرق في غضون عدة سنوات في مدنية عيسى وأم الحصم وشمال المنامة. لكن لا يمكن اعتبار أخذ أموال من الأسواق العالمية لهدف زيادة مستويات الرواتب خيارا تنمويا صائبا.

ثالثا: غياب الاستيراتيجية الاقتصادية

ومن المؤكد أيضا بأن الدولة ملزمة بإعادة الأموال المقترضة ويضاف لذلك الفوائد.كما من شأن ارتفاع الدين العام تقييد الخيارات المالية الممنوحة للمجتمع مستقبلا، والتي قد تشمل شد الأحزمة بسبب الحاجة للحد من النفقات ودفع خدمة الدين.وقد أكدت التقارير الصحافية في العام 2012 استعداد البحرين لقبول دفع فوائد إضافية أو أكثر من الطبيعي بسبب معضلة التقييم الائتماني أي عامل الخطورة.

لدى البحرين تقييم ائتماني قدره (بي بي بي) من قبل شركة مؤسسة ستاندراد أند بور والتي تتميز بين مؤسسات التقييم بإجراء تقييم للدول بعد حصولها على معلومات من الجهات الرسمية.يعد هذا التقييم الأدنى من نوعه بين خانة التصنيفات المخصصة

للاستثمار، ويوحي بقدرة الاستيفاء بالالتزامات المالية لكن مع فرضية تعرض البلد لظروف اقتصادية سيئة.ويبدو بأن البحرين تحملت وزر دفع فائدة قدرها 6.15 في المائة للسندات التي تم اصدارها في العام 2012 أي أكثر بشكل لافت من مثيلاتها التي صدرت في نفس الوقت ونفس مدةالاستحقاق (10 سنوات).

وإذا كان يمكن اعتبار ما حدث في السنوات القليلة الماضية كدليل ومؤشر، فليس من المستبعد استمرار تسجيل المزيد من الارتفاع للمديونية العامة في ظل غياب استراتجية وطنية اقتصادية واضحة المعالم.نقول ذلك في ظل تكرار ظاهرة رفع سقف الدين العام المسموح به بصورة مستمرة في غضونعدة سنوات فقط من مليار دينار إلى مليارين ومن ثم 3.5 مليار دينار في العام 2011.أما السقف الجديد للدين العام والذي تم إقراره في النصف الثاني من العام 2012 فعبارة عن 5 مليار دينار بعد أن تسبب استصدار سندات دولية بتجاوز حاجز 3.5 مليار دينار.

بإختصار في ظل غياب مؤسسات دستورية قادرة على لجم شهية القطاع العام للصرف يخشى بخروج المديونية العامة عن نطاق السيطرة مع كل سلبيات ذلك على الحالة الاقتصادية للبلاد ومعيشة ومستقبل الناس.

الفصل الرابع: الموقف الخليجي والعربي من أزمة البحرين

7- الموقف الخليجي.. انتصار للذات
8- الموقف العربي.. تبعية عمياء

د. حمزة الحسن
(باحث سعودي)

7- الموقف الخليجي.. انتصار للذات

أولا: قلق العدوى
ثانيا: القلق من شيعية البحرين
ثالثا: تجميد الخلافات لمواجهة التغيير
رابعا: المرجعية السعودية
خامسا: تباينات لا تحدث فارقا

الموقف الخليجي.. انتصار للذات

د. حمزة الحسن

اتخذت مواقف الدول العربية عامة وفي المحيط الإقليمي كتركيا وإيران تجاه القضية البحرينية طابع الجمود طيلة العام 2012، ولربما كان هذا سبباً أساسياً في الجمود السياسي الذي تشهده القضية البحرينية. فبالرغم من انقسام الموقف تجاه الثورة البحرينية، فإن تحولاً في السياسات والمواقف لم يحدث. ولم يسجل للدول العربية والخليجية والإقليمية أية مبادرة جادّة للتوصل الى حلّ سياسي بين النظام البحريني والمعارضة، ما ينبئ عن حقيقة أن الموضوع البحريني بالنسبة لأغلبية هذه الدول إما مؤجل وتسبقه في الأهمية ملفات أخرى اكثر أهمية وحساسية (كالملف السوري)؛ أو أنه موضوع يتعمّد لاعبون أساسيون تجاهله أملاً في موت الثورة البحرينية ببطء أو بسبب الإهمال، أو على أمل أن يؤدي الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط الى بروز ظرف مناسب يساهم في تقليص حجم التنازل من قبل نظام الحكم في البحرين للمعارضة.

مواقف الدول عامة قد تم حسمها منذ بدايات الثورة البحرينية، ولم يحدث تغير فيها اللهم إلا في الموقف السوري الذي رحب بتدخل قوات درع الجزيرة لقمع الثورة البحرينية، ثم تغير ليتحول الى معاملة بالمثل حيث الإصطفاف الخليجي مع المعارضة السورية[1]. ومثل هذا التغيّر في الموقف السوري لا يفيد، ولا نابعاً من قناعة. بيد أن هناك تغيراً لافتاً آخر ـ ولكنه دفاعي ايضاً ـ جاء من روسيا، حيث طالبت بمناقشة الملف البحريني في مجلس الأمن حين تم الضغط عليها بشأن الملف السوري.

ثبات الوضع السياسي على الأرض والناشئ من تعادل ميزان القوى بين المعارضة والسلطة في البحرين، وعدم حدوث تطورات مفصلية في الصراع بين طرفي السلطة والثورة.. ساهم في الجمود والتأجيل واستقرار المواقف السياسية للدول المهتمة بالشأن البحريني عامة.

في التحليل العام لمواقف الدول الخليجية والعربية، تبدو أمامنا قوتان فاعلتان بيدهما ـ اضافة الى القوة الأوروبية/ الأميركية ـ التأثير الأكبر على سيرورة الأوضاع في البحرين وعلى القرار البحريني المحلي. هاتان الدولتان هما: إيران، والسعودية. بقية الدول إما ألحقت قرارها بإحدى الدولتين، أو تجد نفسها غير معنيّة بالثورة البحرينية البتة، ولها اهتماماتها

ومشاغلها الخاصة بها، ولا يوجد لها القدرة ولا فائض من الإهتمام لتؤسس لنفسها موقفاً مستقلاً.

في ظاهر الصورة، تبدو مواقف دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الثورة في البحرين متطابقة الى حدّ بعيد، ولا ينتظر تغييراً دراماتيكياً بشأنها. فهذه الدول تتشارك ذات الهموم والمشاكل وينتابها ذات القلق:

أولا: قلق العدوى

بالنظر الى التشابه الى حدّ كبير في النسيج الإجتماعي والأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن أيّ تحوّل أو تغيير سياسي حادّ في أحدها، يمكن أن ينقل العدوى بسرعة الى بقية الدول. وقد نُظر الى الثورة البحرينية كمصدر خطر داهم لا يهدد نظام الحكم في البحرين فحسب، بل قد تمتد آثاره الى أنظمة خليجية أخرى. إن الطبيعة السياسية المحافظة لأنظمة دول الخليج تجعل من إنهاء الثورة البحرينية هدفاً ومصلحة مشتركة لها جميعاً. وعموماً فإن أنظمة الخليج لا تشعر بالإرتياح البتة من أي تغييرات ديمقراطية تدرجية في إحداها، خشية انتقال العدوى اليها، فكيف بها تقبل بتحولات ديمقراطية ـ سلمية بوتيرة أسرع، تطالب بالملكية الدستورية كما في البحرين.

بالطبع فإن حساسية دول الخليج من التغييرات الديمقراطية المحدودة متفاوتة، والأكثر حساسية بين الدول الخليجية ـ وكما هو معلوم ـ هي المملكة العربية السعودية، الدولة الأكثر تشدداً في نظامها السياسي، وبالتالي الدولة الأكثر تأثراً من تطورات دول الجوار الخليجي. لا غرو أنها كانت ولاتزال في طليعة مقاومي التغيير ضمن بيئتها الخاصة او في الدول الخليجية الأخرى، او حتى في الدائرة العربية الأوسع.

وهناك تجارب سابقة وحالية تعضد هذا المشهد: ضغوط على البحرين والكويت 1975 و1976 لحل برلمانيهما، وما فتئت الرياض تشير الى أن الديمقراطية هي سبب الإضطراب الحالي في البلدين؛ فيما يرى آخرون أن تعويق النمو الطبيعي للتحولات السياسية في البحرين والكويت، ليتماشى مع الرغبة والضغط السعوديين، هو الذي سبّب الإنفجار في كلا البلدين.

ثانيا: القلق من شيعية البحرين

تدرك جميع الدول الخليجية خصوصية وضع البحرين من جهة أن أكثرية مواطنيها الأصليين ينتمون الى المذهب الشيعي؛ ما جعل حساسيتها تجاه التغيير الديمقراطي مفرطاً ومضاعفاً في سلبيته عليها. يقترن هذا مع صراع محاور سياسية في منطقة الخليج، ومع نمطية في النظرة تربط كل مواطن شيعي عربي بإيران. لا تريد الأنظمة الخليجية أن ترى انتصاراً للتغيير السياسي السلمي الديمقراطي عامة، وبصورة أكبر لا تريد أن يكون المنتفع من ذلك التغيير (مواطنون شيعة). إن انتصار الديمقراطية في البحرين يعني لها ـ في نهاية المطاف ـ أو هي تريد أن تصوره كذلك، انتصاراً للمواطنين الشيعة ولإيران.

وإذا كانت قطر قد شذّت في دعمها لدول الربيع العربي عامّة، فإنها ـ وبسبب الإستقطاب الطائفي ـ لم تناصر الثورة في البحرين، وهي الثورة الأكثر سلميّة بينها، والأقل من جهة المطالب أيضاً: (ملكية دستورية). في حين ان المملكة العربية السعودية، كانت ولاتزال ضد كل ثورات الربيع العربي، ولم تدعم إلا الثورة السورية، وكل ذلك يعود الى اعتقادها ـ وهو صحيح، بأن تلك الثورات قد أضعفت مكانة الرياض في المحيط الإقليمي، ونقلت الى شعبها بعض العدوى الثورية والديمقراطية، وعزّزت من مكانة إيران الإقليمية.

أما الثورة السورية فقد نظرت اليها السعودية لا بعين ديمقراطية محبّة، بل ما يمكن ان تجنيه من مصلحة من إضعاف منافسيها الإقليميين وإمكانية استعادة بعض مكانتها التي خسرتها طيلة عقدين كاملين.

لكن تبقى للسعودية حماسة فائضة ضد الثورات عامة، وضد الثورة البحرينية بشكل خاص. فالسعودية من بين كل دول الخليج ينظر اليها على أنها الأكثر تعصّباً طائفياً، وهي ترى نفسها حامية السنّة، وهي الدولة الأكبر التي يلعب التباين المذهبي دوراً أساسياً في توجيه سياساتها الخارجية. باختصار: هي الدولة والمذهب الأكثر عداءً للشيعة، سواء بالنسبة لمواطنيها أو لمواطني الخليج، أو على الصعيد العربي والإسلامي العام. وبالتالي فإن الرياض لا ترى في الثورة البحرينية تهديداً سياسياً فحسب، بل هي من وجهة نظرها تمثل تهديداً عقدياً/ مذهبياً. تماماً مثلما تنظر الى الثورة السورية، فهي تمثل ـ ان انتصرت ـ مكسباً مذهبياً وسياسياً في آن.

يضاف الى هذا، فإن المملكة السعودية، تعتبر الأكثر تأثراً بما يجري في البحرين، فالكتل البشرية في البلدين متقاربة من جهة المسافة والمكان، والأكثر اقتراباً من جهة التماثل الثقافي والمذهبي والعائلي، فضلاً عن المشتركات السياسية التاريخية بين شرق السعودية (الأحساء والقطيف) والبحرين. ولعلّ واحداً من أهم اسباب التدخل السعودي السريع ـ عسكرياً، لقمع الثورة البحرينية يعود الى الخشية من تأثر المناطق الشرقية السعودية بها، وتحفيز سكانها على الثورة.

وبالفعل، كان التخوف في محله وإن كانت نتائج إجهاض الثورة البحرينية قد جاءت بعكس ما تمنته السلطات السعودية. لقد فجّر قمع الثورة في البحرين طوفاناً من التعاطف معها في القطيف والأحساء، ولعلّ واحدة من أهم أسباب تصاعد الحراك في المنطقة الشرقية السعودية واستمراره يعود الى الثورة البحرينية (مظاهرات البحرين بدأت في 14 فبراير 2011؛ ومظاهرات الشرقية في السعودية بدأت في 17 فبراير 2011 واستمرتا الى الآن). لم تحظَ قضية البحرين بتعاطف شعبي جارف بمثل ما حظيت به في المناطق الشرقية السعودية، حتى يكاد المرء يرى التحاماً في المشاعر والتوجهات إزاء عدو بدا مشتركاً يقمع الشعبين في كلا البدلين: البحرين والسعودية.

من جهته، فقد نظر نظام الحكم في البحرين الى شعب المنطقة الشرقية بنظرة ممثالة لنظرته لأكثرية شعبه (الشيعية)؛ فقد منعهم في البداية من دخول البحرين، وأعادهم من حيث أتوا؛ كما أنه اعتقل العديد من المواطنين من القطيف والأحساء بتهمة مساعدة الثورة البحرينية؛ بل أن النظام البحريني لم تكن لديه أية حواجز لممارسة المسلك الطائفي الفجّ تجاه المواطنين الشيعة القادمين من شرق السعودية، طالما أن النظام السعودي نفسه يقوم بذات الفعل، إن لم يكن متواطئاً معه في استنساخ ذات الممارسات.

ثالثا: تجميد الخلافات لمواجهة التغيير

تتفق دول الخليج عامة على أن الخلافات البينيّة بينها، كخلافات الحدود، أو تباين السياسات الخارجية في بعض الملفات العربية والإقليمية، او التنافسات على الزعامة، يجب ان تتجمّد إذا وصل الأمر حدود التغيير في هيكلية النظام السياسي لأيّ دولة خليجية. إن الخلافات القطرية البحرينية، على سبيل المثال، لا يمكن تثميرها لصالح الثورة البحرينية؛ بل أن هناك

ما يؤكد حقيقة التحريض القطري لنظام الحكم في البحرين على ممارسة المزيد من القمع. تغيير الأنظمة جزئياً أو كلياً يعتبر خطاً أحمر بالنسبة لكل الأنظمة الخليجية. ومن هنا، فإن دعم نظام الحكم في البحرين عسكرياً وأمنياً وتغطيته سياسياً ومالياً مسألة مفروغ منها بالنسبة للدول الأغنى: الإمارات، السعودية، الكويت، قطر.

هناك توافق بين دول الخليج على مواصلة الدعم لنظام الحكم في البحرين أياً كانت السياسات التي اتخذها، وحتى لو لم يكن مرضياً عن بعضها. لقد اتخذ قرار التدخل العسكري في البحرين من قبل وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في 10/3/2011[2]، وهناك تطابق في وجهات النظر من ناحية التهميش الإعلامي لما يجري في البحرين وكأن شيئاً لم يقع؛ كما أن مواصلة الدعم جاءت تحت ذلك الغطاء "قرر مجلس التعاون الخليجي تخصيص 20 مليار دولار لسلطنة عمان والبحرين" أو عبر الهبات المباشرة.

رابعا: المرجعية السعودية

هناك إجماع بين دول الخليج العربي، والى حدّ كبير بين الدول العربية، على أن السعودية تمثل مرجعية في الملف البحريني، فلا مقترح ولا حلّ يمكن أن يمرّر إلا عبرها وبموافقتها. وهذا ما وضع حدوداً في المساحة التي تتحرك فيها الدول الخليجية الأخرى في الضغط على العائلة المالكة الخليفية، أو زحزحتها عن بعض مواقفها الأكثر تشدداً، للخروج بحل سلمي. السعودية ترى الحسم وعدم التنازل للمعارضة وإن طال الزمن. يتناغم هذا مع رؤية الأكثرية في العائلة المالكة في البحرين، وفي مقدمهم الملك ورئيس وزرائه ووزير ديوانه وووزير دفاعه ووزير داخليته.

ومن هنا فشلت مساعي المعارضة البحرينية في إقناع الكويت ـ مثلاً ـ بالتوسط، فمساحة المناورة لدى الأخيرة قليلة، ومن يريد الحلول فليتحدث الى الرياض أولاً. دول خليجية أخرى، رفضت التدخل أساساً في موضوع الحوار بين المعارضة والسلطة، ونصحت بأن توسطها غير مجد وغير ممكن، وأن الجهة التي يجب التعامل معها هي: الرياض، التي لم تطلب لقاءً مع المعارضة البحرينية، ولا ترى ضرورة في الحوار معها، لأنها في الأساس لا ترى أية فائدة من الحلول السلمية أو أنصاف الحلول السياسية.

خامسا: تباينات لا تحدث فارقا

مع الاعتراف بمرجعية السعودية في الملف البحريني، فإن هناك اختلافاً في الرؤية للخروج من المأزق. فمعلوم أن المعارضة الأساسية في البحرين ممثلة في حركة (الوفاق) لا تستهدف إسقاط النظام الملكي، وأقصى ما طالبت به هو ملكية دستورية ضمن (ديمقراطية توافقية). هذا المطلب لا يستدعي في الأساس تدخلاً خليجياً عسكرياً، ولا عنفاً حكومياً محلياً قاسياً كالذي جرى وكشف عنه تقرير د. محمود شريف بسيوني[3].

ومن هنا، فإن هناك نقداً غير صريح من قبل دول خليجية (الكويت مثلاً) لكيفية تعاطي الحكومة البحرينية مع المطالب الشعبية، ورأت أن تشددها ـ وربما تهوّرها ـ أوجد تداعيات سلبية كان يمكن تفاديها بقليل من الحكمة والتواضع والتنازل واعتماد الحلول الوسطى. لكن الذي تغلّب في النهاية هو رأي السعودية والعناصر المتشددة في الحكم البحريني، والتي تعتمد ما يسمى بـ (خيار الصفر) أو سياسة (كسر العظم).

هذه الصورة العامة التي ترسمها النقاط الخمس، لا يتوقع لها أن تتغيّر بشكل دراماتيكي في الفترة القادمة، حتى وإن حدثت بعض التحوّلات السياسية وتصاعدت الحركات الشعبية في دول خليجية أخرى، كالسعودية والكويت والإمارات. واضحٌ أن السمة العامّة في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، هي التشدّد مع المعارضة. ذلك انه من الصعب جداً أن تتخذ دولة خليجية سياسة معتدلة مع معارضيها في الداخل، وفي نفس الوقت تتبنّى سياسة متشدّدة ضد معارضي دولة أخرى ـ كالبحرين.

على سبيل المثال، لوحظ أن سلطنة عمان أقلّ اعتناءً في صحافتها ومواقفها السياسية بإدانة المعارضة البحرينية او غير البحرينية. ربما تكون هذه سياسة عامّة تجاه العديد من القضايا والدول، فهي لا تقحم نفسها في المعارك البينية بين الدول العربية، ولا بين الحكومات وشعوبها. هذا الأمر واضح.

ولكن السلطنة نفسها ـ وحتى هذا الوقت ـ كانت الأكثر حكمة في التعاطي مع المعترضين الذين قاموا بوقفات احتجاجية في مسقط وصحار وصلالة، وقد استجاب السلطان لتلك الضغوط بنحو أو آخر، ولعلّ هذه السياسة المنتهجة داخلياً لا تشجّع على التأييد الأعمى

للعنف الرسمي في البحرين (خارجياً). بالطبع هذا لا يعني ان لسلطنة عُمان سياسة مختلفة بشأن البحرين، ففي القرارات السياسية العامّة التي يتخذها مجلس التعاون الخليجي، أو حتى الجامعة العربية، فإن السلطنة عادة ما تساير الإجماع القائم، دون أن تلتزم به بالضرورة.

المراقبون لاحظوا أيضاً ـ في الإمارات مثلاً ـ تشدّداً داخلياً مع المعارضة بما يفوق حجمها بأضعاف، حيث سحبت في 22/12/2011 الجنسية من عدد الأكاديميين المعارضين الذين اتهمتهم بالتآمر على النظام السياسي، وفتحت الحكومة هناك معركة مع الإخوان المسلمين في كل مكان (وفي مقدمتها مصر) ولاتزال.

وفي الكويت أيضاً، فإنه لا يخفى طابع التشدّد في كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، ابتداءً من حلّ المجلس، وتوقيف سياسيين، والتحقيق مع برلمانيين، وتغيير قواعد اللعبة الإنتخابية برمّتها.

أما السعودية، فرغم تصاعد التحركات الشعبية المعارضة على شكل اضرابات ووقفات احتجاجات ومظاهرات، إلا أن العنف واستخدام الرصاص، والإعتقالات، والمحاكمات الجائرة للإصلاحيين مستمرة.

إن هذا التشدّد، يريح من جهة العائلة المالكة في البحرين، ويخفف الضغط عنها ـ إن وجد ـ من شقيقاتها الخليجيات. ولكن في حال تغيّر سلوك دولة كالسعودية أو الكويت بشأن المعارضة المحلية لديها واعتمدت الإصلاحات السياسية التي تتناغم مع التطلعات الشعبية ـ وهو أمرٌ مستبعد في المدى المنظور ـ فإن من المتوقع أن ينعكس ذلك سريعاً على شكل ضغوط شعبية وسياسية على نظام الحكم في البحرين.

وتبقى حقيقة لا تغيب عن بال الباحثين والمراقبين، وهي أن العائلة المالكة كعصبة حاكمة في البحرين قد فقدت الكثير من قرارها المستقل ـ بالقدر الذي كان متوافراً قبل 14 فبراير 2014 ـ لصالح الدول التي وقفت معها وقدمت لها تغطية سياسية واعلامية وامنية وعسكرية ومالية؛ وفي مقدمة تلك الدول: المملكة السعودية.

وهناك حقيقة أخرى تفيد بأن الرياض سعت ـ ومن خلال الملف البحريني ـ أن تستعيد مكانتها

الخليجية التي تضررت خلال أكثر من عقد بين الدول الأصغر، لتقدّم نفسها ـ بثوب جديد ـ كحامية للأنظمة الخليجية الصغيرة التي شعرت فيما مضى بأن التهديد الأكبر يأتيها من (الشقيقة الكبرى)، وبناء على ذلك أوجدت لها وسائل حماية من تلك الشقيقة باستضافة المزيد من القواعد الأميركية والغربية على أراضيها، كما هو الحال بالنسبة لقطر والإمارات بالذات، فضلاً عن الكويت التي لم يخرج الأميركيون منها منذ إخراج القوات العراقية منها عام 1991.

السعودية، سعت من خلال الملف البحريني، لتأكيد أن العدو المشترك الذي يهدد دول المجلس جميعاً ليس أطماعها (التي انفجرت على شكل خلافات حدود لاتزال قائمة حتى الآن) وإنما إيران التي تسعى للتمدّد وتقويض الأنظمة الضعيفة على ضفة الخليج الغربية؛ وطرح الملك عبدالله في كلمة له بقمة الخليج الثانية والثلاثين التي عقدت في الرياض في 19/12/2011 مشروع الاتحاد الخليجي، حيث خاطب زملاءه بالقول: "أطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد"[4].

كان الملك السعودي يعيش هاجس الثورات العربية، والخوف من تمددها الى الديار الخليجية، لكن الحل المقترح (الإتحاد الخليجي) نُظر اليه كمزحة، فهذه الدول لم تحقق نجاحاً ذا قيمة طيلة عمر مجلس التعاون الذي تأسس عام 1981، ولاتزال الخلافات الحدودية والسياسية والمالية تعصف ببعض أعضائه، فكيف لهذه الدول ان تحقق طفرة بين ليلة وضحاها فتتحول الى (اتحاد خليجي)؟!

حين أرادت الرياض اختبار هذه الدعوة، في اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون في يونيو 2011، وجدت صدوداً، بل وتهديداً بالإنسحاب من مجلس التعاون الخليجي كليّة، إن أصرّت الرياض على ذلك (هذا كان موقف الإمارات وقطر وسلطنة عُمان)؛ فيما رحّبت البحرين ـ وحدها ـ بالوحدة، رغم ما يعني ذلك من الناحية النظرية خسارة للعائلة الخليفية لما تبقى بيدها من سلطات على أرض البحرين لصالح السعودية. لكن لأن الدعوة الإتحادية لا تستند الى واقع، قيل بأنها لا تشمل سوى السعودية والبحرين، ومع هذا فشل المشروع (الإختباري) برمته، وبدا ان دول الخليج تخاف من النزعة التوسعية للرياض بأكثر مما تخشاها من ايران؛ وقد جاءت دعوة الإتحاد الخليجي لتزيد الشكوك.

الهوامش

1- قال وليد المعلم، وزير الخارجية السوري في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 20/3/2011، بأن "الاتفاقيات التي أسست درع الجزيرة والاتفاق المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تشكل الأساس القانوني كما أن موافقة مملكة البحرين على دخول هذه القوات تشكل الأساس الشرعي لذلك وبالتالي هذه القوات ليست قوة احتلال وإنما تأتي في إطار مشروع". انظر:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=613359&issueno=11800
وفي 5 مايو 2011، زار وزير خارجية البحرين دمشق والتقى بالأسد وتلقى منه رسالة شفوية، تضمنت شكراً ودعماً للإصلاحات السياسية في سوريا.

2- الإجتماع كان في الرياض، ومما جاء في البيان الختامي للإجتماع: "إن دول المجلس وشعوبه ترفض جملةً وتفصيلاً أية محاولات للتدخل الأجنبي في شئونها وتعلن أنها ستواجه بحزم وإصرار كل من تسول له نفسه القيام بإثارة النعرات الطائفية أو بث الفرقة بين أبنائه ودوله أو تهديد أمنه ومصالحه ، ويعتبر المجلس أن أي إضرار بأمن دولة من دوله يعد إضراراً بأمن جميع دوله ستتم مواجهته فوراً ودون أي تردد"؛ وجدد المجلس دعمه الكامل لمملكة البحرين سياسياً واقتصادياً وأمنياً ودفاعياً، ووقوف دول المجلس صفاً واحداً في مواجهة أي خطر تتعرض له أي من دوله، واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلاً لا يتجزأ. وقد قرر المجلس تخصيص 20 مليار لدعم ما أسماه بالتنمية في كل من سلطنة عمان والبحرين مناصفة. انظر صحيفة الرياض السعودية 11/3/2011، على الرابط: http://www.alriyadh.com/2011/03/11/article612805.html.

3- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق على الرابط: http://www.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf.

4- انظر صحيفة الرياض، 20/12/2011، على الرابط: http://www.alriyadh.com/2011/12/20/article693340.html.

8- الموقف العربي.. تبعية عمياء

أولا:موقف الجامعة العربية
ثانيا: الموقف العراقي
ثالثا: موقف دول الربيع العربي
رابعا: موقف الملكيات العربية

الموقف العربي.. تبعية عمياء

د. حمزة الحسن

أولا: موقف الجامعة العربية

قامت ثورات الربيع العربي في فترة سبات للجامعة العربية. سقط النظام التونسي، ومن ثم النظام المصري، في ظل صمت عربي كبير، اللهم إلا من تدخلات دول خليجية تحركت خارج إطار الجامعة العربية لإنقاذ النظامين ورموزهما، كما هو واضح بشدّة بالنسبة للسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (السعودية استضافت زين العابدين بن علي؛ وعرضت هي والإمارات استضافة حسني مبارك، ولاتزالا معاديتين للنظام الجديد في مصر بشكل فاضح).

ما بعد الثورتين التونسية والمصرية، حدث تطور في وضع الجامعة العربية، إذ دبّت فيها بعض الحياة، والى حدّ كبير تمّت السيطرة عليها خليجياً (قطر والسعودية) وتمّ تفعيلها جزئياً وتوجيهها لغايات سياسية محضة تتناسب مع الرؤية الخليجية ـ الأميركية للأحداث.
لقد استخدمت الجامعة العربية في تهدئة الثورة اليمنية وإيجاد حلول وسطية تبقي النظام وتعيد تشكيل السلطة من وجوه النظام القديم، من خلال تصريحات ومساعي مسؤولي الجامعة بالتعاون مع مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر، ثم تطور الأمر الى مبادرة سعودية، وضعت في إطار خليجي تحت مسمّى (المبادرة الخليجية) وحظيت بتأييد الجامعة العربية ومسؤوليها، وبغطاء سياسي أممي/ غربي.

في الملف الليبي، تحرّك الخليجيون ووفروا غطاءً سياسياً لتحرك دولي من خلال مجلس الأمن للتدخل العسكري، ما أسفر عنه تدخل الناتو عسكرياً لصالح الثوار وإسقاط النظام الليبي. لقد اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي في 4/4/2011 وخرجوا ببيان يدين انتهاك حقوق الإنسان في ليبيا، ودعوا مجلس الأمن الى فرض حظر جوي في ليبيا، ثم أخذوا قرارهم الى الجامعة العربية، فنالت الدعوة الموافقة، وبعدها الى مجلس الأمن ففرض الحظر الجوي الذي تحول الى تدخل عسكري مفضوح من الناتو لإسقاط القذافي.

وبدا الحماس والحيوية في أروقة الجامعة العربية أكبر تجاه الملف السوري، فحوصر النظام وطُرد من الجامعة، وسعت دول الخليج من خلال الجامعة ـ وتجنيدها لمسؤوليها ـ لتحويل

الموضوع الى قضية دولية، وتكرار سيناريو ليبيا، ولكن ذلك فشل بسبب الفيتو الصيني ـ الروسي، الذي لم يشأ تكرار تجربة اسقاط النظام الليبي، التي اعتبرت طعنة في الظهر للدولتين العظميين، من جهة تحول الحظر الجوي الى حرب ضد نظام القذافي بدون موافقة مجلس الأمن. وتعتبر الجامعة العربية اليوم قلعة من قلاع المواجهة مع النظام السوري، الذي تتوق دول الخليج لإسقاطه.

المفارقة هي في الموضوع البحريني، حيث بدأ حراك البحرين في 14 فبراير 2011، لكن الجامعة العربية المسيطر عليها خليجياً، لم يكن لها أيّ دور، ولم ترسل وفداً، ولم تطلق تصريحاً، بل كان هنالك تهميش والغاء لأصل الثورة في البحرين، وكأنه لا وجود لها البتة. هذا الموقف ينسجم مع الموقف الخليجي، بل يتطابق معه تماماً.

لكن ما كان الموقف الخليجي مختلفاً عن مواقف الدول العربية الأخرى تجاه البحرين، حتى ولو لم يكن الموضوع الطائفي حاضراً. ذلك أن كل الدول العربية عامة وجدت نفسها قلقة وهلعة من أن تقوم شعوبها بالثورة عليها محاكية ما جرى في تونس ومصر. هذا الخوف كان حاضراً بقوة بدايات الثورة البحرينية، واستمر لأشهر عديدة، ولكن وطأته خفّت فيما بعد؛ تحديداً بعد التدخل العسكري السعودي المباشر، وتكسير المتظاهرين في دوار اللؤلؤة، وارتكاب كل الإنتهاكات التي تخطر على بال أي ناشط حقوقي.

ثانيا: الموقف العراقي

ربما كان العراق مختلفاً عن بقية دول الجامعة العربية من جهتين:

الأولى/ أن الحكم في العراق نتاج ديمقراطية توافقية، وبالتالي لم يكن محتملاً ان تحدث ثورة على نظام جاء بالإنتخاب. مع أن قناة الجزيرة وضعت العراق ضمن الدول التي ستطيح بها الشعوب ـ كما أملت. هذا اعطى مساحة للعراق ـ لو أراد استثمارها ـ في ابداء مواقف إيجابية تجاه الثورات العربية عامة.

الثانية/ أن العراق مركز التشيّع، وبه أكثر المراجع الذين يرجع اليهم شيعة الخليج في قضاياهم. وقد مثّل هذا عامل ضغط على الحكومة العراقية، التي بادر عدد من المسؤولين

الكبار فيها للضغط على المسؤولين الأمريكيين، لإيقاف الإنتهاكات التي تقوم بها الحكومة البحرينية، خاصة وأن موجاً شعبياً عراقياً عارماً ـ ومن خارج إطار السلطتين الدينية والسياسية، قد فاجأ الأميركيين والمسؤولين العراقيين ـ قد عبّر عن تعاطفه الشديد مع محنة البحرينيين الذين يمثل الشيعة فيهم أكثرية.

ومع أن الحكومة العراقية بدت مترددة في التدخل في أيّ شأن خارجي عربي، وانشغلت بنفسها، منذ سقوط نظام صدام حسين.. إلا أن الموضوع البحريني أقحمها فيه مرغمة، خلاف رغبة بعض أقطابها. حيث أبدت كتل برلمانية وبعض الشخصيات السياسية تعاطفها مع الشعب البحريني، ونددت بالقمع، إضافة الى استضافة مؤتمر عن البحرين (عُقد في بغداد في مايو 2011)؛ فيما حاولت المعارضة البحرينية أن تجعل من العراق وسيطاً لتسوية مقبولة لدى أطراف الصراع. هذا خفف من وتيرة الإندفاع العراقي، وعضده في ذلك استضافة بغداد لمؤتمر القمة (مارس 2012) وتحول الحضور الخليجي الى أداة ضغط على بغداد بأن لا تطرح الموضوع البحريني كليّة، وأن تؤجّل ـ أو تلغي ـ مؤتمراً كان سيعقد قبيل القمّة العربية تلك.

وفي الجملة فإن المرجعية الدينية في العراق محافظة سياسياً، ولا تميل الى التصعيد في المواجهة، وتضع نصب عينها محاذير عديدة، وترى القبول بأنصاف الحلول، وتقليص الخسائر، وتخفيف حدّة الإندفاع الجماهيري، أكثر جدوائية. ومع هذا، ظهرت تصريحات عديدة من المرجعيات الدينية العراقية تندد بالإنتهاكات والتجاوزات التي اقترفها نظام الحكم في البحرين.

ثالثا: موقف دول الربيع العربي

وتستحق أنظمة الربيع العربي في موقفها من الثورة البحرينية وقفة تأمل. فالقوى التي وصلت الى الحكم (تونس، ومصر، وليبيا) أو تلك التي خرجت جزئياً من المأزق كبديل عن حكم سابق (اليمن) لم تقدّم موقفاً إيجابياً من الثورة البحرينية. فلا حركة النهضة في تونس، ولا الإخوان في مصر، ولا الكوكتيل السياسي الذي خلف علي عبدالله صالح في اليمن، ظهر منها ـ وبشكل عام ـ مواقف إيجابية، لا من جهة الإهتمام، ولا في التصريحات والمواقف السياسية، ولا حتى في الإعلام الخاص للجهات الحاكمة او الاعلام الرسمي.

يستثنى من ذلك، أن بعض الشخصيات صرّحت بتأييدها، مثل محمد مرسي قبل أن يصبح رئيساً لجمهورية مصر، ثم لزم الصمت. ومثل ذلك موقف الرئيس التونسي منصف المرزوقي الذي أيّد الثورة البحرينية، ثم لاذ بالصمت هو الآخر. نبيل العربي أمين الجامعة العربية، كان هو الآخر وقت تعيينه وزيراً للخارجية، قد أعطى تصريحاً مؤيداً للحراك البحريني، قبل ان يقلب موقفه. أما في اليمن وليبيا، فإن أدنى معاني التعبير عن التعاطف والتأييد لم يظهر، وكأن الثورة البحرينية كائن غريب، لا علاقة له بالعرب أصلاً، ولا بالربيع العربي!

لم حدث ذلك؟ احد التحليلات يقول بأن صعود الإسلاميين الى الحكم، جاء وكأنه صعودٌ سياسي طائفي سنّي، بدلاً من أن يكون صعوداً ثورياً ديمقراطياً. هذا الصعود في جذره يسعى لتثبيت أقدامه من خلال المنافسة مع النهوض السياسي الشيعي، أو بديلاً عنه. ولعلّ تصاعد المشاعر الطائفية في المنطقة العربية، جعل الأنظمة ذات التوجه الاسلامي السنّي حذرة في منح التأييد للحراك الثوري في البحرين، ودفعها لتقمّص الدور الطائفي بدلاً من الدور السياسي، كما ظهر من خطاب مرسي في قمة عدم الإنحياز التي عقدت في طهران (أغسطس 2012).

تحليل آخر يقول، بأن أنظمة الربيع العربي، لم تغير مواقعها من جهة الميل الى الغرب، فقد وصلت هذه الأنظمة في تونس وليبيا ومصر برضا أمريكي ـ غربي، ومن البديهي ـ تالياً ـ أن تميل في الخط العام للموقف الغربي، وضمن الحدود التي وضعها. وفضلاًعن ذلك، فإن أنظمة الربيع العربي، اعتمدت سياسة الإسترضاء ليس للغرب فحسب، بل وللدول العربية الحليفة له (السعودية ودول الخليج الأخرى)، وهذا ما يظهر في أول زيارة لمرسي الى السعودية في 11/7/2012. وكذلك زيارة الغنوشي للسعودية ـ بحجة العمرة.

أحد الأنظمة الجديدة/ القديمة جاء بدعم السعودية (اليمن مثالاً)، وبالتالي لا يمكن أن يقدم اليمن على موقف مؤيد للثورة البحرينية، يستعدي السعودية ودول الخليج التي تتولى عملية تمويله. وقد تكون الحاجة ـ كما في مصر ـ للأموال الخليجية مبرراً إضافياً لتجاهل ما يسيء لتلك العلاقة من خلال الوقوف مع الشعب البحريني.

قد تكون هذه الأسباب مجتمعة وراء تهميش الحراك البحريني، الذي وقف مع كل تلك الثورات، ما يجعل الشعب البحريني يشعر بالغصة من هذه المواقف المؤسسة على الطائفية أو المصلحة السياسية والمادية.

رابعا: موقف الملكيات العربية

أما الملكيات العربية في الأردن والمغرب، فكانت الأقرب الى الموقف الخليجي تجاه الثورة البحرينية، كما انها الأكثر استفادة من الدعم المالي الخليجي. ومع ان ملك المغرب استطاع ان يفلت من ثورة ربيعية من خلال تقديم تنازلات (معقولة) للقوى السياسية المحليّة.. إلا أنه قد سبق وأن اتخذ موقفاً مفاجئاً من إيران وقطع العلاقات معها في 9/3/2009 بمبرر طائفي، ولدعم البوليساريو، ولتعبيرات تجاه موقف المغرب من البحرين، حسب صحيفة سعودية[1]. مثل هكذا خطوة لا تستطيع الملكيات والمشيخات الخليجية نفسها أن تفعلها، وفي مقدمتها السعودية التي تظهر نفسها كضحية محتملة لإيران. لكن لدى دول خليجية (السعودية والإمارات خاصة) متسع من التهديد لمصر إن أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع ايران.

موقف الملكيتين المغربية والأردنية من الأزمة البحرينية، يمثل ردّ جميل (قليل) لدول الخليج التي تمنحها الدعم المالي. لكن السعودية، وهي إذ تواجه بخسارة أصدقائها الحكام المتساقطين في ثورات الربيع العربي، رأت أن من الضروري تحصين دائرة الملكيات عامّة من السقوط؛ إذ أن سقوط أحدها سيشجع على سقوط أخريات. ومن هنا، جاءت الدعوة السعودية ـ غير المدروسة أيضاً ـ لتوسعة مجلس التعاون الخليجي ليشمل المغرب والأردن في يونيو 2011[2]، وهي دعوة فاشلة ماتت في مهدها، ولكنها كشفت عن حجم القلق في المملكة السعودية. لم يكن المغرب متحمّساً للإنضمام، كما لم يكن إقحام الأردن ضمن المجلس إلا باب شرر يجعل من دوله على الطرف الآخر من الحدود مع اسرائيل، مع ما يترتب عليه من أولويات ويضيف من الأعباء، أو يكشف الكثير من الملفات.

الهوامش

1- الشرق الأوسط، 10/3/2009 http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=509974.

2- جاء ذلك أثناء القمة التشاورية لقادة دول مجلس التعاون الذي عقد في الرياض في 10 يونيو 2011، ومما جاء في بيان القمة الختامي الذي ألقاه عبداللطيف الزياني، أمين عام المجلس، أن دول الخليج (رحبت بطلب الأردن الانضمام لمجلس التعاون ووجهت باستكمال الاجراءات الخاصة بذلك بالتنسيق مع وزير الخارجية الأردني) واضاف البيان: (هذه الخطوة تأتي انطلاقا من وشائج القرب والمصير المشترك ووحدة الهدف وتوطيدا لروابط والعلاقات الوثيقة القائمة بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية). انظر: سي ان ان العربية في 10/6/2011، على الرابط: http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/5/10/GCC.Jordan.Morocco/index.html.

الفصل الخامس: البحرين 2014

9- السيناريوهات المحتملة للتسوية

عباس بوصفوان
(صحافي وكاتب بحريني)

9- السنياريوهات المحتملة للتسوية

- مقدمة
- لماذا العام 2014؟
- سيناريوهات التسوية

1- سيناريو إزاحة الملك يصطدم بتشتت المعارضة وضعف ولي العهد
2- اعتبار المعارضة وزير الديوان ملكا يواري خيار إزاحته
3- فرص التوافق الدستوري منعدمة مادام الملك يرى المس بالدستور مسا بشخصه
4- سيناريو الإصلاح من طرف واحد.. كلفة دون مردود
5- سيناريو إنجاز "أسلو" بحريني جديد

السنياريوهات المحتملة للتسوية

عباس بوصفوان

مقدمة

يمثل العام 2014 محطة مهمة في احتمالات إيجاد حلول تسووية للمسألة البحرينية، التي بدت "مستعصية!" من جهة، لكنها في الواقع مؤجلة، حتى لا أقول منسية، في ظل عالم يعتقد أن الحدث السوري، وأحداث أخرى، لها الأولوية والصدارة.

والحدث البحريني مؤجل كون السعودية، الراعي "الرسمي" للحكم الخليفي، قدمت الكثير من الجَزر والعصا للولايات المتحدة وبريطانيا، كي تحمي نفسها، وخاصرتها الشرقية (البحرين) من السقوط أمام ربيع بحريني غير مسبوق، بعد أن كادت تفقد عمقها الجنوبي (اليمن)، لو لا أنها تمكنت من لجم التغيير وتشويهه في صنعاء.

والمؤكد أن السعودية لم تعد تملك كل أوراق اللعبة في القاهرة وتونس، كما كانت، فيما هي تكابد من أجل موطيء قدم لها في دمشق، في ظل عقيدة صارمة: أمتلك دمشق أو أحرقها، وهي العقيدة ذاتها التي تبنتها الرياض في علاقتها مع عراق ما بعد صدام حسين، الذي كاد أن يقضي عليه المُفخخون الممولون سعوديا.

ولعل سيناريو التدمير مرجّح في البحرين في حال وصلت أغلبية معارضة (شيعيّة عادة) إلى سدة القرار السياسي، وسيكون استبعاد خروج "زرقاوي" بحريني ضرب من خيال، وفي هذه الحالة أيضا، فإن الشعار السعودي (والخليفي هذه المرة) سيظل ساريا: أمتلك البحرين أو أحرقها.

وفي الواقع، فإن السلطة البحرينية لوحت بسيناريو الحرب الأهلية، إبان شهري فبراير ومارس 2011، وأجرت بروفات عدة لذلك، وأشاعت وجود شرخ بين الشيعة والسنة، يمكن أن ينفجر عنفا في حال مضت الديمقراطية إلى منتهاها، وتحولت الغالبية الشيعيّة طرفا رئيسا في الحكم.ومع ذلك، قد يبدو العام 2014 محطة محتملة لتسوية ما في البحرين، وأرجح بأنه

يتم التخطيط والسعي لذلك من قبل جهات عدة، تشمل مختلف الأطراف المحلية والاقليمية والدولية المعنية بالمسألة البحرينية: أميركا وبريطانيا، إيران والسعودية، والأطراف المتنازعة داخليا: العائلة الحاكمة ومواليها، والجمعيات السياسية المعارضة.

ولست متأكدا أن الجماعات الموالية، خصوصا السنيّة منها، ستكون مرتاحة لأي تسوية رصينة/ عادلة ومحقّة، وهي التي اعتبرت أي تقارب خليفي ـ شيعي يضر بمصالحها[1]، وقد أتقنت بعض أطرافها ـ ويشمل ذلك بعض الفاعلين في جمعيتي المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمين) والأصالة (السلف) ـ أدوارا يعتبرها البعض تحريضية، وليست فقط انتهازية، لزيادة الاحتقان الخليفي ـ المعارض.

إن تسوية ما في 2014 تبدو سيناريو قائما حتى بالنظر إلى عدم احتمالات إنجاز تسوية تاريخية في الحالة السورية، وحتى مع عدم اتضاح نهاية للصراع الإيراني الغربي الساخن، الممتد من نيف وثلاثين عاما، ذلك أن العام 2014 يرتبط ـ أساسا ـ باستحقاق بحريني داخلي، إذ ستشهد المنامة انتخابات للمجلس النيابي، هي الرابعة منذ أعيد الاعتبار لهذه الانتخابات في 2002، بعد غياب قسري منذ العام 1975، حين حُل أول مجلس كان انتخب في 1973، شكل حينها حدثا تاريخيا، سرعان ما انكسر تحت وطأة الرغبة الدكتاتورية المتأصلة عند العائلة الحاكمة.

وقد غذت تلك الرغبة اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، التي اندلعت في ابريل 1975، أي قبل نحو أربعة أشهر من حل المجلس الوطني في البحرين (أغسطس 1975)، وما تبعه من قرار دولي بتحويل المنامة إلى مقر للمال السعودي، والمال العابر للقارات.

وجاءت ثورة إيران الإسلامية بعد نحو أربعة أعوام من ذلك (فبراير 1979)، لتؤكد الحاجة إلى بحرين ضمن النفوذ الغربي، رغم أن لا دلائل بأن برلمان منتخب، على الطريقة الكويتية، كان سيحول مسار أرض دلمون (تسمية تاريخية لجزر البحرين الصغيرة)، إلى معسكر معاد لواشنطن ولندن.

إن انتخابات 2014 يمكن أن تشكل فرصة ثمينة للسلطة الحاكمة، لكن أيضا للدول الغربية الحليفة للعائلة الخليفية الحاكمة، لإنجاز شيء ما لاستمالة المعارضة المعتدلة والإصلاحية

التي سبق لها وشاركت في الانتخابات النيابية 2006 و2012، بعد أن قاطعته في 2002 احتجاجا على إصدار دستور مملكة البحرين (2002) الذي قضى على الشكل الصوتي (من صوت) للديمقراطية، وفق صيغة دستور دولة البحرين (1973).

وبحسب الدستور السابق فإن المؤسسة التشريعية تتشكل من ثلثين بالانتخاب، وثلث بالتعيين هم الوزراء بحكم مناصبهم، فيما يتشكل البرلمان وفق صيغة الدستور الجديد مناصفة بين المنتخبين والمعينين، ما يلغي أي سلطة تشريعية للإرادة الشعبية.

أما تشكيل الحكومة في الدستورين، فتبدو وكأنها حق مطلق عند رأس الدولة، حتى مع افتراض أن النص الدستوري لا يلزم أن يكون رئيس الوزراء من العائلة الحاكمة، بمعنى أنه ونظريا يمكن للملك اختيار رئيس وزراء من غير أفراد أسرته، بيد أن ذلك يبدو في غير حاجة إلى تفنيد، في ظل استحواذ خليفي كامل على القرار السياسي والثروة القومية، وشغل المناصب العامة "السيادية" وغير السيادية، بل وتكاد الدولة تتماهى والقبيلة الحاكمة، يجعل الملك يحبذ تسمية البحرين بـ "المملكة الخليفية"، ولعله يتمنى تسميتها بذلك رسميا.

لماذا العام 2014؟

لا تجد السلطة والمعارضة نفسيهما في عجلة من أمرهما، وقد لاحظ مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشئون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مايكل بوسنر ـ في أغسطس 2012 ـ "أن كلاً من الحكومة والمعارضة السياسية يريان أن الوقت لايزال في صالحهما"[2].

ذلك لا يعني أن المبادرات السياسية ستكون معدومة، بل سترمي أطراف عدة، بين الفينة والأخرى، ورقة لجس نبض الفرقاء، وقياس مدى تمترسهم حول مواقفهم.

وفيما يخص السطة، فإنها ستجد في العام حتى 2014 فرصة سانحة لمحاولة احتواء الحراك المطلبي وفق "صيغة سياسية" هذه المرة، ضمن استيراتيجية أمنية أوسع، لأسباب عدة نوضحها تباعا.
في الشكل، فإن السلطة لا تفضل حل البرلمان الحالي، المنتخب في أكتوبر 2010، والذي

استقالت منه كتلة الوفاق المعارضة (18 مقعدا من أصل 40) في فبراير 2011، انحيازا منها لانتفاضة 14 فبراير، وتعبيرا عن استنكارها للهجوم الدامي على دوار اللؤلؤة فجر السابع عشر من فبراير، بُعيد ساعات من اعتذار الملك البحريني عن قتل شابين في 14 و15 فبراير (2011) على يد قوات الأمن، التي تتشكل في غالبها من عناصر أجنبية من باكستان واليمن وسوريا والأردن.

وتطرح مسألة حل البرلمان حين الحديث عن الحل في البحرين، لأن أي تسوية سياسية ستليها بالضرورة انتخابات نيابية يفترض أن تشارك فيها الوفاق وعموم المعارضة الرسمية/ المرخصة.

ولما كان البرلمان الحالي مكتمل العدد، بعد إجراء انتخابات تكميلية في سبتمبر 2011 لملء مقاعد الوفاق الشاغرة[3]، فإن حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة لافساح المجال للمعارضة للمشاركة في برلمان جديد، تعده بعض الجهات السياسية الرسمية رضوخ للضغوط، وكأن ذلك يؤكد إشكالية كون البرلمان لا يكتمل ولا يحظى بالشرعية إلا بوجود المعارضة، الشيعية منها تحديدا، وهي إشكالية لا تريد السلطات تكريسها أكثر كحقيقة سياسية، بعد أن عانت من مفاعليها إبان الفصل التشريعي الأول (2002ـ 2006)، حين كانت الوفاق وعموم المعارضة مقاطعة للانتخابات وما أفرزته من برلمان.

وفي بعد آخر، فقد كرر الملك مرارا بأنه لن يلجأ إلى حل البرلمان، كما فعل والده في 1975، لكنه يقصد في الواقع أن وجود الغرفة المعينة (الشورى) ضمن المؤسسة التشريعية صمام أمان لعدم تخطي الغرفة المنتخبة (النواب) للخطوط المرسومة لها.

ورغم أن حل البرلمان يبدو نقطة ثانوية للغاية، مقارنة بجوهر التسوية المطلوبة، فإن بعض أطراف السلطة تتمسك بما تسميه "هيبة الحكم"، ولا تريد منح المعارضة نصرا مهما كان شكليا بحل البرلمان الحالي.

ومع ذلك، يبقى حل البرلمان مسألة هامشية. والأمر الذي أعاق إجراء انتخابات نيابية جديدة بُعيد التغييرات الدستورية التي أعلنها الملك حمد في مايو ٢٠١٢، كما هو منطق الأمور، أن تلك التغييرات بدت ثانوية وهشة، ولم تلق صدى محليا ودوليا[4]، ولم يكن لأي انتخابات

نيابية معنى لو أجريت بعدها، لأن المعارضة ستقاطعها لرفضها التغييرات المعلنة، وسيتأكد أكثر أن الإشكالية الدستورية مازالت مستعصية، وهي كذلك فعلا.

وتقول السلطة أن تعديلات الدستور بنيت على "حوار التوافق الوطني"، الذي أجري في يوليو 2011، والذي وصفه وزير الخارجية السويدي بأنه أشبه بمونولوج حكومي، ورفضت نتائجه جمعيات التحالف السداسي المعارض: جمعيتا الوفاق وأمل (إسلاميون شيعة)، وعد (يسار)، التجمع القومي (بعث)، الإخاء (إسلاميون شيعة من أصول إيرانية)، التجمع الوحدوي (ناصري)، إضافة إلي جمعية المنبر التقدمي (شيوعيون) التي انسحبت ـ تحت ضغط السلطة ـ من التحالف المعارض الذي كان سباعيا إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة (فبراير- مارس 2011).

إلى ذلك، فإن الحوارات غير المقننة التي تُجرى بين حين وآخر بين وزير العدل خالد بن علي آل خليفة وأطراف أخرى في السلطة والجماعات المعارضة، تؤدي للطرفين غرض العلاقات العامة وشراء الوقت وإدارة الأزمة، إضافة إلى قيام السلطة بسبر أغوار المعارضين والأرضية التي يقفون عليها ومدى التغير في مواقفهم، كما يتحقق غرض الاستكشاف للمعارضة أيضا التي يهمها أن تفهم ـ باستمرار ـ خطط وخيارات الحكم للخروج من عنق الزجاجة.

وتفترض بعض أطراف السلطة أنه قد يأتي عام 2014، وقد تقلص هامش المناورة عند المعارضة وشارعها الذي مازال يتسم أداءه بالحماس والصمود أمام بطش السلطة.

ووفق تقديرات هذه الأطراف، فإنه مع مرور مزيد من الوقت، وتحت وطأة النهج الأمني سيتضح للجمعيات المعارضة عدم القدرة على تحقيق انجاز تاريخي من خلال المعادلات المحلية والإقليمية والدولية القائمة.

وبالفعل، فقد تخلت الجمعيات المعارضة عن عدد من الشروط التي تقدمت بها للتعاطي مع مبادرة حوار أعلنها ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة في 12 مارس 2011[5]، ولم تعد تتمسك بطلبها إقالة الحكومة الحالية التي يترأسها خليفة بن سلمان آل خليفة (عم الملك) منذ أكثر من أربعين عاما، وانتخاب مجلس تأسيسي لكتابة الدستور. ومنذ استعادة السلطات دوار اللؤلؤة (ميدان التحرير البحريني)، ما انفكت المعارضة ترحب بحوار دون شروط مسبقة، وهي تستجيب ـ عادة ـ لأي دعوة بالهاتف لاجراء حوارات فضفاضة.

وتأمل السلطة استمرار تخلي المعارضة عن جملة من تطلعاتها، كما تعول على تكرار سيناريو قلة الخيارات وضعف الحيلة التي اتسم بها الأداء المعارض في الفترة التي تلت مقاطعة انتخابات 2002، ليتكرر مشهد شبيه مع اقتراب انتخابات 2014.

وحتى ذلك الحين، سيظل الحل الأمني سائدا، والذي يعني استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والتعذيب والسجن والقتل خارج القانون، والفصل التعسفي، إضافة إلى استمرار الحرمان من التوظيف، وزيادة وتيرة عمليات التجنيس السياسي المرعبة للمعارضة، كونها تبدل موازين القوى الشعبية ـ إذا ما استمر المعدل الحالي في التغيير الديمغرافي ـ وتحول المواطنين الأصليين (سنة وشيعة) إلى رقم غير حاسم في المعادلة الوطنية.

كما سيتواصل مسلسل التمييز الطائفي الذي تزايدت وتيرته على نحو مريع منذ انطلاق 14 فبراير، فمن بين 198 مرسوما ملكيا وقرارا وزاريا نشرت في الجريدة الرسمية، وتم بموجبها تعيين 296 مسؤولا في مواقع قيادية، جاء نصيب المواطنين الشيعة 42 موقعا، بنسبة ٪14 من مجمل التعيينات، وذلك حسب تقرير أعدته جمعية الوفاق عن الفترة بين 14 فبراير 2011 و15 أغسطس 2012[6].

وفي الواقع، فإن مسلسل التمييز الطائفي ازدادت حدته إبان حكم الملك حمد، الذي أراد أن يمدد تجربته في تأسيس الجيش البحريني خاليا من المواطنين الشيعة[7]، يمددها لتشمل كل مؤسسات الدولة الخدمية، فضلا عن المضي في محاصرة الطائفة الشيعية عبر إجراءت ممنهجة كشفها المستشار السابق في الديوان الملكي صلاح النبدر[8]. لذا أعتقد جازما أن الملك حمد مسئول عن الأزمة التي تعيشها البحرين حاليا، وليس عمه رئيس الوزراء، كما يردد الإعلام الدولي[9].

وأمام هذا الوضع، لجأت المعارضة إلى خيار الحراك السلمي والصمود أمام البطش الرسمي، وتقليل الصدام مع الأمن، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، والقيام بالحملات الإعلامية، والتواصل مع بعض أطراف المجتمع الدولي (تحديدا أميركا وبريطانيا ولا تجد المعارضة الوقت مناسبا للتواصل مع الروس مثلا!) للتأكيد على أن البحرين تعيش أزمة سياسية مستمرة.. معولة على أنها تسير في المسار الصحيح من التاريخ، فيما تاريخ النضال الوطني وعمره يربو على مئة عام لم يسجل أن رفعت المعارضة الراية البيضاء، وإن طبّعت من وضع قائم وساومته.

سيناريوهات التسوية

أفضل الخيارات لاستقرار البحرين أن تتحول إلى النظام الديمقراطي على الطريقة الغربية! وأن يحسم الصراع السياسي فيها عبر صناديق الاقتراع.

لكن ذلك، يعد حلا غير مقبول بالنسبة للسلطة الحاكمة، ولا يمكن أن يترجم واقعا إلا إذا تمكنت قوى المعارضة من تهديد فعلي للنظام، أشد وطأة مما كان عليه الحال إبان فبراير ومارس 2001، ذلك أن نظام آل خليفة شبيه بنظام مبارك مصر وبن علي تونس، لجهة رفضه حلولا وسطا على صعيد هيكلة المؤسسة الحاكمة، وأحيانا يبدو وكأنه إما أن يَكسِر أو يُكسر.

كما أن "النهج السعودي" السائد في المنامة، والمدعوم خليجيا وغربيا يرفض سيناريو التحول الديمقراطي، فيما تبدو إيران مدركة هذه التعقيدات، وتدعو إلى تسوية تأخذ بالاعتبار تحديات الواقع المحلي والاقليمي[10].

فما هي الخيارات المتاحة أمام السلطة والمعارضة؟ والسيناريوهات المتوقعة لاحتواء الأزمة؟ سأحاول فيما يلي عرض جملة من السيناريوهات، وقراءة احتمال تكرارها في ضوء التجارب السابقة بين النظام والمعارضة، والمعطيات الحالية.

1- سيناريو إزاحة الملك يصطدم بتشتت المعارضة وضعف ولي العهد

في 1923، قررت بريطانيا الإطاحة بحاكم البحرين آنذاك الشيخ عيسى بن على آل خليفة، واستبداله بإبنه البكر الشيخ حمد، وذلك على خليفة شكاوى المواطنين الشيعة من انتهاكات حقوق الانسان، والفساد المستشري عند طبقة الحكم.

وقد عارضت الأطراف الرئيسية في العائلة الحاكمة ذلك التغيير، كما عارضته قبيلة الدواسر التي كانت تصنف على أنها تعبر عن النفوذ السني، خشية أن تضع الإطاحة بالحاكم بداية لنفوذ البحارنة/ الشيعة في الحكم.

ولجأت بريطانيا إلى تعيين الشيخ حمد (الأول) حاكما فرضا، وأجرت تعديلات إدارية اعتبرت مهمة حينها.

وعند مناقشة مدى إمكانية تكرار سيناريو العشرينيات، أي استبدال ملك البحرين بابنه ولي العهد للخروج من الأزمة الراهنة، يمكن التسجيل عدة نقاط:

أولا، يمكن القول أن هناك قطاعات مهمة تطالب برحيل الملك حمد، وربما اسقاط النظام. بيد أن الفارق الأساسي بين الماضي والحاضر هو غياب إجماع الشيعة والمعارضة راهنا على رحيل الملك حمد. ففي العشرينيات من القرن الماضي أجمع البحارنة/ الشيعة على رفض بقاء الشيخ عيسى بن علي في الحكم، وذلك في الرسالة التي سلموها إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين الكولونيل أي . بي تريفور إبان اجتماعهم به في ديسمبر 1921، كما رفض الشيعة العريضة التي طلب الشيخ عيسى منهم توقيعها لتأييده حاكما [11].

أما التياران الشيعيان المعارضان حاليا (الوفاق، تحالف الجمهورية) فلا يطرحان فكرة استبدال الملك حمد بإبنه ولي العهد. فـ "الوفاق" (كبرى جمعيات المعارضة) تدعو إلى تقليص صلاحيات الملك، فيما تحالف الجمهورية (المكون من حركة حق، وتيار الوفاء، وحركة أحرار البحرين) فيطالب برحيل كامل للعائلة الحاكمة من سلطة القرار، والفارق كبير بين تقليص صلاحيات حاكم ورحيله، كما أن الفارق أكبر بين رحيل حاكم ورحيل عائلة.

يزداد هذا الوضع تشظيا مع وجود عوائل شيعية، رغم قلة عددها، تؤيد النظام وهي جزء من بيروقراطيته. فيما جمعية "وعد"، الحليف الرئيسي لـ "الوفاق"، وبعض أعضائها، مثل القيادية البارزة الدكتورة منيرة فخرو، تعتبر الحديث عن تغيير النظام إضرارا بالصالح العام، ما يعني أن قيادات "وعد"، المختلطة بين السنة والشيعة، تقف صراحة ضد أي حديث عن الإطاحة بالملكية، ولا تقترح استبدال الملك بابنه خيارا تسوويا.

إن غياب الإجماع في رؤية المعارضات يزيد من حالة التشتت والإرباك بين أطيافها، ويزيد من تذبذب الجماهير ويعمق تباياتهم، ويوسع من مساحة المناورة لدى السلطة وداعميها الإقليميين والغربيين، ويمكنهم على نحو أكبر من اللعب على أوتار التباينات التي قد يعتقد أنها ليست جوهرية، لكنها في الواقع ذات أبعادة مهمة، لأن الوحدة بين أطياف المعارضة

في مرحلة النضال الوطني أساسية لتحقيق انجاز تاريخي، ونعلم أن تجربة تأسيس مجلس للتنسيق بين أطياف المعارضة في الداخل والخارج باءت بفشل ذريع.

والخلاصة إذا كانت المعارضة لا تطرح خيار العشرينيات كبداية للتغيير الحالي، فإن العائلة الحاكمة وداعميها أولى بتجاهل سيناريو كهذا.

ثانيا، لا يتمتع ولي العهد سلمان بتحالفات داخل العائلة الحاكمة تؤهله لإقناعها بأن يكون بديلا لوالده، إنقاذا للوضع القائم. ولم يكسب ولي العهد المحافظين في العائلة الذين يقودهم رئيس الوزراء، والذين ينظرون إليه كغربي الهوى.بيد أن ذلك ليس إلا السطح، إذ إن الحرب بين الملك حمد ورئيس الوزراء الشيخ خليفة حسمها الأول عبر تحويل الصلاحيات الاقتصادية إلى ابنه سلمان[12]، وهذا ما أدى إلى الزج بالأخير في حروب طاحنة مع رئيس الوزراء، ولوبي التجار، وحلفائهم من التيار الإسلامي السني، الذين عارضوا ـ عموما ـ مشاريع الإصلاح الاقتصادي التي تبناها ولي العهد، ودشنها في عام 2003 بإصلاح سوق العمل[13]، الذي بات الآن بعيدا عن أهدافه الرئيسية التي تم اقتراحها بادئ الأمر.

ويبدو مثيرا للدهشة أيضا أن ولي العهد يعاني كثيرا من التهميش من قبل اللوبي المحيط بالملك، والذي يسيطر على القصر بقيادة وزير الديوان خالد بن أحمد آل خليفة، وشكاوى سلمان والقريبين منه من ذلك طالما كانت مادة ساخنة للصالونات السياسية.

ويخشى وزير الديوان أن يسحب ولي العهد البساط منه، وطالما حاول (وزير الديوان) الزج بناصر بن حمد، الأخ غير شقيق لولي العهد، في واجهة الأحداث، وإبرازه إعلاميا على أنه الشخص الأقرب لأبيه، ولعله الشخص الأقدر على إدارة البلاد من بعد والده.

ولعله يبدو مفاجئا للكثيرين القول أنه لو لا وجود حلف غربي (أميركي ـ بريطاني) يدعم سلمان حاكما بعد أبيه، والصورة المتشددة التي ظهر بها أخاه/ منافسه ناصر إبان الأحداث الأخيرة واتهامات التعذيب التي تنسب له، لربما وجدنا ناصر يشغل منصب ولاية العهد، ويظل هذا سيناريو واردا على الدوام، خصوصا إذا استبب الأمر للملك وقضى على الحركة الاحتجاجية.

إن ضعف ولي العهد في منظومة الحكم، يواري فكرة استنساخ نموذج العشرينيات، واستبدال الابن بأبيه، كمدخل للحل يحفظ للعائلة المالكة توارثها الملك، وللشعب تطلعه لأن يكون مصدر السلطات.

ثالثا، إن غياب الملك عن الاشتراك في صناعة القرار إبان ولايته للعهد (1969- 1999)، حيث كان رئيس الوزراء الحاكم الفعلي للبلاد، ساعد في أن تكون صورته (الملك) ضبابية عند الرأي العام والقادة الشعبيين، وقد مكّن ذلك الملك من تمرير مشروعه السياسي غير الديمقراطي بنجاح باهر في 2001 (نسبة ٪98 في التصويت على الميثاق).

ويشمل غياب الملك عن المشهد العام إبان ولايته للعهد غياب طاقمه الذي يدير البلد حاليا. فلم يكن وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد معروفا عند الرأي العام قبل تولي الشيخ حمد مقاليد السلطة في 1999، كما أن قائد الجيش خليفة بن أحمد (شقيق وزير الديوان) يشتغل وكأنه وزير دفاع مهني لا يزج بنفسه في براثن السياسة.

أما ولي العهد الحالي ومستشاريه فهم منغمسون حتى أخمص أقدامهم في السياسات الجارية. ومنذ 2005 تصدر مستشار ولي العهد الأبرز محمد بن عيسى آل خليفة واجهة الحدث الاقتصادي، وشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية (المتحكم بالقرار الاقتصادي)، وترأّس مجلس إدارة مؤسسة "تمكين" (المعنية بدعم القطاع الخاص وتأهيل بحرينيين للانخراط في سوق العمل بميزانية قدرها).

كما ترأس بن عيسى وكلية بوليتيكنك البحرين، التي سجل تقرير الرقابة المالية 2011 - 2012 وجود شبهات فساد في كثير من أوجه عملها، كما ترأس مجلس إدارة بنك التنمية، وجميعها من مبادرات مشروع ولي العهد لاصلاح الاقتصاد الذي يتضمن ثلاثة أضلاع: إصلاح الاقتصاد، إصلاح سوق العمل، وإصلاح التعليم.

وقد غادر محمد بن عيسى، في مارس 2012، منصبه في مجلس التنمية الاقتصادية، وعين مستشارا لولي العهد للشئون السياسية والاقتصادية، في محاولة متأخرة لتقليد نموذج والده في ثنائيته مع وزير ديوانه خالد بن أحمد، لكن فريق ولي العهد مازال يدير ملفات الاقتصاد والنفط.

ويتولى كمال أحمد وزارة الموصلات المعنية بإدارة شركة طيران الخليج (خسائرها اليومية تقدر بنصف مليون دينار بحريني[14])، ومطار البحرين الدولي وقطاع الاتصالات، كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية منذ مارس 2012، وهو المسئول أمام البرلمان عن شركة ممتلكات البحرين القابضة (بمثابة الصندوق السيادي البحريني/ الذراع الاستثمارية لحكومة البحرين في القطاعات غير النفطية)، التي تدير محفظة استثمارية حجمها 8.8 مليار دولار.

ويشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات محمود الكوهجي، الذي يرأس أيضا رئيس مجلس إدارة شركة "ألبا" لانتاج الألمنيوم (كبرى شركات البحرين)، التي تراجعت أرباحها "خلال النصف الأول من العام 2012 إلى نحو 57 مليون دينار، مقارنة بأرباح تبلغ 102.88 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2011، وبنسبة هبوط تبلغ 44.63 في المئة"[15].

ويرأس زايد الزياني مجلس إدارة حلبة البحرين الدولية (لسباق السيارات) التي حققت خسائر سنوية متتالية (أكثر من 8 مليون دينار في 2011)، منذ تدشينها في 2004. وقد تم بناؤها بكلفة إجمالية بلغت 150 مليون دولار لأن ولي العهد يهوى سباقات السيارات، وليست لاعتبارات اقتصادية.

وتسند مهام وزارة المالية إلى أحمد بن محمد آل خليفة، بعد إزاحة عبدالله حسن سيف المقرب من رئيس الوزراء في يناير 2005 في عملية شكلت ضربة قاصمة لتأثير رئيس الوزراء في القرار الاقتصادي[16].

وقد أنيط لوزير المالية في يوليو 2012، إدارة شئون النفط والغاز أيضا، في ظل تخوف عن أن تصيبه عدوى الفشل في الشركات المشاريع الأخرى التي يرعاها ولي العهد [17].

إن تجارب ولي العهد غير الناجحة في إصلاح الاقتصاد (إصلاح سوق العمل، الفورمولا واحد، شركة ممتلكات البحرين القابضة، وطيران الخليج)، أجهضت أمل النخبتين الليبرالية والمعارضة المعتدلة في أن يكون الأمير سلمان بن حمد مشروعا إصلاحيا للحكم الرشيد.

رابعا، لقد فشل ولي العهد في تكوين علاقات متينة مع النسيج الاجتماعي التقليدي (العوائل

الكبيرة)، على عكس والده الذي تمكن عبر أربعة عقود من إشرافه على بناء الجيش من تكوين عصبة حوله.

وفيما غاب الملك عن المشهد العام إبان ولايته للعهد، قلل من فرص وجود عداوات له في أوساط الرأي العام حين استلم منصبه، فإن ولي العهد سلمان راكم أخطاء ضخمة في إدارة ملف الاقتصاد، وقد ينظر إليه كشخصية مستبدة، حين يكون مجلس التنمية الاقتصادية الذي يترأسه خارج المساءلة البرلمانية الهشة أصلا، كما ينظر إليه كإداري طائفي حين يكون الفريق المتحولق حوله من طائفة واحدة (سنية).

وإذ يبدو موقف المعارضة إيجابيا من ولي العهد، فإن ذلك لا يخلو من قلة الحيلة وضعف الخيارات، لأنه المعارضين لا يعرفون مع من يتحالفون في السلطة الحاكمة، إنهم لا يجدون شريكا داخلها. إنه موقف يحمل في طياته الكثير من المجاملة، على أمل أن يتصدر ولي العهد المشهد السياسي عبر مواقف عمليه تدعم دعواته للحوار، وهي الدعوات التي أجادها ولي العهد، وقدمته شخصية معتدلة ومنفتحة، لكن تكراره الذي بات مملا لمصطلحات الحوار بدون فاعلية تذكر، قد أضرت ـ في نهاية المطاف ـ بـ "تحالفه" الهش أصلا مع المعارضة، التي باتت تشبّه سلوكه السياسي بأنه أقرب إلى العلاقات العامة للعائلة الحاكمة، وتتهمه بعض أطراف المعارضة بأنه يعمل كمدافع عن النهج الحكومي المستبد بوجه ليبرالي، بل ويمكن أن يتحول إلى أداة في يد العسكر والمتطرفين، كما بدا حين قامت الشركات الكبرى التي يديرها فريقه بفصل نحو ألفي موظف بسبب مناصرتهم للمعارضة في الانتفاضة الراهنة.

إن خسارة ولي العهد للمعارضة أو عدم ربحه لها، لم تمكّن ولي العهد من ربح الجماعات السنية الموالية التي تعده حليفا لخصومها المعارضين، خصوصا حين قدم خطة النقاط السبع (مارس 2011) إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة، والتي تقترح نظريا التحول للديمقراطية، بما يعنيه ذلك من احتمالات تأسيس تأثير للشيعة في الحكم، وهو الأمر الذي تخشاه ـ عادة ـ الجماعات السنية الرئيسية.

وخلاصة القول، بأن موقف الشيعة غير المجمع على الإطاحة بالملك حمد، وموقف المعارضة الرئيسية الرافض لسيناريو من هذا النوع، أو عدم طرحه كخيار للخروج من الأزمة، إضافة

إلي ضعف ولي العهد في منظومة الحكم، وضعف تحالفاته مع الموالاة، وعدم ثقة المعارضة في إمكانياته، يجعل فكرة الإطاحة بالملك حمد غير متداولة عند داعمي الحكم الخليفي (بريطانيا وأميركا)، أما الراعي السعودي فمثل هذا السيناريو خارج المفكر بعه حاليا، مع أن السعودية كانت عزلت الملك سعود في 1963، حين شعرت بالحاجة إلى ذلك.

ومع ذلك، فحين يكون على العائلة الحاكمة تقديم كبش فداء لإنقاذ حكمها، وحين لا تكون الإطاحة برئيس الوزراء الضعيف أو وزير الديوان الملكي النافذ خالد بن أحمد كافية لإنقاذ الحكم الخليفي، فإن الإطاحة بالملك يصعب إزالتها من طاولة التداول غير المعلنة.

بيد أنه يجدر التذكير بأن الإطاحة بالشيخ عيسى بن علي في العشرينيات كان قد عزز الحكم الخليفي وتحالفه مع الغرب من جهة، وأدى من جهة أخرى إلى تفريغ الاحتقان عند الشيعة الذين اعتبروا ما حدث انتصارا بريطانيا لهم! لكن الواقع أن السيطرة الخليفية استمرت وتزايدت لأن المؤسسة الحاكمة لم يتم إعاد هيكلتها، بل تغيير وجوهها، الأمر الذين مكّن آل خليفة من الاستمرار في الاستفراد بالقرار السياسي والثروة القومية، فيما استمر البريطانيون يقولون للبحارنة/ الشيعة: لقد انتصرنا لكم وعملنا لكم جميلا! والحق أنهم انتصروا لآل خليفة، وساعدوا في تثبيتهم حكاما، بيد أن ذلك يعود أيضا إلى أن الشيعة/ البحارنة ليسوا إلا "سكانا محليين"، ولم يروا في أنفسهم بديلا حاكما، فضلا عن عدم امتلاكهم قوة عسكرية ومالية كما تمتع بذلك آل خليفة وقبيلة الدواسر.

2- اعتبار المعارضة وزير الديوان ملكا يواري خيار إزاحته

بين 1954 و1956، شهدت البحرين انتفاضة شعبية غير مسبوقة، تصدرتها هيئة الاتحاد الوطني، التي تشكلت بالانتخاب، في أكتوبر 1954، مناصفة بين الشيعة والسنة، برئاسة عبدالرحمن الباكر، لاحتواء أحداث ذات طابع طائفي، لكنها تحولت إلى حركة سياسية تاريخية، رفعت مطالب إصلاحية، أهمها: انتخاب مجلس تشريعي، وإصلاح القضاء، وإصلاح الأجهزة الأمنية، والسماح بتشكيل النقابات العمالية، وإجراء انتخابات حرة في مجال الصحة والمعارف والبلديات، وإصدار عفو عام عن المعتقلين والمبعدين ومحاكمة المتهمين بإطلاق النار ضد المواطنين[18]، إضافة إلي إقالة مستشار حكومة البحرين النافذ تشارلز بلغريف، وهي تطلعات لا تختلف كثيرا عن مطالب حركة 14 فبراير (2011).

وبعد نحو ثلاث سنوات من العمل السياسي النشط، والمفاوضات مع الحكومة المحلية ومندوبي السلطات البريطانية الاستعمارية، لم تحقق الهيئة مطالبها التي رفعتها للحاكم، لكن ذلك لم يقلل من افتخار البحرينيين بهذه التجربة، خصوصا لجهة توحيدها الطائفتين في رفع مطالب وطنية.

وانتهى حراك الخمسينيات بمحاكمة قادة الحراك الوطني، وإبعادهم خارج البلاد، وإحالة بلغريف للتقاعد، وقد كان الحاكم الفعلي للجزيرة.

وحين مقاربة ما حدث حينها، ودراسة احتمالات تكراره كأرضية للخروج من الأزمة الراهنة، فيمكن تسجيل التالي:

أولا: ستواصل السلطات العمل لاحتواء أي تقارب شيعي سني، ومنع تقديم مطالبات في قائمة موحدة، وقد نجحت السلطة في المضي أكثر من ذلك، وتجييش الشارع السني ليكون ضد مطالب عامة إصلاحية ووطنية.

وفي الواقع، فإن السلطات منذ تجربة الخمسينيات قد بدأت تطبق السياسات التي تساهم في تقسيم المواطنين على أسس طائفية، وجاءت ثورة إيران الإسلامية نهاية السبعينيات لتعطي النهج الحكومي التقسيمي ذرائع إضافية.

وقد تحولت هذه السياسات المبعثرة في الثمانينيات، والتي اتسمت بنوع من رد الفعل في التسعينيات، تحولت في العقد الأول من الألفية الجديدة إلى خطة عمل ممهنجة يرعاها الديوان الملكي مباشرة ووزيره النافذ خالد بن أحمد آل خليفة، وقد كشف مفاصلها الرئيسية تقرير البندر. وقد شكل تجمع الفاتح في 21 فبراير 2011 بروفا لقياس مدى نجاح خلق الانقسام الشيعي السني، ولعله سجل نجاحا باهرا وأكثر مما توقعته الحكومة، حين تجمع الآلاف من السنة الموالين مرددين "الشعب يريد إزالة الدوار" (دوار اللؤلؤة).

لقد ورث حراك 14 فبراير فشل المعارضات في عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في بلورة تحالف وطني متين، ومنع استحواذ السلطات على الرأي العام السني. وتعزز هذا الانقسام في العقد الماضي برفض جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التقدم بقائمة

انتخابية وطنية في 2006، و2010، ورفضهم حتى ترشيح زعماء تاريخيين مثل عبدالرحمن النعيمي وآخرين بارزين مثل إبراهيم شريف ضمن المقاعد المضمونة للجمعية.

ثانيا: ستواصل السلطات إجراء حوارات شكلية مع بعض أطراف المعارضة، من دون أن تخرج بنتيجة ذات مغزى، كما ستواصل اتخاذ جملة من الإجراءات السطحية التي تساعد في إدارة الأزمة وشراء الوقت، استعدادا للانقضاض على الحراك المطلبي واحتوائه. ولعل أبرز هذه الإجراءات الشكلية، الحديث المتتالي والفضفاض عن تنفيذ توصيات بسيوني، وتشكيل جهاز ووزير مسئول عن متابعتها، بيد أن ذلك لا يغير بأن هذا التنفيذ سيظل منقوصا، فيما الحقيقة أن تنفيذا أمينا لهذه التوصيات سيؤدي إلى تفكيك منظومة الدولة الديكتاتورية[19]، ولذا فإن توقع تطبيقها لا يستند إلى موقف منطقي.

ثالثا: عند البحث عن الشخصية التي تمارس- راهنا- نفوذا شبيها بنفوذ مستشار حكومة البحرين تشالز بلغريف وسطوته، فإني لن اختار رئيس الوزراء الشيخ خليفة الذي هو خارج منظومة القرار، عكس ما تروج بعض أطراف المعارضة والإعلام الدولي، وسأختار بلا تردد وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، الساعد الأيمن للملك، والذي يمكن اعتباره رئيس الوزراء الفعلي، أو نائب الملك. إنه بحق الرجل الثاني في الدولة، إذا تحدث/ فعل أمراً فكأن الملك هو من قام بذلك.

فهل بالامكان إزاحة وزير الديوان وإحالته للتقاعد. كما أحيل بلغريف، وهل سيؤدي ذلك إلى تغيير مهم في الحياة السياسية؟

أولا: يبدو مثيرا للدهشة أن المعارضة الرسمية في البحرين (الوفاق وشريكاتها الخمس) تتفادى انتقاد خالد بن أحمد كما تتفادى انتقاد الملك، بل ولعلك تجد بعض الانتقادات للملك، مثل القول بعدم وجود إرادة ملكية للإصلاح، التي وردت على لسان الشيخ علي سلمان الأمين العام للوفاق، لكنك لن تجد بسهولة أي انتقاد لوزيره الأول.

وإذ يمكن البحث عن مبررات لتفادي دخول المعارضة في سلسلة انتقادات إلى الملك قد تقود إلى حدوث قطيعة مع رأس الدولة الذي بيده جزء رئيسي من مفاتيح الحل، فإنه قد يفهم أيضا أن تقدير المعارضة هو أن خالد في مقام الملك، وانتقاده يعني انتقاد الملك.

ثانيا: عاشت الجمعيات المعارضة تجربة سلبية ومريرة على صعيد تخلي الملك عن مساعديه الرئيسيين، فمنذ سبتمبر 2006 تطالب المعارضة بإقالة أحمد عطية الله (ابن شقيقة وزير الديوان الملكي) من منصبه وزيرا لشؤن مجلس الوزراء في أعقاب كشف المستشار السابق للديوان الملكي د. صلاح البندر عن وجود خلية حكومية يتزعمها عطية الله هدفها تقزيم المعارضة والطائفة الشيعية.

وعلى خلاف المتوقع، تمدد نفوذ عطية الله منذ 2006 وأنشأ له أذرعا كالاخطبوط، وأصبح سوبر وزير بإشرافه على جدول أعمال مجلس الوزراء، وترأسه الجهاز المركزي للمعلومات، وديوان الخدمة المدنية، وإدارة الانتخابات، فضلا عن المهام السرية التي تنطيه بها الخلية السرية، كما كشفها تقرير البندر، والتي تضم أذرعا متعددة، منها مخابراتية ومالية وثالثة ذات طبيعة تبشيرية (تحويل شيعة إلى سنة)، ورابعه معنية بإنشاء وإدارة مؤسسات المجتمع المدني تابعة للسلطة، إضافة إلى ذراع إعلامي يشرف على صحيفة الوطن ومركز استطلاع الرأي والإعلام الاكتروني.

وقد اضطر الملك إلى إقالة عطية الله في 25 فبراير 2011 بعد عشرة أيام من انطلاق انتفاضة 14 فبراير، ضمن تغيير وزاري محدود بهدف امتصاص العاصفة الشعبية العاتية.

ولعله لم يكن مفاجئا أن يعيد الملك تعيين عطية الله وزيرا لشئون المتابعة بالديوان الملكي في السادس من ابريل 2011، بعد أن فضّت السلطات بالقوة التجمع الحاشد في دوار اللؤلؤة بدعم عسكري سعودي إماراتي.

ثالثا، إذا كان تعامل الملك مع إشكالية عطية الله على هذا النحو، فلنا أن نتصور كيف سيكون تعامله مع النسخة الأقرب إليه (خالد بن أحمد). ومع ذلك، فإن ما جرى يعني أن إقالة الملك للمقربين منه سيظل أمرا مطروحا إذا كان هذا الإجراء سيقوي وضعية الحكم أمام الحراك الشعبي، بيد أن أي إجراء من هذا النوع لن يتم إلا في ظروف قاهرة، كما أنه لن يغيب بالضرورة الشخص المقال، الذي قد يظل فاعلا في الكواليس، بمعنى أن التغيير لن يحقق نقلة مهمة في الحياة السياسية، إلا إذا استثمرها الملك لاتخاذ إجراءات إصلاحية مؤسسية عميقة.

ومن الملفت، أنه في الفترة الأخيرة من حركة الخمسينيات، سحبت هيئة الاتحاد الوطني

طلبها بعزل المستشار النافذ بلغريف تعبيرا عن الاعتذار لحكومة البحرين والسلطات البريطانية، وذلك على خلفية تعرض موكب وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد للاعتداء أثناء زيارته للمنامة في الثامن من مارس 1956[20]، هذا لا يعني أن المعارضة تتخوف من تكرار ذلك السيناريو، ويكلفها طلبها عزل وزير الديوان الملكي اعتذارا لسحب مثل هذا الطلب!

والخلاصة هنا، أن ازاحة وزير الديوان خيار غير مطروح على الطاولة، مادام ذلك لا يمثل مطلبا معارضا، واستبداله يعني رمي الملك لورقة دون داع، لذا فإن أمام الملك خيار آخر وهو إزاحة عمه الشيخ خليفة من رئاسة الوزراء، لشق طريق صعب لإصلاحات تدريجية، لا تجبر الملك على تسليم دفة القرار إلى برلمان وحكومة منتخبة، ولا تتجاهل معطيات انتفاضة ١٤ فبراير واستحقاقات الربيع العربي.

وتجد إزاحة الشيخ خليفة دعما من الغرب وجميع دول الخليج باستثناء السعودية، كما لا تعارضها الواجهات السنية الرئيسية المنحازة للملك، عكس ما يشاع عن تمسكهم برئيس الوزراء. أما المعارضة المرخصة (الوفاق وشريكاتها)، فهي تعتبر إزاحة رئيس الوزراء الخطوة الأولى للإصلاح، لكنها تنازلت عن كون هذا المطلب خطوة تسبق بدء حوار لفتح صفحة جديدة، ومثل هذا الموقف غير الحاسم يضع علامات استفهام حول ما إذا كان تغيير رئيس الوزراء خيار لا بد منه للسلطات.

إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة (فبراير ـ مارس 2011) تحول مطلب تغيير رئيس الوزراء إلى نوع من كسر العظم بين المعارضة المطالبة بتعيين شخصية أخرى من العائلة الحاكمة لا تعتبر "رمزا" وتكون قابلة للمساءلة، وبين السلطة التي كانت تخشى أن يتلو تغيير الشيخ خليفة تكرار ما حدث في تونس ومصر من تغييرات دراماتيكية.

لكن تغيير الشيخ خليفة لم يعد بهذه الحساسية الآن، فهو أصلا خصم للملك، وقد جرده من كل الصلاحيات في إدارة الحكم، وعرض الشيخ حمد على عمه مرارا تعيينه في منصب نائب الملك، وهو منصب شرفي ولا ينص عليه الدستور، لذا رفضه رئيس الوزراء بشدة، وقد يكون هذا خيارا واردا في 2014.

إن إزاحة رئيس الوزراء يراد لها أن تكون بديلا لتسوية تاريخية، وأعني بالتسوية التاريخية، تلك التي يتفق بشأنها مع أطراف الشعب على كتابة دستور جديد.

بيد أن رئيس الوزراء ليس إلا قشرة الدكتاتورية في البحرين، ويصعب أن تؤدي إزاحته إلى التحول نحو الديمقراطية، الشرط الأساسي للاستقرار، إلا إذا استغلها الملك وأعطى انطباعا بأن رئيس الوزراء هو ما كان يعيق الرصلاحات، واتخذ إجراءات جوهرية لإعادة هيكلة مؤسسة الحكم، ويبدو ذلك سيناريو ثوري لا يليق بمنطقة محافظة.

وأخير، فإن إحالة بلغريف كانت جزء من خطة لإعادة تنشيط النفوذ البريطاني في البحرين، في ظل الاضطرابات الدائمة طوال السنوات التي سبقت انتفاضة 1956، ما يعني أن توافقا خليفيا مع داعميهم الإقيلميين والدوليين، سيكون حاسما بشأن مدى الحاجة إلى تغيير وجوه متخذي القرار في النظام، على نحو أكبر من الاستجابة لمطالب شعبية أو إصلاح سياسي.

3- فرص التوافق الدستوري منعدمة مادام الملك يرى المس بالدستور مسا بشخصه

اختار شعب البحرين استقلال أرضه وهويته العربية حين وافقت إيران في 1970 على إجراء استطلاع للرأي على استقلال البحرين[21]. حينها كان الاتفاق غير المكتوب بين الشعب والعائلة الخليفية أن يلي الاستقلال التوافق على صيغة دستورية تضمن شراكة في القرار والثروة القومية بين الطرفين، رغم ان ذاك الاستطلاع غير المقنن الذي أجراه مندوب الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 1970 تمحور حول عروبة البحرين واستقلالها، ولم يتطرق إلى طبيعة الحكم فيها.

بعيد الاستقلال (أغسطس 1972)، تشكل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور، بأغلبية 22 عضوا منتخبا و20 عضوا معينا. وأقر المجلس الدستور، وأصدره أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في عام 1973، ما يعكس الشراكة في كتابة الدستور وإقراره.

ويعد دستور دولة البحرين الشرعية الشعبية الأولى لحكم عائلة آل خليفة في البحرين، وكان مؤملا أن يفتح أفقا للانتقال من حالة التوتر الدائم الذي طبع الحياة السياسية منذ دخول

آل خليفة الجزيرة الصغيرة، قادمين من الزبارة (تقع في الساحل الشمالي الغربي من شبه الجزيرة القطرية) في العام 1873، ويطوي ثقافة العائلة الخليفية "الفاتحة" التي مازالت تعتبر "فتح"/ الاستيلاء على البحرين من مفاخرها.

وتصر العائلة الحاكمة على استخدام مصطلح "الفتح"، لأنها تعتقد أنه يمنحها رخصة لامتلاك الأرض وما عليها من شعب وممتلكات، ضمن تفسير "إسلامي" للفتوحات، يقال أن بعضه قد يصح عند دخول المسلمين "دولة كافرة"، وليس دولة هي من أوائل الدول إسلاما، إلا إذا اعتبرنا المواطنين من المسلمين الشيعة الذين يمثلون غالبية شعب البحرين كفارا!.

إن التوافق على الدستور سجل أيضا اعترافا شعبيا بشرعية حكم آل خليفة، لتكف القوى السياسية ـ الشيعية خصوصا ـ عن الحديث عن احتلال آل خليفة للبحرين، بعد أن تحول أفرادها إلى جزء من الوطن، بعد نحو قرنين على دخولهم البلاد.

إذا، فإن معاني كتابة الدستور والتوافق عليه أعمق بكثير من كونه حدثا سياسيا فريدا للتحول الديمقراطي في منطقة قاحلة سياسيا. إنه ينقل الأطراف المتنازعة في البلد على هويته وملكيته وقراره وثروته من محل الصراع، إلى الإقرار بأن البحرين لجميع أبنائها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

بيد أن قيام السلطات بحل البرلمان المنتخب في 1975، وتعليق العمل بالدستور، وإصدار قانون أمن الدولة، أعاد الوضع إلى ما قبل 1970، ودخلت البلاد نفقا استمر حتى 2001، حين بدأ مشروع الملك حمد السياسي الذي كان واعدا بأن "أجمل الأيام تلك لم نعشها بعد"، كما قال، مدشنا عهده بآمال كبيرة.

وعند دراسة إمكانية تكرار ما حدث في 1973، وفرصة أن يكون التوافق على كتابة دستور جديد خيارا متاحا راهنا، فيمكن تسجيل النقاط التالية:

أولا: إن إحدى أهم الإشكالات التي عاشتها البحرين في العقد المنصرم من الألفية الجديدة هو وجود دستور غير متوافق عليه، في أعقاب إصدار الملك حمد دستور 2002 دون مشاورة القوى السياسية، واستفتاء الشعب.

وعلى الرغم من وجود انتخابات دورية (2002، 2006، 2010)، وبرلمان نصفه منتخب، فإن الوضع السياسي تردى على نحو تجاوز الإشكالات العميقة أصلا، التي عاشتها البلاد عندما كان دستور 1973 معلقا ولا يعمل به، بين 1975 و2002.

ولعل الخطأ الفادح الذي ارتكبه الملك: تعاليه على المرجعية الشعبية، وقيامه بإلغاء دستور 1973 المتوافق عليه، وهو الإجراء الذي لم يقم به رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي حكم البحرين بيد من حديد بين 1972 و2000، لكنه لم يلغ الدستور، وإن لم يطبقه.

لقد ضرب الملك بإصدار دستور 2002 من طرف واحد أسفينا بينه وبين قطاعات واسعة من الشعب الذي ناصر من دواخله وبكل صدق وحماس مشروعه السياسي. وبتوالي السياسات غير الحكيمة الأخرى أفرز ثورة غير مسبوقة في البحرين، تفجرت في الذكرى التاسعة لإصدار الدستور (14 فبراير 2011)[22].

ثانيا: يعتبر الملك نفسه أبا للدستور، ويرى في تغيير مرتكزات النظام الدستوري القائم مسا بشخصه ومكانته. إن هذا البعد الشخصي يعقد من فرص التوافق الدستوري. إذ يبدو الملك مستنفرا حين يتم الحديث عن إلغاء مجلس الشورى الذي يعتبره الملك من بناة أفكاره، فضلا عن كونه صمام أمان للسلطة الحاكمة، لكنه يبدو مستفزا أكثر حين يسمع مطلب إلغاء الدستور القائم، لقد حول ذلك الحديث عن توافق على دستور جديد إلى خط أحمر لدى السلطة.

ثالثا: لا يبدو خطاب الجمعيات المعارضة متمسكا بتشكيل مجلس تأسيسي يكتب الدستور، لكنها تتمسك بمقولة دستور متوافق عليه، وربما تكون متمسكة أيضا بمقولة أن يمر أي تعديل دستوري عبر استفتاء شعبي، ما يعني أن الدستور المأمول يمكن أن يكون الدستور القائم حاليا، والذي يمكن أن تتم إدخال تغييرات عليه من خلال الآليات الدستورية القائمة، التي من بينها موافقة مجلس الشورى المعين الذي يمثل نصف مقاعد الرلمان، فضلا عن موافقة الملك. وتقول بعض أطراف المعارضة أنها لا تستبعد هذا الخيار لتسهيل التسوية السياسية، إذ تتمسك بما تسميه جوهر الحق: الشعب مصدر السلطات، ولا تتمسك بآلياته، ومن دون شك، فإن توقع إصدار دستور عصري من خلال الآليات القائمة أقرب إلى حلم يقظة.

رابعا: يكاد يتفق كثيرين بحتمية فوز الغالبية الشيعية في أي انتخابات عادلة ونزيهة لأي مجلس تأسيسي، وهو ما يزيد من رفض السلطات والجهات السنية الموالية لهذه الفكرة، بل رفض حتى مجرد نقاشها أو وضعها على الطاولة، ولذلك ضمت بنود مبادرة ولي العهد (مارس 2011) مسائل مثل حكومة معبرة عن الإرادة الشعبية، ومجلس كامل الصلاحيات، لكنها لم تتضمن فكرة انتخاب مجلس تأسيسي، وهي نقطة خلاف أدت ـ ضمن نقاط أخرى ـ إلى تأخير رد المعارضة على مبادرة ولي العهد بالإيجاب.

وكحل لإشكالية الغالبية الشيعية، تقترح جمعية "الوفاق" اللجوء إلى خيار "الديمقراطية التوافقية"، وهو مصطلح يفهم منه منح كل طائفة حصة في الحكم، وفيتو للطائفة السنية لمنع احتكار السلطة من طرف الجماعات الشيعية (الأغلبية)، كما تقترح "الوفاق" نسبة تصويتية ـ في المجلس التأسيسي ـ تبلغ ٪60 على المواد الرئيسية في الدستورية.

وترفض السلطات هذه المقترحات من منطلق مبدئي، ولكن أيضا لأن الموطنين الشيعة مازالوا يشكلون أكثر من ٪60 من السكان، رغم كل العبث في الديموغرافيا والتجنيس السياسي المتواصل. ولعل إحدى دلائل ذلك أن كتلة "الوفاق" النيابية حصلت على ٪62 من الكتلة الانتخابية المشاركة في انتخابات 2010[23]، رغم أنها فازت بـ 18 مقعدا فقط، بسبب الخلل في توزيع الدوائر الانتخابية[24].

ولا يبدو أن الملك حمد في وارد اللجوء إلى الخيار المغربي، حين اختار ملكه محمد السادس تشكيل لجنة مرموقة، في مارس 2011، كلفها كتابة دستور يأخذ بعين الاعتبار استحقاقات الربيع العربي، ويوسع من صلاحيات البرلمان ومجلس الوزراء، رغم أن كتابة الدستور تم على نحو يجعل الملك المغربي رئيسا للدولة بسلطات واسعة.

والرفض يعود إلى الإصرار على اتباع الآليات العقيمة للإصلاح الدستوري من خلال المؤسسة التشريعية القائمة، ولأن فكرة أن يكون رئيس الوزراء من غير العائلة الحاكمة، كما هو الحال في المغرب غير مقبولة عند آل خليفة، حتى ورئيس الوزراء لا يحظى بصلاحيات يستمدها من الشعب، كما في الحالة الأردنية.

ومع ذلك، فإن المجلس التأسيسي الذي كتب دستور 1973 ضم غالبية منتخبة بسيطة

(صوتين)، ولم يكن يسمح للغالبية الشعبية بأن تحتكر كتابة الدستور كما هو عادة في الديمقراطيات الكلاسيكية. ومادام النقاش هنا يقارب احتمالات تكرار تجارب سابقة للخروج من الأزمة الراهنة، فلا يفترض أن يكون تشكيل مجلس تأسيسي ـ شبيه بالنموذج السبعيني ـ محرما مادام للسلطة صوتا معتبرا فيه، بيد أن ما يجعل هذه الفكرة موؤودة اعتبار السلطة لها ضربا لمشروع الملك الدستوري.

4- سيناريو الإصلاح من طرف واحد.. كلفة دون مردود

بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، تبنت الحركة الوطنية في البحرين توقيع عريضة نخبوية تطالب بعودة العمل بدستور 1973، وانتخاب البرلمان المنحل منذ 1975.

سلمت العريضة إلى أمير البحرين الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة منتصف نوفمبر 1992، من قبل ما عرف بـ "لجنة العريضة"، التي ضمت شخصيات إسلامية ويسارية، شيعية وسنية، من أبرزهم الراحل الشيخ عبدالأمير الجمري، والدكتور عبداللطيف المحمود الذي يتزعم حاليا تجمع الوحدة الوطنية الذي يتخذ مواقف مناصرة للحكومة ومضادة لمطالب انتفاضة 14 فبراير الأخيرة.

ورفض الأمير الاستجابة لطلب لجنة العريضة، بدعوى أنها لا تمثل الشعب، وأصدر في 20 ديسمبر 1992 أمرا بتعيين مجلس استشاري، مكون من 30 عضوا، مدته أربع سنوات.

في ديسمبر 1993، قررت "لجنة العريضة" تسليم الأمير الراحل عريضة شعبية، وقعها الآلاف، للتأكيد على أن إعادة العمل بدستور 1973 مطلب شعبي، لكن السلطات رفضت تسلم العريضة.

ونتج عن تعاطي السلطات بعنف مع العرائض ومقدميها، انفجار الأوضاع في ديسمبر 1994، تزامنا مع احتفالات العيد الوطني وعيد جلوس أمير البلاد، وانعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في المنامة، وكان للتوقيت دلالة خاصة، ووقعا مؤثرا داخليا وإقليميا.

سيطر الحل الأمني على تعامل السلطات مع الانتفاضة الشعبية ـ كما تسميها أدبيات

المعارضة ـ وأدى ذلك إلى سقوط أكثر من 40 ضحية خلال سني الانتفاضة، وإبعاد ثلاثة من قادتها بمن فيهم الشيخ علي سلمان الأمين العام الحالي لجمعية "الوفاق"، كما تم سجن وتعذيب زعيم الحراك الشعبي الراحل الشيخ عبدالأمير الجمري، ورفيقيه حسن مشيمع وعبدالوهاب حسين، المعتقلين حاليا على خلفية أحداث 14 فبراير (2011)، وهما عضوان رئيسيان في تحالف الجمهورية الذي يدعو لإسقاط النظام، وقد كانا من دعاة إصلاح النظام والحركة الدستورية في التسعينيات.

وفي ذروة الاحتجاجات، سبتمبر 1996، أصدر الأمير الراحل أمراً بزيادة أعضاء مجلس الشورى إلى 40 عضوا، لكن صلاحياته بقيت شكلية، ورفضته المعارضة الداخلية وحركة أحرار البحرين، الواجهة الرئيسية للمعارضة في الخارج (لندن).

وقد استمر التوتر المصحوب بالعنف حتى مجئ الملك حمد في 1999، حين اعتبرت القوى السياسية أن من المهم إعطاء الأمير الجديد فرصة للإصلاح، لكن الواقع أيضا أن الحركة الشعبية كانت في حالة ضمور.

وتشكّل آخر مجلس شوري مع غياب دستور 1973 في العام 2000 من قبل الأمير حمد (قبل أن يعلن نفسه ملكا في 2001)، وضم بين أعضائه شخصيات ذات نفس إصلاحي، لكن المعارضة رفضت هذا المجلس، وكررت مقولاتها التي أبلغتها للأمير الراحل بأن من حق السلطات تشكيل أي مجالس أو لجان شورية لكن ذلك لا يصح دستوريا أن يكون بديلا عن المجلس المنتخب.

إن تأسيس مجلس الشورى والإجراءات "الإصلاحية" التي اتخذتها الحكومة منذ 1992 لاحتواء الحراك المطلبي لم تحقق المرجو منها، بل إن الأوضاع السياسية تفاقمت بعد سنتين من ذلك، وعمقها الحل الأمني السائد، الذي ترافق مع جملة من المبادرات السياسية والحوارات مع القادة الشعبيين داخل السجن وخارجه، والتي هدفت من خلالها الحكومة إلى كسر شوكة الحركة الدستورية، وضرب صدقية قيادتها الشعبية.

إن الاستراتيجية الحكومية المركبة: العنف المدعوم قضائيا وإعلاميا، والمتزامن مع متاهة الحوار الشكلي، ومبادرات الإصلاح الباهتة، إضافة إلى طول النفس الحكومي المدعوم خليجيا

وغربيا، هذه الاستيراتيجية تمكنت بعد نحو أربع سنوات من تحجيم الحراك الشعبي، لكنها لم تتمكن من خلق الاستقرار، فيما ظلت شرعية السلطة قائمة على مرتكزات القوة وحدها. والآن، ماذا عن بنود الإصلاح من طرف واحد، و فرص نجاحها في أن تشكل جسر عبور إلى بر الأمان من الأزمة المستفحلة حاليا؟

إن فرضية الإصلاح من طرف واحد قائمة، ولعلها ـ إن حدثت ـ تشمل الجوانب التالية:

أولا، تعديل الدوائر الانتخابية

لا أعتقد أن السلطات ستجري تغييرات مهمة لإصلاح النظام الانتخابي، ولعلها ستحصر بعض إجراءاتها في إصلاح الدوائر الانتخابية لتكون أكثر تعبيرا عن الثقل السكاني للمواطنين الشيعة.

وحاليا، فإن الدوائر الانتخابية تتسم بعدم العدالة، وهي موزعة وفق أسس طائفية، تضمن للمواطنين الشيعة انتخاب 18 عضوا، فازت بها الوفاق في الانتخابين 2006 و2010، وتمنح المواطنين السنة فرصة انتخاب 22 عضوا.

ويبدو الخلل واضحا في عدم تحقيق هذه الدوائر مبدأ "صوت لكل مواطن". فبحسب إحصاءات آخر انتخابات عامة أجريت في البحرين (2010) تبلغ الكتلة الانتخابية في الدائرة الأولى في المحافظة الشمالية (تقطنها أغلبية شيعية) أكثر من 16000 ناخب، بينما تبلغ الكتلة الانتخابية في الدائرة السادسة في المحافظة الجنوبية (تقطنها أغلبية سنية) نحو 800 ناخب، وفي كلا الحالتين يتم انتخاب ممثل واحد عن كل دائرة.

لكن إصلاح الدوائر لا يعني إصلاح النظام الانتخابي الذي لا يتسم بالشفافية. وتهمين السلطة التنفيذية على إدارة العملية الانتخابية برمتها، لذا قد يتم طرح فكرة إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، على الطريقة الأردنية، ولعل وجود هيئة "مستقلة" يكون أنسب للسلطات من وجود دوائر عادلة، ذلك أن الهيئة لا يمكنها إلا العمل على تنفيذ القانون الساري، والتأكد من عدم التزوير في يوم الانتخابات، فيما نعلم أن الجزء الأكبر من التلاعب يتم قبل يوم الانتخاب عبر اللعب في الدوائر والمال السياسي وانحياز الإعلام والتسويق الديني.

ومع ذلك، فإن يوم الانتخاب يشهد تلاعبا مفضوحا، حين يتم الزج بالعسكريين لترجيح طرف على آخر، كما حصل حين أطيح بالزعيم التاريخي لجمعية "وعد" والمرشح السابق المرحوم عبدالرحمن النعيمي في 2006، وكذا الإطاحة بوجهي المعارضة البارزين إبراهيم شريف ومنيرة فخرو في 2006 و2010، وكل ذلك يتم من خلال الدفع بالعسكريين والدواسر/ السعوديين المجنسين حديثا للتصويت لصالح المرشح المرغوب، ويتم التصويت هذا في مراكز انتخابية عامة خارج الدوائر الانتخابية مما يسهل عى السطات التزوير فيها.

والخلاصة، قد تتخذ السلطات جملة من الإجراءات لتحسين نزاهة العملية الانتخابية، لكن ذلك لن يفقدها قدرتها على توجيه المخرج للانتخابي لصالح المرشحين المرغوبين حكوميا.

ثانيا، ابتكار شرعية شعبية لمجلس الشورى

حتى مع مضي السلطات نحو تعديل الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة، فإن تشكيلة المؤسسة التشريعية تظل ترجح رأي السلطة التنفيذية مع وجود مجلس الشورى المعين إلى جانب مجلس النواب المنتخب، وكلاهما يحظيان بنفس المهام التشريعية. بمعنى أنه على فرض إجراء انتخابات نيابية نزيهة تماما، وتمكنت المعارضة من حيازة الأغلبية في المجلس المنتخب، فإن المجلس المعين يمكنه إجهاض أي تشريعات لا تريدها الحكومة.

وفي ظل تمسك السلطات بمنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية مساوية للمجلس المنتخب، فإنه يمكن للسلطات أن تقترح صيغة لانتخاب غير مباشر لجزء من المجلس المعين، في محاولة لمنحة شرعية شعبية، لكن السلطات ستواجه تحديا لابتكار مصطلح بديل لـ "التعيين"، ذلك أن آليات "الانتخاب غير المباشر" أو ابتكار "معايير للتعيين" ستظل تمنح الملك اليد الطولى في اختيار أعضاء المجلس المعين.

إلى ذلك، فإن تمسك السلطات بأن يكون عدد الأعضاء المعينين في البرلمان مساويا للمنتخبين يبدو تعنتا سياسيا، فضلا عن كونه إجراء مناقض للديمقراطية بمفهمومها العالمي، ذلك أن التجربة الأردنية التي تسيطر فيها المؤسسة الحاكمة على القرار التشريعي والسياسي يتكون فيها مجلس الأعيان المعين من نصف عدد أعضاء المجلس المنتخب، ولم

يغير ذلك إطلاقا من توازنات القوة التي تستمر عند الأسرة الهاشمية الحاكمة.. لذلك فإن القيام بخطوة شبيهة تظل واردة.

ثالثا، تحسين تمثيل الوجوه الشعبية في مجلس الوزراء

إن خطوة كهذه لا تكلف شيئا من ناحية دستورية. كما لا تغير من ميزان القوة في مؤسسة القرار، لذلك سيظل ينظر إلى خطوة كهذه على أنها إجراء تجميلي، مقارنة بالقيام بإصلاح النظام الانتخابي، أو اتخاذ إجراء جاد لمنح مجلس الشورى شرعية شعبية، فكلا الخطوتين الأخيرتين تعتبر إجراء قابلا للترويج وتحويله مركزا للبروباغندا.

ويمكن تعداد جملة من إجراءات أخرى قد تتخذها السلطات من جانب واحد. لكنها إجمالا يصعب أن تحقق مطالب المعارضة في حكومة وبرلمان منتخبين، وقضاء مستقل، ودوائر انتخابية عادلة، ومؤسسات أمنية تمثل الجميع.

ومع ذلك، قد تزيد هذه الإجراءات الإصلاحية الضغط الغربي على المعارضة، وقد تزيد من مساحة المتسربين من تحت أجنحتها، وتقلل الداعمين في بعض أوساط النخبة، التي تريد بعضها أن تخرج من عنق زجاجة وجدت نفسها عالقة بها، فهي لم تكن جزء من انتفاضة 14 فبراير، لكنها وجدتها فرصة للتنفيس عن مكبوتها، وتوقعت انتصارها، وهذه الفئة تنشد الفرصة لتغير مسارها، ولعل خطوات إصلاحية وإن كانت محدودة تساعدها في ذلك.

بيد أن تجربة التسعينيات تؤكد أن أي إصلاح من جانب واحد، ولا تسهم المعارضة في الترويج له، سيظل عبئا على الوطن، أكثر منه إصلاحا. لكن المعارضة، بما في ذلك الجهات الراديكالية/ الممانعة/ الثورية ترى في عدم الحوار مع السلطة الخيار الأنسب، وتعتبر إجراءاتها الإصلاحية الشكلية مكسبا للجمهور، لكنها لا تستحق العناء للدخول في تسوية.

5- سيناريو إنجاز "أسلو" بحريني جديد

في 2001، تعاطت المعارضة بحذر مع عرض قدمه الشيخ حمد إلى التصويت على ميثاق العمل الوطني لبدء مشروع سياسي إصلاحي يخرج البحرين من عنق زجاجة دام ربع قرن،

وعبرت المعارضة عن قلقها من أن يفسر التصويت على الميثاق كضوء أخضر للملك بأن يجري تغييرات دستورية من جانب واحد، ويلغي دستور 1973.

أكد الملك للمعارضة بأنه "ابن عيسى بن سلمان ولن يلغي دستورا أعده والده" ، وصدرت تصريحات رسمية لابنه ولي العهد سلمان تؤكد بقاء دستور 1973 ، وأخرى لوزير العدل السابق عبدالله بن خالد آل خليفة الذي ترأس لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني تؤكد حصر دور مجلس الشورى ـ الذي اقترح الميثاق إنشاءه ـ في الاستشاره غير الملزمة، ليكون التشريع والرقابة حصرا من اختصاص مجلس النواب المنتخب.

اعتبرت المعارضة هذه التطمينات كافية للتصويت على الميثاق، متأثرة أيضا بأسلوب "الصدمة" التي اتبعها الملك حمد، بإغراقه المجال العام بجملة من الإجراءات "التاريخية"، حين ألغى قانون ومحاكم أمن الدولة وأفرج عن المعتقلين السياسيين وسمح للمبعدين بالعودة وخلق مناخا إيجابيا لحرية التعبير.

لقد شكل التصويت على الميثاق فرصة استثنائية لإعادة الاعتبار للشرعية الشعبية وتصحيح مسار العلاقة بين الشعب والأسرة الحاكمة، وكان مؤملا أن يتم دعوة المواطنين لانتخاب المجلس الوطني (البرلمان) ليجري التعديلات الدستورية التي اقترحها الميثاق، ويصدرها الملك وفق الإجراءات التي ينص عليها دستور 1973.

لكن الملك فاجأ الحركة السياسية وأصدر دستورا جديدا في 14 فبرير 2002، مخالفا وعوده بالحفاظ على دستور 1973، وتشكيل برلمان له صلاحيات تشريعية كاملة.

أضر ذلك كثيرا بالثقة التي بدأت تبنى بين العائلة الحاكمة والمعارضة، وحاليا فإنه يصعب أن تصدق المعارضة المقولات والوعود والتطمينات التي يطلقها الملك أو أحد معاونيه بشأن الأصلاح.

وقد عمق من غياب الثقة تجارب السنوات العشر الأخيرة، التي شهدت استئثار السلطة بالمجال العام، وإصدار القوانين المقيدة للحريات، والإخلال بالعملية الانتخابية وتزويرها، فيما قضى الحل الأمني السائد منذ 14 فبراير 2011 على إمكان أن تكون

المفاوضات غير المقننة والتوافقات غير الموثقة طريقا لميثاق جديد وآلية للخروج من الأزمة الراهنة.

إن غياب الثقة في الملك جعل الأخير يحيل ملف المفاوضات مع المعارضة إلى ابنه ولي العهد، وإصدار قرار ملكي بمنحه تفويضا كاملا لذلك (فبراير 2011)، بيد أن تكليفا لولي العهد لمتابعة الحوارات الوطنية كانت صادرة أصلا منذ أكتوبر 2004 .

إن غياب الثقة هذه دعا المعارضة لأن تطلب من ولي العهد تقديم مبادرة مكتوبة تتم على أساسها المفاوضات، بدل الحديث الشفوي غير الموثق (مارس 2011).

وساهمت دعوة قطاع مهم من المعتصمين في دوار اللؤلؤة (فبراير- مارس 2011) إلى اسقاط النظام وعدم الدخول في حوار فضفاض، في عدم الاسجابة الفورية إلى مبادرة ولي العهد غير المجدولة زمنيا.

إن أثر الإخلال بما تم التوافق عليه في الميثاق سيظلل العلاقة بين المعارضة والعائلة الحاكمة لفترات مقبلة. بيد أن هناك رأيا آخر يعتقد إن ذلك الإخلال سيجعل الأطراف المختلفة تبذل جهودا أكبر للوصول إلى صيغ مقننة، بيد أن هذا الفهم يتناسى أنه حتى في الصيغ المقننة يمكن أن تجد الأطراف من خلالها ثغرات للتهرب من التزامها.

إن التوافقات المكتوبة لا يمكن أن تكون بديلا عن حسن النية التي يفترض أن تسود أجواء الحوار وتنفيذ الاتفاقات. ومع ذلك، يتساءل البعض فيما إذا كانت المعارضة تدير حواراتها مع السلطات على الطريقة الفلسطينية، أم على الطريقة السورية؟ وكلتاهما لم تُعد الحق العربي! بيد أنه في الأولى يكاد يتحول الحوار إلى غاية وليس وسيلة، فيما الصفقات المرحلية سمة بارزة في النمط التفاوضي الفلسطيني، الذي قاد إلى مأزق "أوسلو".

أما المفاوض السوري، وقبل أن يبدأ التفاوض (وليس الحوار) يَشترط أن تقود المفاوضات إلى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الجولان، وإلا فإنه لا يدخل في مسار تفاوضي غير معلوم النتائج.
لا الفلسطيني ولا السوري تمكن من استعادة أرضه المحتلة، بيد أن الأول منح شرعية

للاحتلال، ودخل دهاليز لا توصل إلى نهاية النفق، وخسر الكثير من الأرض والأرضية، فيما تمسك الثاني بمقولاته ولم يخسر الجولان رسميا.

ولعل الوفاق دخلت دهاليز "أوسلو" بحريني بمشاركتها في برلمان 2006، وقد تكون مكّنت السلطة من كسب الكثير من "المجد" المؤقت، لكنها في نهاية المطاف عرّت السلطات وكشفت زيف مشروعها، وسحبت منها لباس الشرعية الشعبية.

لقد أنقذ ربيع البحرين "الوفاق" من نفق "أسلو"، ولست متأكدا أن ذلك سيقيها من التورط في "أوسلو" جديد. لقد قطعت استقالة كتلة "الوفاق" النيابية من البرلمان (فبراير 2011) فرص العودة للمؤسسة التشريعية من دون تغيير قواعد اللعبة، وسيظل شارعها يسأل: ماذا تغير كي نعود للبرلمان؟ كما أن تجربة "الوفاق" النيابية بين 2006 ـ 2011، لم تكن ناجحة بالقدر المأمول لجهة الانجاز التشريعي والرقابي. ولعل الأكثر تعبيرا عن احباط "الوفاق" تمثل في عدم قدرتها على تمرير تغييرات دستورية شكلية وثانوية (مايو 2010).

ويتجاوز الأمر ذلك إلى التجربة السلبية مع الملك، الذي جاء محملا بالوعود، لكن السنوات العشر الأولى من عهده طغى خلالها مشكلات سياسية جذرية. وتبدو الضغوط الرسمية على المرجع الديني الشيعي الأعلى في البحرين الشيخ عيسى قاسم، وزعيم الوفاق الشيخ علي سلمان غير قادرة البتة في زحزحتهما عن مواقفهما المؤيدة للإصلاح، ولن تجد في تاريخ المعارضة ـ طوال مئة عام من النضال ـ لحظات تم فيها رفع الراية البيضاء، لكن تاريخها دون شك مليئ بالتطبيع من أوضاع تتمسم بالاستبداد.

ولا يساهم وجود رموز تيار "الممانعة" في السجن (عبدالوهاب حسين، حسن مشميع، عبدالهادي الخواجه والآخرين)، الذين ساهموا في انطلاقة حراك 14 فبراير، في دخول المعارضة تسويات فضفاضة. وصحيح أن "الممانعين" لن يتمكنوا ـ وفق الظروف الراهنة ـ من فرض تسوية تاريخية، بيد إن نفوذهم بات من القدرة بمكان أن يشكل فيتو حقيقي لأي تسوية لا يقرونها. ولا يظهر حتى الآن أي بوادر انكسار عند الرمزين الشعبيين الأبرزين في السجن (حسين، ومشيمع)، بعد زهاء عام ونصف من اعتقالهما، ولعل وجودهما والآخرين في السجن سيظل مرتبطا بالقدرة على الحصول منهما على قدر من التنازلات تجبر الحركة المطلبية على تقديم تنازلات مؤلمة.

بيد أن الإشكال الذي سيواجه السلطة في ذلك، أن حسين ومشيمع كانا قد خاضا مفاوضات إبان انتفاضة التسعينيات عرفت بـ "المبادرة" (1996)، كانت تقضي بقيام القادة الشعبيين بتهدئة الشارع، تليها حوارات سياسية للخروج من الأزمة، وكالعادة لم توف السلطات بوعودها، وأعادت القادة الشعبيين للمعتقل، بمن فيهم زعيم الانتفاضة الراحل الشيخ عبدالأمير الجمري.

أما الحوارات السياسية التي ساهم فيها حسين ومشيمع للوصول إلى تسوية الميثاق (2001)، فقد استثمرها الملك لإصدار دستور جديد. لقد كان ذلك أمرا حاسما للغاية في أن يتصدر عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع دعوات المقاطعة لانتخابات 2002، ثم يصّعدان من خطابهما في 2011، في لحظة تاريخية فاصلة، نحو مطلب تحول البحرين للنظام الجمهوري.

إن ذلك كله يقلل من قدرة المعارضة المعتدلة والسلطة على المناورة، ويعبر الأمين العام للوفاق الشيخ علي سلمان عن ذلك بوضوح حين يقول "إن الحكم المؤبد على حسين ومشيمع يعني بقاء الأزمة البحرينية مدى الحياة".. ويزداد الوضع قتامة بالنظر إلى تجربة آية الله قاسم وأمين عام الوفاق علي سلمان مع وعود الملك التي لا تنفذ، سوء تلك المتعلقة بتقرير البندر أو الإصلاح السياسي من خلال البرلمان.

الخلاصة

بناء على ما سبق، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

أولا، إن الوصول إلى تسوية أمر وارد، بالنظر إلى حدوث ذلك في 1923، 1973، و2001، والمشاركة في انتخابات 2006 و2010. وذلك يعني توقّع أن تقدّم السلطات تنازلات قد تعتبر حاليا خطا أحمر، ويعني أيضا احتمال أن تساهم الجمعيات السياسية المعارضة في الترويج للتسوية المنظورة، أو تتفهمها، أو عدم مواجهتها.

ثانيا، يرجح أن تكون التسوية التي قد يتم الوصول هشة أو مؤقتة (أوسلو بحريني جديد)، عوضا عن توافق مجمع عليه وطنيا. بمعنى أنه يصعب أن تكون التسوية المرتقبة دائمة/

تاريخية، بل إني أرجح أن لا يتم الوصول إلى تسوية على الوصول إلى تسوية تاريخية. وفي حال اتسم الحل المفترض بصفة الرصانة والديمومة، فإن احتمالات نكوص السلطات عنه سيكون مرجحا، كما حدث ذلك في 1973 بتعليق الدستور، و2002 بإصدار دستور جديد دون استفتاء الشعب.

ثالثا، لا يعطي المسار الحالي فرصة للقول بأن السلطات والمعارضة ستكون مضطرتان لتقديم تنازلات تاريخية، لا أحد منهما يستطيع إجبار الآخر على الاستسلام. وأرجح أن تستمر الحرب البادرة في البحرين حتى بعد 2014، وقد تتخللها فترات من الحرب الساخنة، فالنظام عصي على الإصلاح، وهو لن يقدم تنازلات جوهرية في ظل حراك غير قادر على الوصول إلى العاصمة، ولا يهدد مركز القرار.

أما المعارضة فقد خبرته وشربت من قمعه ومناوراته السياسية كثيرا، ولا يزال شارعها صامدا ومتمسكا بمقولاته في التحول الديمقراطي. وهذا يعني أن تحقيق "وثيقة المنامة" التي تعبر عن تطلعات المعارضة في مملكة دستورية لن يكون متاحا، أما اللعبة السياسية كما كانت قائمة قبل فبراير 2011 فلا يمكنها أن تحقق الاستقرار والرفاه.

رابعا، تعول المعارضة المعتدلة (جمعيتا الوفاق ووعد وشريكاتهما في الائتلاف) على كونها تسير في الاتجاه الصحيح من التاريخ، لكن هذا ليس كافيا لإنجاز انتصار تاريخي. إن نموذج الأحزاب الكلاسيكية (مثل حزب النهضة التونسي، وحركة الإخوان المسلمون المصرية، والوفاق البحرينية، وحزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب الدعوة العراقي)، رغم كونها أحزاب معارضة للأنظمة الدكتاتورية على امتداد زمني طويل، وتجذرها شعبيا، ونفوذها مؤسسيا، وعلاقاتها الإقليمية والدولية المهمة، فلا يمكنها أن تحقق انتصارا في ظل ظروف أمنية خانقة.

لقد انتظر "الإخوان المسلون" ثمانين عاما للوصول إلى الحكم بفضل ثورة 25 يناير، وهكذا حال "النهضة" التي تقود الترويكا في تونس بعد ثورة لم يتوقعها زعيمها راشد الغنوشي، ووصل حزب العدالة والتنمية المغربي إلى رئاسة الوزراء بفضل حراك ثوري اختار محمد السادس أن يستجيب ـ نسبيا ـ له طوعا، أما حزب الدعوة العراقي فتسنم الحكم في بغداد بعد إطاحة أميركا بصدام حسين.

إن الطلب من "الوفاق" (أو أي حزب كلاسيكي) تحقيق انتصار ثوري أشبه بالطلب من طيار إجراء عملية جراحية، فلم ينجز أي من الأحزاب الكلاسيكية انتصار ثوريا، لكن انجازها المهم تمثل في رفض الرضوخ للأمر الواقع، ورفد الصراع بكوادر ومال وغطاء سياسي وشرعي. وإذا كان بحر السياسية الكلاسيكي لا يحقق انتصارا تاريخيا على السلطات الدكتاتورية، فإن النموذج البحريني الممانع فمكبل، ولا يمتلك أدوات التغيير، كما امتلكها في فبراير ومارس 2011.

خامسا، لعل النموذج القادر على التغيير الجوهري هو الحراك الثوري، على غرار ذاك الذي أطاح بالرئيسين السابقين المصري مبارك والتونسي وبن علي، والذي ساد البحرين بين فبراير ومارس 2011، ومازالت مفاعليه وارتداداته وآثاره وتداعياته بارزة. إن قوة الحراك الشعبي على الأرض ستكون حاسمة في المسار الذي هو قيد التشكل حاليا، وقد يكون جاهزا للإشهار في 2014، كما أن الحراك الشعبي المستمر قد يهب عاصفة من جديد في أية لحظة على شاكلة أحداث 2011.. بيد إنها لحظة قد تنتظرها البحرين فترة ليست بالقصيرة إلا إذا ساد اقتناع بإنه حتى الثورة يمكن التخطيط لها مسبقا، إذ ليس صحيحا أن الثورة كالزلزال الذي لا يمكن التنبؤ بها، تقديري إنها حدث يمكن تخليقه وتهيئة الأرضية لانطلاقته.

سادسا، كل ذلك لا يعني، بالضرورة، تحصين الجمعيات المعارضة من الذهاب إلى "أوسلو" جديد، لظروف بعضها موضوعي، وأخرى تتعلق بطبيعة البنية الحذرة للمعارضة، ذلك أن تيار الاعتدال يقوم أصلا على فكرة التسويات المرحلية للوصول إلى نتيجة أفضل، إلا إذا تهيئ للمعارضة فرصة لتسديد ركلة جزاء قد تحقق منها هدفا غير متوقع. لكن "أوسلو" جديد يمكن أن يقصم ظهر "الوفاق"، والأهم أنه قد يوجه ضربة قاصمة للحراك الشعبي، كما حجم "أسلو" القضية الفلسطينية وأرهق حركة "فتح".

سابعا، إن غرور السلطة يمنعها من قراءة المتغيرات المحلية والدولية، فيما طموح الحراك الشعبي يمنعه من توقع تعرضه للانكسار، مع أن ذلك حصل في الخمسينيات والتسعينيات، لكن هذا لم يمنع تجدده بصورة أكبر. ولا يساعد ذلك إلا على القول بأن الأرض البحرينية ستظل مسرحا للتوتر لن يحل إلا بتسوية "رصينة" وتاريخية وتقوم على التوافق الوطني.

الهوامش

1- عباس بوصفوان، لماذا يخجل تجمع "الفاتح" من كونه موالاة، مرآة البحرين، 2 أكتوبر 2011.

2- صحيفة الوسط، 3 أغسطس 2012.

3- شهدت الانتخابات مشاركة شعبية محدودة بلغت نحو ٪17.5 ، بسبب مقاطعة الوفاق وعموم المعارضة لهذه الانتخابات

4- عباس بوصفوان، البحرين: تعديلات دستورية هشة.. لا تلقى صدى محليا ودوليا، مركز البحرين للدراسات في لندن، مايو 2012.

5- للإطلاع على مبادرة ولي العهد، أنظر: صحيفة الوسط، 13 مارس 2012.

6- http://alwefaq.net/~alwefaq/index.php?show=news&action=article&id=6817.

7- تسنم الملك حمد مسئولية بناء الجيش منذ عين وليا للعهد في 1969، وأعطاه والده الأمير الرحل عيسى بن سلمان آل خليفة صلاحيات واسعة في ذلك، ومنع تدخل رئيس الوزراء القوي حينها من التدخل في شئون الجيش، فيما احتكر الشيخ خليفة القرار السياسي والاقتصادي منذ استقلال البحرين حتى مجئ الملك حمد للحكم في 1999، ولم يعد الشيخ خليفة ذي تأثير في القرار بعد تجريده من صلاحياته الفعلية.

8- البحرين: التغيير الديمغرافي وآليات الإقصاء http://www.bcsl.org.uk/ar/documents/472-albander-report.

9- عباس بوصفوان، البحرين ديكتاتورية بوجه ليبرالي، صحيفة الأخبار، بيروت، 7 يوليو 2012 .

10- عباس بوصفوان، الجيوبوليتك والديمقراطية في البحرين، صحيفة الأخبار، بيروت، 20 أكتوبر 2011.

11- د. سعيد الشهابي، البحرين 1920ـ 1971: قراءة في الوثائق البريطانية.

12- أنظر: الملك ورئيس الوزراء.. الصدام العلني، في: عباس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدراسات في لندن، 11 سبتمبر 2012.

13- لمزيد من التفاصيل عن المشروع، أنظر أسئلة عامة عن مشروع إصلاح سوق العمل في الوصلة التالية: http://portal.lmra.bh/arabic/faq/category/2.

14- صحيفة الوسط، 7 يناير 2012.

15- صحيفة الوسط، 29 يوليو 2012.

16- الملك يخنق رئيس الوزراء في عرينه الدستوري، في: عباس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدراسات في لندن 11 سبتمبر 2012.

17- عباس بوصفوان: إلى أين يقود ولي العهد قطاع النفط والغاز، مرآة البحرين، 30 يوليو 2012.

18- د. عيسى أمين، محاكمات ذكرى هيئة الاتحاد الوطني، ورقة قدمت في جمعية "وعد"، 23 ديسمبر 2004.

19- أنظر: توصيات بسيوني.. وصفة لإسقاط النظام، في: عباس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدراسات في لندن، 11 سبتمبر 2012.

20- د. عيسى أمين، هيئة الاتحاد الوطني في الوثائق البريطانية، ورقة قدمت في مقر المنبر الديمقراطي، الأحد 24 أكتوبر 2004.

21- لمعرفة خلفيات الاستقلال، أنظر: يوسف مكي، استقلال البحرين 1968ـ 1971: الموقف الشعبي وموقف القوى الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 14 أغسطس 2012.

22- أنظر: قراءة لدوافع سقوط الملكية، في: عباس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدراسات في لندن، 11 سبتمبر 2012.

23- مرجع عن فوز الوفاق بهذه النسبة.

24- للإطلاع على إشكالية توزيع الذوائر، أنظر.

25- للاطلاع على احصاءات الكتلة الانتخابية، أنظر الوصلة التالية http://www.alwasatnews.com/index.php?plugin=electio ns&act=read&id=117.

26- أنظر الوصلة التالية http://www.youtube.com/watch?v=-REw_X0xxM4.

27- صحيفة الأيام، 5 فبراير 2002.

28- صحيفة الوسط، 10 أكتوبر 2004.

29- أنظر: عباس بوصفوان، المعارضة البحرينية: فشل المسايرة والممانعة، القدس العربي، لندن، 24 يونيو 2012.

الباحثين

عباس المرشد
(باحث بحريني)

نادر المتروك
(باحث بحريني)

د. جاسم حسين
(نائب برلماني سابق)

د. حمزة الحسن
(باحث سعودي)

عباس بوصفوان
(صحافي وكاتب بحريني)

عباس المرشد: كاتب وباحث في الانتقال الديمقراطي ودينامية الجماعات السياسية. حاصل على البكالوريس من جامعة الكويت 1998، ساهم في تأسيس مجلة الوعي المعاصر وشارك في تحريرها حتى 2004، كما ساهم في تأسيس أول صحيفة الكترونية في البحرين عام 2001 (صحيفة المنامة) وترأس تحريرها حتى توقيفها من قبل وزارة الإعلام عام 2002، صدرت له عدة مؤلفات منها: ضخامة التراث ووعي المفارقة اشكالية المجتمع السياسية والتيار الاسلامي في البحرين (2002)، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين (2009)، البحرين في دليل الخليج (2011).

نادر المتروك: باحث بحريني، مواليد 1974، حصل على بكالوريوس اللغة العربية من جامعة البحرين، والدراسات العليا في التربية. عمل في صحيفة الوسط والوقت (البحرين)، يهتم بالكتابة في شؤون الفكر الديني، ويعد تقارير بحثية لمراكز أبحاث مختلفة مختصة في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسة وتحولات السلوك الديني.

د. جاسم حسين: يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد و إدارة الأعمال من الولايات المتحدة، عضو اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب في مملكة البحرين في الفترة ما بين 2006 حتى 2011، رأس وحدة البحوث الاقتصادية بعمادة البحث العلمي بجامعة البحرين في الفترة ما بين 2005 و 2006. ينشر مقالا أسبوعيا في صحيفة الشرق القطرية وآخر باللغة الانجليزية في صحيفة غالف نيوز والتي تصدر في دبي تركز على اقتصادات دول مجلس التعاون. ينفذ د دارسات وبحوث بحوث خاصة، فقد أعد في العام 2010 كتاب بتكليف من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية تناول مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى.

عباس بوصفوان: صحافي وكاتب بحريني مختص في الشؤون البرلمانية والسياسية، سابقا: رئيس تحرير صحيفة أسواق الإقتصادية، نائب مدير التحرير في صحيفة الأيام، رئيس قسم الاخبار المحلية في صحيفة الوسط. شارك في عشرات الملتقيات والندوات، وله العديد من أوراق العمل والدراسات عن الحالة البحرينية.

د. حمزة الحسن: دكتوراة في العلوم السياسية (بريطانيا)، باحث في مركز قضايا الخليج (لندن)، ناشط سياسي، ومهتم بحقوق الإنسان، له مجموعة من الكتب والأبحاث والقراءات، مؤسس ورئيس تحرير سابق لمجلة الواحة الفصلية المهتمة بتاريخ الخليج، رئيس تحرير سابق لمجلة شؤون سعودية.

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كإحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستيراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

القضايا البحثية محل الاهتمام:
يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:

- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشئون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.

كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على العنوان البريدي التالي: director@bcsl.org.uk
للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريد التالي: info@bcsl.org.uk

BCSL
BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

دراسات أعدها مركز البحرين للدراسات في لندن

عباس بوصفوان 7\12\2012
الصراع المكتوم:
مستقبل ولاية العهد في البحرين

عبد النبي العكري 23\10\2012
دور الحركة الإسلامية
في إنتفاضة 14 فبراير

عباس المرشد 16\10\2012
إئتلاف شباب 14 فبراير
المجتمع الثاني والزمن الجديد

كريس بامبرن 5\10\2012
البحرين
والإمبريالية البريطانية

عباس بوصفوان 11\9\2012
بنية الاستبداد في البحرين
دراسة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة

د. نبيل ياسين 30\8\2012
تاريخ الديمقراطية
حكم القوانين لا حكم الأشخاص

BCSL

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON

مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

دراسات أعدها مركز البحرين للدراسات في لندن

يوسف مكي 2012\8\14

إستقلال البحرين 1971-1968:

الموقف الشعبي ومواقف القوى الإقليمية والدولية

أمين حطيط 2012\7\3

موقع البحرين في الاستراتيجية الأمريكية

في منطقة الشرق الأوسط

عباس المرشد 2012\6\19

النموذج الخليجي في التغير السياسي:

اقتصاد الطائفية والعنف في البحرين

د. حمزة الحسن 2012\6\12

مستقبل انتفاضة البحرين:

الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية

عباس يوصفوان 2012\5\28

"البحرين: تعديلات دستورية "هشة

تكرس الأزمة..ولا تلقى صدى محليا ودوليا

فؤاد حسين 2012\5\10

موقف القوى السياسية الأردنية من انتفاضة البحرين

قراءة في موقف جماعة الإخوان المسلمين والقوى الشبابية

البحرين.. التقرير الاستيراتيجي 2013

15 يناير 2013

Copyright ©

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

Bahrain Centre For Studies in London (BCSL)
info@bcsl.org.uk
www.bcsl.org.uk
Facebook.com/BHCSL
@BHCSL